بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــــرير

رئيس الهيئة العليا

المقدم

للمؤتمر العام الرابع

للتجمع اليمني

للإصلاح

الدورة الأولى

المنعقدة بتاريخ ٦-١٤٢٨/٨هـ

الموافق ٢٤-٢٠٠٧/٢/٢٦م

الحمد لله الذي جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا ، والصلاة والسلام على رسولنا المعلم الأمين وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين .

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر العام الرابع للتجمع اليمني للإصلاح

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ..

يسعدني كثيرا أن أضع بين أيديكم تقريرا عن أداء الإصلاح بجميع تكويناته التنظيمية للفترة من ١٢ / ٢ / ٢٠٠٥م وحتى ١٢/٣١ / ٢٠٠٦م متضمنا الصورة الإجمالية لأداء الإصلاح في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي تمت في شهر سبتمبر من العام المنصرم ٢٠٠٦م ، وقد تم استعراض التوصيات التي خرج بها أعضاء المؤتمر العام الثالث في دورته الثانية وما تم بشأن تنفيذها كما سيلاحظ من خلال تقارير الأداء لتكوينات الإصلاح كل فيما يخصه .

الأخوة والأخوات :

وتحت شعار (**النضال السلمي طريقنا للإصلاح الشامل ..)** يأتي انعقاد المؤتمر العام الرابع _ الدورة الاعتيادية الأولى _ مجسدا الالتزام بالنظام الأساسي ، واللائحة العامة للتجمع اليمني للإصلاح ، وليكون هذا المؤتمر نقطة تحول في حياة الإصلاح ، ومحطة صادقة للوقوف على نقاط الضعف ، ونقاط القوة والعطاء ، ووقفة جادة للمراجعة والتقويم للأعمال والمواقف والمناشط التي قام بها الإصلاح خلال الفترة السابقة .

وقد اشتمل التقرير على المحاور التالية :

أولاً : الهيئة القضائية كما جاء من الأخ رئيس الهيئة .

ثانيا : المحور التنظيمي ويشتمل على الآتي :

١. **مجلس الشورى كما جاء من هيئة رئاسة المجلس .**
٢. **الهيئة العليا .**
٣. **دوائر ومكاتب الأمانة العامة .**
٤. **اللجنة العامة للانتخابات .**
٥. **الكتلة النيابية .**

ثالثا : المحور السياسي .

رابعا : المحور الاقتصادي .

خامسا : الخاتمة .

أولا: الهيئة القضائية

الحمد لله رب العالمين وأصلي واسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبة أجمعين وبعد.

فقد تم عن طريق المكتب الفني طلب التقارير من جميع الهيئات القضائية في جميع محافظات الجمهورية ، حيث الهيئة القضائية العليا تمثل التقاضي درجة ثانية لمن يتظلم من حكم الهيئة القضائية في المحافظة .

والحقيقة كانت مثلجة للصدور ، إذا لم تتلق أي هيئة قضائية دعوى ، وإذا نظرنا في تأريخنا الإسلامي حين تولى الصحابي الجليل عمر الفاروق رضي الله عنه القضاء في عهد الخليفة الراشد : أبي بكر الصديق رضي الله عنه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم تعرض عليه على مدى خلافة الصديق سوى المشركة المعروفة في علم الفرائض فقضى فيها بالتشريك بين الأخوة لأم والأخوة الأشقاء ، و قال كلمته المشهورة :وليتني قوما عرفوا حق الله فادوه ، وعرفوا حق بعضهم فأعطوه

وفي هذا الموضوع لا ننسى قوله سبحانه وتعالى ((ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم)) .

وقوله سبحانه وتعالى ((واعتصموا بجبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا و كنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها)) ١٠٣آل عمران

وما دمنا بعملنا نعبد الله سبحانه وتعالى أينما كنا في الساقة أوفى المقدمة أو فى المؤخرة فنسأل الله أن يكلأنا برعايته وعونه . ومزيدا من الإخلاص والربانية والعبودية الكاملة لله رب العاملين ، ليزداد صفنا تماسكا وأعمالنا توفيقا ونزداد محبة لبعضنا ، ونتحقق بقول الرسول صلى الله عليه وسلم ((لن تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولن تؤمنوا حتى تحابوا)) .

ولاشك أن الجندي المؤمن وهو يرى ويحس بالتكالب على الإسلام وأهله من قوى الشر والبغي والعدوان ويرى الأمواج والأخطار والعواصف الهوجاء المحيطة بدروبنا من كل مكان يستحي أن يدخل مع أخيه في شجار والحالة هذه فيسامح ويسامح ابتغاء مرضاة الله ومن أجل أن يتفرغ الجميع لرد هذه الهجمة العاتية على الإسلام والمسلمين .

إن ائتلاف القلوب والمشاعر ، واتحاد الغايات والمناهج من أوضح تعاليم الإسلام وألزم خلال المسلمين المخلصين .

ولاريب أن توحيد الصفوف واجتماع الكلمة هما الدعامة الوطيدة لبقاء الأمة ، ودوام دولتها ، ونجاح رسالتها .

ولئن كانت كلمة التوحيد باب الإسلام فإن توحيد الكلمة سر البقاء فيه والإبقاء والضمان الأول للقاء الله سبحانه وتعالى .

والناس إن لم يجمعهم الحق شعبهم الباطل ، وإذا لم توحدهم عبادة الرحمن مزقتهم عبادة الهوى والشيطان ، وإذا لم يستهوهم نعيم الآخرة الأبدي تخاصموا على متاع الدنيا الزائل .

إن الشقاق يضعف الأمم القوية ، ويميت الأمم الضعيفة

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسرا وإذا افترقن تكسرت أحادا

ولذلك جعل الله سبحانه وتعالى أول عظة للمسلمين بعدما انتصروا في معركة بدر بقيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوحدوا صفوهم ويجمعوا أمرهم حين تطلعت النفوس للغنائم تشتهي حظها وتتنافس على اقتسامها :

((يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين)) ١ الأنفال

ثانياً: المحور التنظيمي .

١ : مجلس الشورى

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر العام الرابع:

لقد قدم المجلس في الدورة الثانية للمؤتمر العام الثالث تقريره الدوري الذي تضمن المهام التي قام بها المجلس خلال دورات انعقاده الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة وفي هذا التقرير سيتم التركيز على نشاط المجلس المتواصل من خلال استعراض المهام والأعمال التي قام بها خلال انعقاد دوراته الاعتيادية السادسة والسابعة والثامنة وكذلك الدورتين الاستثنائيتين التي عقدهما المجلس.

أولاً: الدورات العادية للمجلس:-

في دورته الاعتيادية السادسة التي انعقدت خلال الفترة ٣-٥/جمادي الأول ١٤٢٦هـ الموافق:٩-٢٠٠٥/٧/١١م وقف المجلس أمام مجموعة من القضايا وعلى النحو التالي:-

أ. أقر المجلس تعديل المادة (١٧) الفقرة (٢) من لائحته الداخلية ليصبح نصها كما يلي: ((رقابة ومتابعة وتقويم تنفيذ الدوائر لقرارات وتوجيهات وتوصيات المؤتمر العام ومجلس الشورى ولها في سبيل ذلك طلب التقارير والتحقق وتوجيه الاستفسارات والأسئلة والنزول الميداني وتقديم تقارير بذلك إلى المجلس)).

ب. قضية الإصلاحات من الخارج أم من الداخل.. فقد أقر المجلس إحالتها إلى الأمانة العامة لإعداد دراسة عنها.

ج. الحوار مع الغرب.. كلف المجلس الأمانة العامة بإعداد ورقة متكاملة ومدروسة عن الموضوع، ونظراً لما لأمريكا من دور في العالم ولقدرتها على التأثير في الأحداث المحلية والعالمية، ولسياساتها المعلنة المعادية للإسلام والمسلمين وسعيها لإيجاد فوضى خلاقة في كل بلد وشعب كما تزعم، والفوضى لا تكون إلا مدمرة للشعوب وكما يشهد بذلك الواقع في العراق وغيره، وهي فوضى خلاقة لأنها في النهاية تلجئ الضعيف للقوي فيستسلم لإرادته بدون قيد أو شرط، ونظراً لحساسية الشعوب من تعامل الأحزاب والجماعات الضعيفة مع الدولة الأمريكية الكبرى، بما يجعل النتيجة دائماً في مصلحة القوي.. فنقترح أن لا يكون بيننا وبين أمريكا أي اتفاق إلا إذا كان معلناً بين الناس، فنقطع

بذلك الألسنة المتقولة بالباطل.

د. الانتخابات الرئاسية.. أقر المجلس إحالة الموضوع إلى الهيئة العليا والأمانة العامة لدراستها وتقديم رؤية شاملة بما يتيح للمجلس دراستها واتخاذ القرار المناسب.

هـ. قضية الشيخ محمد المؤيد وكذلك محمد زايد.. أقر المجلس عمل رسالة للسفارة الألمانية تبين أن المجلس يحمل الحكومة الألمانية المسؤولية الكاملة فيما يقع لهما من امتهان وتعسف قضائي في محاولة إدانتهما بما هما منه براء.

كما أقر المجلس إضافة قضية الشيخ عبد المجيد الزنداني والشيخ عبد الله صعتر والمتهمين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى لجنة التضامن مع الشيخ محمد المؤيد ومحمد زايد.

وفي دورته الاعتيادية السابعة المنعقدة خلال الفترة: ٢٩-١٤٢٦/١٢/٣٠هـ وقف المجلس أمام مجموعة من القضايا وعلى النحو التالي:-

١- قضية الإساءة إلى الرسول-صلى الله عليه وسلم-أصدر المجلس بياناً خاصاً حول الموضوع أكد فيه إدانته الشديدة لتلك الإساءات وأعتبرها هجوماً على الإسلام والمسلمين كما أشاد بموقف الحكومات والدول التي استنكرت الحدث وسحبت سفراءها من الدنمارك وطالب الدول العربية والإسلامية بقطع علاقاتها مع الدنمارك.

علاوةً على ذلك فقد طالب المجلس شعوب وحكومات الدول العربية والإسلامية بمقاطعة كل السلع الدنماركية كما طالب بإدانتها لتلك الجريمة النكراء التي طالت أعظم شخصية عرفها العالم على مدار التاريخ الإنساني، وقد كلف المجلس الهيئة العليا والأمانة العامة بالقيام بفعاليات شعبية ورسمية لاستنكار الإساءة إلى النبي-صلى الله عليه وسلم- من قبل الصحف الدنماركية.

٢- ناقش المجلس في هذه الدورة العملية الانتخابية والتعامل مع اللجنة العليا للانتخابات في ضوء التقرير المقدم من الأمانة العامة وقد أوصى المجلس بوقف التعامل مع اللجنة العليا للانتخابات ما لم تتوفر الضمانات الكافية لإصلاح النظام الانتخابي وتفويض الأمانة العامة والهيئة العليا.

٣- ناقش المجلس قضية التعليم في ضوء التقرير المقدم من دائرة التعليم وأقر إحالته إلى الأمانة العامة لاتخاذ القرارات التنفيذية وتحويله إلى عمل ملزم.

٤- قضية الشيخ محمد المؤيد ومحمد زايد.. وقف المجلس أمام تطورات هذه القضية وما يتعرض له الشيخ محمد المؤيد ومحمد زايد من تصرفات همجية تنم عن حقد وعنصرية بغيضة غير

إنسانية من قبل إدارة السجن في أمريكا وناشد المجلس الحكومة اليمنية للتدخل رسمياً وشعبياً لإطلاق سراحهما والمحكوم عليهما ظلماً وعدواناً والضغط على الإدارة الأمريكية بهدف الحد من تلك التصرفات التي توجه ضد الشيخ محمد المؤيد ومحمد زايد.

٥- قضية الشيخ عبد المجيد الزنداني.. استعرض المجلس القضية الملفقة التي أثارتها الإدارة الأمريكية ضد الشيخ عبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة السابق ورئيس مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح وقد أدان المجلس الممارسات الأمريكية التي تهدف إلى إسكات الأصوات الرافضة لسياساتها العدوانية وجدد المجلس رفضه القاطع للتهم الباطلة التي تروج لها الإدارة الأمريكية وتتبناها ضد الشيخ عبد المجيد الزنداني.. كما استنكر المجلس الأصوات النشاز التي تردد من بعض الصحف المحلية ويعتمد عليها الأعداء كوثائق لاتهام الأبرياء وطالب المجلس الأخ رئيس الجمهورية والحكومة بالعمل على رفع اسم الشيخ عبد المجيد الزنداني من القائمة التي ادعت أمريكا أنها متهمة بمساندة الإرهاب.

وفي دورته الاعتيادية الثامنة والمنعقدة خلال الفترة:١٣ -١٥/ذي القعدة/١٤٢٧هـ الموافق: ٤- ٢٠٠٦/١٢/٦م وقف المجلس أمام عدة قضايا وعلى النحو التالي:-

١- الانتخابات الرئاسية والمحلية.. ناقش المجلس مجريات تلك الانتخابات وعبر المجلس فيها عن تقديره البالغ للأستاذ فيصل بن شملان مرشح اللقاء المشترك للانتخابات الرئاسية والذي قدم نموذجاً راقياً في برنامجه الانتخابي وخطابه المسؤول كما أشاد المجلس بإدارة الحملة الانتخابية وجميع العاملين فيها ووجه المجلس شكراً خاصاً لقيادات اللقاء المشترك وقواعده وأنصاره وكافة أبناء الشعب اليمني الذين بذلوا جهوداً كبيرةً طوال فترة الانتخابات وتحملهم العناء والمشقة بسبب الممارسات المخالفة للدستور والقانون التي صاحبت العملية الانتخابية والمتمثلة في الانحياز الفاضح للجنة العليا للانتخابات لصالح الحزب الحاكم وعدم حيادية أجهزة الدولة العسكرية والمدنية وتسخير المال العام والوظيفة العامة والإعلام الرسمي لصالح الحزب الحاكم.. حيث أدان المجلس تلك الانتهاكات والتجاوزات بدءً من مرحلة القيد والتسجيل وانتهاءً بالخروقات أثناء عملية الاقتراع والفرز وإعلان النتائج التي أضرت بالاستحقاق الانتخابي ونزاهته.. وقد كلف المجلس الأمانة العامة والهيئة العليا باستكمال تقييم العملية الانتخابية وتقديم تقرير بشأنها للمؤتمر العام وقد أشاد المجلس باللقاء المشترك ودعا إلى استكمال بناء مكوناته التنظيمية وتطوير أدائه حتى يصير قادراً على مواصلة دوره التاريخي والوطني في تصويب التحولات الديمقراطية.. وأشاد المجلس بالموقف المسؤول للقاء المشترك إزاء نتيجة الانتخابات واعتبارها أمراً واقعاً تم التعامل معه مراعاةً للمصلحة وفتحاً لآفاق مستقبلية للعمل السياسي والتحول الديمقراطي.

٢- المؤتمر العام الرابع.. أقر المجلس قوام المؤتمر العام على أن يكون نفس العدد للمؤتمر العام

الثالث وعلى الأمانة العامة تنظيم ذلك وفقاً للنظام الأساسي واللائحة العامة مع مراعاة تمثيل جميع الدوائر النيابية.

وخلال دورات انعقاده العادية وقف المجلس أيضاً أمام القضايا التالية:-

أ. الأوضاع المعيشية والخدمية.. حيث تابع المجلس ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم حدة الفقر في المجتمع وتزايد أعداد العاطلين عن العمل وكذلك ارتفاع الأسعار وتطبيق الحكومة قرار رفع أسعار المشتقات النفطية وتراجع مستوى الخدمات الأساسية في حياة المواطن وقد اعتبر المجلس أن ذلك يبرهن على عجز الحزب الحاكم وحكومته في الوفاء بالتزاماتها بسبب سياساتها الاقتصادية الخاطئة وحمل المجلس السلطة مسؤولية العبث بالمال العام وطالب بضرورة محاربة الفساد والعمل على إيجاد إدارة نزيهة وكفؤة للاقتصاد والموارد النفطية وتوجيهها نحو متطلبات الإنفاق التنموي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع المشروعات بين المناطق المختلفة كما دعا المجلس إلى توسيع شبكة الضمان الاجتماعي ليشمل جميع الفقراء وبعيداً عن التأثيرات الحزبية.

ب. الحريات والحقوق.. وقف المجلس في دوراته المتتابعة أمام ما يجري من انتهاك للدستور والقانون ومحاصرة للهامش الديمقراطي وتسخير المال العام والوظيفة العامة لصالح الحزب الحاكم وقد أكد المجلس على رفضه القاطع لهذه السياسات وطالب الحكومة بضرورة الالتزام بالدستور والقانون وعدم التفريق بين المواطنين وصون حرياتهم بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية كما دعا المجلس الحكومة إلى احترام حرية العمل النقابي والكف عن الممارسات غير القانونية التي يتعرض لها بعض الصحفيين وأكد على أهمية الالتزام بأخلاقيات هذا العمل والتناول الموضوعي الهادف في العمل الإعلامي كما أكد المجلس على أهمية الإصلاح السياسي الذي أصبح ضرورة وطنية ملحة باعتباره المدخل الحقيقي إلى الإصلاح الشامل ودعا المجلس إلى تبني برنامج وطني للتوعية بالدستور والقانون في كافة وسائل الإعلام الرسمية والحزبية بما يساعد على تكوين وعي عام وخاصة في حقوق الموطنين وحرياتهم وواجباتهم بما ذلك التأكيد على دور المرأة ومكانتها في المجتمع وضرورة دعمها وتشجيعها للوصول إلى كافة حقوقها الشرعية التي كفلها الشرع الإسلامي وأكدها الدستور والقانون.

ج. القضايا العربية والإسلامية.. وفي هذا السياق تابع المجلس تطورات الأحداث على الساحة العربية والإسلامية والدولية وأكد المجلس في دوراته الاعتيادية على الآتي:-

- ففي الشأن العراقي دعا المجلس جميع القوى في العراق الشقيق إلى تفادي الانزلاق في الصراع الطائفي وأكد على أن يكون الحوار بين جميع الأطراف هو السبيل لضمان وحدتهم واستقلالهم وأكد على ضرورة رحيل قوات الاحتلال عن أراضي العراق ودعا

الدول العربية والإسلامية إلى القيام بواجباتها تجاه العراق للحفاظ على وحدته واستقلاله وإنقاذه من المصير المجهول الذي يدفع إليه.

- أما في الشأن الفلسطيني فقد أشاد المجلس بروح الصمود الفلسطيني في مواجهة الهمجية الصهيونية ودعا الإخوة في فلسطين إلى التلاحم وتمتين الصف الفلسطيني وتفويت الفرصة على أعدائهم الذين يراهنون على إثارة الفتنة بين الفصائل الفلسطينية في الوقت الذي ما يزال العدو الصهيوني يحتل الأرض ويرفض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما دعا المجلس الحكومات العربية والإسلامية للقيام بواجبها في دعم الشعب الفلسطيني وتلبية كافة احتياجاته وطالب المجتمع المدني بضرورة احترام إرادة الشعب الفلسطيني ومد يد العون له حتى ينال حريته واستقلاله.
- وفي الشأن السوري أكد المجلس تضامنه مع الشعب السوري الشقيق ورفضه لكل الضغوط والمؤامرات التي تحاك ضد سوريا بغرض إخضاعها للمخططات الصهيونية العالمية كما دعا المجلس إلى تلاحم الشعبين العربيين في لبنان وسوريا وتفويت الفرصة على المخططات التآمرية ضدهما.
- كما استعرض المجلس التطورات في لبنان والذي يمر بمرحلة دقيقة من تاريخه وأكد على ضرورة أن تعمل جميع القوى اللبنانية على إفشال المؤامرة الجديدة التي تستهدف إعادة لبنان الشقيق إلى سنوات الحرب الطائفية وجعله ساحة لتصفية حسابات خارجية لا تخدم لبنان بقدر ما تخدم أعداء لبنان وفي مقدمتهم العدو الصهيوني الذي يسعى إلى الهيمنة على المنطقة العربية والإسلامية.
- وفي الشأن الصومالي.. دعا المجلس الأخوة في الصومال الشقيق إلى التمسك بالحوار بوصفه الحل الأسلم لتوفير إمكانات الحفاظ على وحدة الصومال وتفويت الفرصة على المتربصين به وإنقاذ شعب الصومال الشقيق من الفتن والصراعات الدموية.
- أما في الشأن السوداني.. فقد أدان المجلس ما يتعرض له السودان الشقيق من ضغوطات تحت ذريعة الوضع في دار فور ودعا الدول العربية والإسلامية والإفريقية إلى الوقوف مع السودان الشقيق بما يمكنه من تسوية الخلافات بالحوار البناء وبما يحفظ وحدته واستقلاله.

د. الرقابة والمتابعة.. استعرض المجلس في كافة دوراته الاعتيادية تقارير الأداء المقدمة من الأمانة العامة عن سير أداء الأمانة العامة ودوائرها والمكاتب التابعة لها وكذلك المكاتب التنفيذية بالمحافظات حيث تم مناقشتها من قبل أعضاء المجلس وإبداء الملاحظات عليها وكذلك متابعة الأمانة العامة في تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس.

ثانياً: الدورات الاستثنائية للمجلس:-

عقد المجلس دورتين استثنائيتين لمتابعة التطورات التي تلتقي ومهامه، وقد كانت الدورة الأولى خلال الفترة: ١٤-١٥/شعبان/١٤٢٦هـ الموافق: ١٨-١٩/٩/٢٠٠٥م حيث وقف المجلس أمام الإطار العام لمشروع أحزاب اللقاء المشترك للإصلاح الشامل وقد أعتبر المجلس أن ما جاء في ذلك المشروع يلبي تطلعات الشعب في تصحيح المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ووافق المجلس على ما جاء بالمشروع مع إبداء بعض الملاحظات وكلف الهيئة العليا والأمانة العامة بالاستفادة من ملاحظات المجلس في إطار ما يتم الاتفاق عليه مع أحزاب اللقاء المشترك.

كما ناقش المجلس في دورته الاستثنائية الأولى موضوع رفع أسعار المشتقات النفطية (الجرعة) وجدد المجلس رفضه لسياسة الجرعة التي انتهجتها الحكومة ودعا المجلس كافة القوى الوطنية لتبني مشروع إصلاح وطني شامل كمخرج سليم وآمن من الحالة المأساوية التي آلت إليها الأوضاع.

وأكد المجلس في هذه الدورة الاستثنائية إدانته للحكم الظالم الذي صدر ضد الشيخ محمد المؤيد والأخ محمد زايد وطالب الحكومة القيام بمسؤولياتها للتواصل مع الحكومة الأمريكية وإتباع كافة الوسائل لإعادتهما إلى وطنهم.

كما استعرض الاتهامات الأمريكية الباطلة ضد الشيخ عبد المجيد الزنداني وجدد المجلس رفضه لتلك الاتهامات مطالباً الحكومة القيام بواجبها إزاء هذه القضية خاصة وأن قضية الشيخ عبد المجيد الزنداني لم تكن تهم الإصلاح باعتباره رمزاً من رموزه ورئيس مجلس شوراه فحسب وإنما أيضاً لاعتباره رمزاً من رموز الوطن اليمني وعلماً من أعلام الأمة العربية والإسلامية وعضواً سابقاً في مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية لذلك فإن مسؤولية دحض تلك الاتهامات تقع على عاتق الحكومة باعتبارها مسئولة دستورياً في حماية مواطنيها والدفاع عنهم.. وأشاد المجلس بجهود فخامة الأخ رئيس الجمهورية شخصياً فيما بذله ويبذله في هذه القضية.

وفي دورته الاستثنائية الثانية التي انعقدت خلال الفترة: ٢١-٢٢/٥/١٤٢٧هـ الموافق: ١٧-١٨/٦/٢٠٠٦م وقف المجلس أمام اتفاقية المبادئ بين أحزاب اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام وقرر المجلس المشاركة الفاعلة في الانتخابات الرئاسية والمحلية وكلف هيئة رئاسته والهيئة العليا والأمانة العامة بالاتفاق مع قيادات اللقاء المشترك لتسمية المرشح للرئاسة وفوض المجلس هيئة رئاسته والهيئة العليا والأمانة العامة في اتخاذ أي موقف مناسب في حال تعثر تنفيذ الاتفاقية المشار إليها.

الأخوة والأخوات:

لقد فوجئ الجميع عندما جاءت الانتخابات الرئاسية فلم يجدوا مادة في النظام أو اللوائح تحدد

الجهة التي يتعين عليها تسمية المرشح للرئاسة، وكيفية اختياره أو الموافقة على ترشيحه، فتم التصرف وفق المبادئ العامة وروح النظام.

وفي مثل هذه القضية الكبيرة قد فرغت التجارب البشرية المماثلة من وضع الأنظمة واللوائح المنظمة لكيفية أخذ رأي جميع أفراد الأحزاب في مرشحهم الرئاسي والتعرف على برنامجه، وبرنامج غيره من المنافسين داخل الحزب إن وجدوا، وكيفية اختيار القواعد لمن يرونه أهلاً للترشيح، كما تحدد تلك الأنظمة واللوائح الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرار إذا كان المرشح من غيرنا وبمشاركة جميع أعضاء الحزب.

ونظراً لأهمية هذا الأمر نقترح أن يحيل مؤتمركم هذا هذه القضية إلى مجلس الشورى القادم لوضع المواد المنظمة لمشاركة جميع أفراد التجمع في المشاورة والاختيار لمرشح الرئاسة من داخل الصف أو خارجه.

٢: الهيئة العليا

عقدت الهيئة العليا أربعين لقاءاً دورياً واستثنائياً ناقشت فيها العديد من المواضيع ذات الصلة بأنشطة وفعاليات التجمع اليمني للإصلاح سواءً على المستوى التنظيمي أو فيما يتعلق بالقضايا ذات

الشأن المحلي والإقليمي والدولي كما تناولت الهيئة العليا في اجتماعاتها الدورية جملة من المواضيع المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتخذت إزاء كل منها الموقف المناسب ومن أبرز المواضيع التي وقفت أمامها الهيئة العليا :

- موضوع الجرعة الخامسة التي نفذتها حكومة المؤتمر الشعبي العام في يوليو ٢٠٠٥م وما تلتها من جرعات ، واعتبرت أن تلك الجرعات هروباً إلى الأمام من مواجهة المشاكل الحقيقية والوقوف بمسئولية أمامها ، وأصدرت بشأنها بياناً .
- كلفت الهيئة العليا الكتلة البرلمانية للإصلاح في مجلس النواب بالتصويت ضد ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٥م لاحتوائها على الجرعة السعرية التي أحدثت أضراراً بالغة في حياة المواطنين وحملتهم المزيد من الأعباء وفي اتجاه آخر دعمت الهيئة العليا كل أشكال الحوار الجاد والموضوعي مع كل القوى السياسية في الساحة وعملت على تمتين العلاقة بين أحزاب اللقاء المشترك بحيث أصبح اللقاء المشترك اليوم نموذجاً فريداً للعمل السياسي في بلادنا والقائم على الانسجام والتفاهُم ومبدأ القبول بالرأي والرأي الأخر في إطار الثوابت وقاعدة أن المصلحة الوطنية مقدمة على كل اعتبار مراعية خصوصية كل حزب ، وقد نتج عن ذلك التوافق والتلاقي الاتفاق على مشروع الإصلاح السياسي والوطني الشامل الذي أطلقته أحزاب اللقاء المشترك في نوفمبر ٢٠٠٥م .
- وقفت الهيئة العليا أمام موضوع المشاركة في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في سبتمبر من العام الماضي وتعاملت بمسئولية كاملة مع قرار مجلس شورى الإصلاح الذي أكد على المشاركة الفاعلة في الانتخابات وبعد المداولات والمشاورات والنقاشات العديدة مع بقية أحزاب اللقاء المشترك تم اختيار الأستاذ المهندس / فيصل بن شملان مرشحا للقاء المشترك لممارسة حق دستوري يدعم حق التداول السلمي للسلطة وتعزيز التجربة الديمقراطية من خلال المشاركة في تلك الانتخابات رغم ما سبقها ورافقها من سلبيات كانت محل انتقاد القوى السياسية والمنظمات الدولية التي شاركت في الرقابة على الانتخابات .
- أصدرت عدة بيانات حول جملة من الأحداث والتطورات والتي منها بيان حول الجرعة السعرية الخامسة وبيان الهيئة حول فترة القيد والتسجيل وما رافق تلك الفترة من مخالفات دستورية وقانونية اقترفتها اللجنة العليا للانتخابات وكذا بيان الهيئة العليا حول ما تناولته وسائل إعلام المؤتمر الشعبي العام من نقد غير مسئول لخطاب رئيس الهيئة العليا في المؤتمر العام الثالث للإصلاح الدورة الثانية عن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها بلادنا .
- كما ناقشت الهيئة العليا قضية اتهام الشيخ / عبد المجيد الزنداني ، التي أثارتها وزارة الخزانة الأمريكية والتي جعلته في دائرة المشتبهين بالإرهاب ظلما وعدوانا ، وقد تابعت الهيئة العليا ممثلة برئيسها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الموضوع لدى الجهات المسئولة في بلادنا ، هذا من

ناحية ومن ناحية أخرى فإن جهود الهيئة العليا متواصلة عبر متابعة وزارة الخارجية على رفع اسم الشيخ / عبد المجيد الزنداني من قائمة الداعمين للإرهاب التي قدمتها وزارة الخزانة الأمريكية للأمم المتحدة .

لم تدخر الهيئة العليا جهداً ولا مناسبة إلا وذكّرت فيها بموضوع الشيخ / محمد المؤيد وزميله محمد زايد والدعوة لأن تتحمل الدولة مسئوليتها في متابعة الموضوع في أمريكا وقد تم تكليف مؤسسة علاو للمحاماة والتي كلفت بدورها المحامي / خالد الآنسي بالسفر إلى نيويورك للترافع في القضية أمام محكمة الاستئناف بعد أن أصدرت المحكمة الابتدائية في بروكلين حكمها الجائر على الشيخ / المؤيد والأخ محمد زايد

٣ : دوائر ومكاتب الأمانة العامة :

الدائرة السياسية :

١. تنفيذ دورة (توعوية . تأهيلية) لرؤساء الدوائر السياسية ونوابهم في المحافظات في الفترة (٢٣ . ٢٥ / ٨/ ٢٠٠٥ م) .
٢. إعداد ورقتين حول الانتخابات (المحلية ـ والرئاسية) وتم تنفيذ حلقة نقاشية عن الانتخابات الرئاسية والمحلية ، الأولى في الأمانة العامة بتأريخ ٢٤ / ٩ / ٢٠٠٥ م شارك فيها مجموعة من المهتمين و أصحاب الخبرة بالشأن الانتخابي من قيادات الإصلاح ، والثانية مع رؤساء الدوائر السياسية في المحافظات .
٣. القيام بعدد من الزيارات الميدانية للمحافظات الآتية: أمانة العاصمة- صنعاء- المحويت- ريمة- عمران- الجوف- إب - تعز- الحديدة- البيضاء- حجة - المهرة - حضرموت - مأرب - إضافة للمكتب الطلابي ٠للاطلاع على أداء الدوائر السياسية .
٤. إلقاء المحاضرات السياسية في الفروع والشعب لمسئولي العمل السياسي واطلاعهم على ابرز الأحداث والمستجدات وتوضيح موقف الإصلاح منها.
٥. توزيع البحوث السياسية لرؤساء الدوائر السياسية في المحافظات بهدف التوعية السياسية وللاستفادة منها في الدورات السياسية التي تقام في المحافظات.
٦. توزيع مجموعة من الكتب السياسية لرؤساء الدوائر السياسية في المحافظات .
٧. إعداد استبيانات حول ابرز القضايا الانتخابية ومرحلة القيد والتسجيل والاقتراع والفرز وتوزيعها على المحافظات .
٨. إعداد خطة الدائرة الخاصة بالانتخابات .
٩. المشاركة في الإعداد والتحضير والإشراف على دورة النضال السلمي التي انعقدت في الفترة من ٢٨ / ١١ - ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٥ م

١٠. تمثيل الإصلاح في العديد من الفعاليات المحلية والخارجية .
١١. التواصل مع البعثات الدبلوماسية العربية والإسلامية والأجنبية لإطلاعها على أهم المجريات ومواقف الإصلاح منها.
١٢. العمل من خلال منابر الإصلاح المختلفة على توعية الرأي العام با لقضايا الوطنية وحث الجمهور باتجاه تأييد موا قف الإصلاح وبرامجه.
١٣. المشاركة مع الأمين العام المساعد في اللقاءات الدورية والاستثنائية لأحزاب اللقاء المشترك ومناقشة جملة من القضايا والخروج برؤى مشتركة إزاءها وفي هذا الصدد تم الأتي :

- التنسيق في القضايا الانتخابية وخاصة اللجان الانتخابية(الإشرافية– الأصلية– الفرعية)
- إعداد مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني وتوزيعه على المحافظات.
- إعداد اللائحة الأساسية المنظمة لعمل اللقاء المشترك وتوزيعها على المحافظات والعمل في ضوئها .

١٤. توزيع أدبيات النضال السلمي على الدوائر السياسية في المحافظات والتوعية بها على كل المستويات التنظيمية وخاصة رؤساء الدوائر السياسية .
١٥. إعداد تقريرين سياسيين تحليليين عن أهم الأحداث محلياً وإقليما.
١٦. المساهمة في إحداث وعي عام تجاه مختلف القضايا الوطنية والخارجية من خلال البيانات والمقابلات و التصريحات التي قامت بها الدائرة في وسائل الإعلام المختلفة .
١٧. المشاركة في إعداد البرنامج الانتخابي الخاص بالانتخابات الرئاسية و البرنامج المحلي للانتخابات المحلية
١٨. التنسيق الميداني مع أحزاب اللقاء المشترك .
١٩. بلورة خطاب سياسي موحد مع أحزاب اللقاء المشترك .
٢٠. متابعة ورصد و فضح الخروقات المتواصلة للحزب الحاكم .
٢١. المساهمة في إعداد موجهات الخطاب السياسي للإصلاح في الانتخابات .
٢٢. التواصل مع النخب السياسية للتعريف بمشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني .
٢٣. تفعيل العلاقة مع المنظمات المهتمة بالشأن الانتخابي والاستفادة منها من خلال الرقابة المحلية على الانتخابات .

دائرة التنظيم والتأهيل :

١. انتظام لقاءات مكتب الدائرة في الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ ما في خطتها والأعمال المناطة بها
٢. عقد اللقاءات الدورية مع رؤساء دوائر التنظيم في المكاتب التنفيذية في المحافظات .

٣. إعداد الخطة السنوية للدائرة ومتابعة إعداد خطط دوائر التنظيم والتأهيل في المحافظات وذلك لعامي (٢٠٠٦-٢٠٠٥) .
٤. إعداد التقارير الدورية عن سير تنفيذ الخطط ومتابعة المحافظات في أعداد تقاريرها لعامي (٢٠٠٥-٢٠٠٦م) .
٥. القيام بزيارات ميدانية لمتابعة أداء التنظيم شملت معظم المحافظات خلال العاميين السابقين .
٦. القيام بالعديد من الدورات التدريبية والتأهيلية لقيادات التنظيم في مختلف الوحدات التنظيمية في المحافظات وفي المهجر .
٧. استقبال العديد من الأنشطة والدورات والاجتماعات لدوائر الأمانة العامة والمحافظات في معهد الإصلاح .
٨. إنزال ستة تعميمات تربوية وتوجيهية خلال عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٥م) .
٩. الإشراف على حملات التنسيب والتأطير التي تقوم بها المحافظات كل حسب خطته وإمكاناته
١٠. المساهمة في إعداد البرامج التدريبية القيادية والإدارية لأعضاء ومسئولي الوحدات التنظيمية بالاشتراك مع دائرة التخطيط .
١١. متابعة تنفيذ البرامج التدريبية للمهارات القيادية والإدارية في مختلف الوحدات التنظيمية في المحافظات .
١٢. توفير الكتب المنهجية للرجال والنساء لمختلف المستويات والشرائح .
١٣. مراجعة وتطوير المنهج التربوي بصورة مستمرة في ضوء الملاحظات الواردة من ذوي الاختصاص .
١٤. المساهمة في الأعمال الانتخابية في الأمانة العامة وزيارة المحافظات لهذا الغرض .
١٥. إلقاء العديد من المحاضرات من قبل أعضاء الدائرة .
١٦. استمرار متابعة التوسع في جميع شرائح المجتمع المختلفة من خلال اللقاءات والزيارات الميدانية .
١٧. متابعة تشكيل العمل النسائي في المحافظات .
١٨. المتابعة والتذكير للمحافظات في تنفيذ الواجبات والمهام التربوية والدعوية .
١٩. استمرار متابعة الاهتمام باستيعاب الأفراد وتوظيف الطاقات وتفعيلها من خلال اللقاءات والزيارات الميدانية .

دائرة الإعلام والثقافة :

١. إعداد الخطط الإعلامية للدائرة .
٢. إعداد تقارير الأداء الوصفية والرقمية الخاصة بالعمل الإعلامي .

٣. مناقشة الخطوط العامة الخاصة بتعديل خطط المحافظات لعام ٢٠٠٦م في ضوء مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل وذلك مع دوائر الإعلام والثقافة بالتنظيم المحلي .
٤. تنفيذ دورتين تدريبيتين في مجال فنون التحرير الصحفي لرؤساء تحرير الصحف المحلية التابعة للإصلاح وأخرى في مجال فنون المسرح .
٥. المشاركة في تدريب قيادات العمل الجماهيري في المحافظات على وسائل الاتصال الجماهيري والحوار والإقناع للجماهير وتشكيل الرأي العام ، وتوزيع مادة التدريب على المشاركين في أقراص مضغوطة .
٦. التغطية الإعلامية للقاءات كافة فعاليات الإصلاح .
٧. رصد الحملات الإعلامية الموجهة ضد الإصلاح واللقاء المشترك من قبل الحزب الحاكم والحكومة ورفع المعلومات حولها لقيادة الإصلاح أولاً بأول.
٨. عقد حلقتي نقاش لمناقشة إعلام الإصلاح من حيث المضمون والشكل والوسيلة وطرق تطويره والارتقاء بالعاملين فيه .
٩. الأعداد والترتيب لتقييم أداء الإصلاح في الذكرى الخامسة عشرة لتأسيسه والتي حضرها نخبة من السياسيين والإعلاميين وتم نشرها في الصحوة والصحوة نت .
١٠. تسجيل شريطي فيديو تضمن مادة حول حقوق الإنسان والمؤتمر الصحفي لقيادات اللقاء المشترك حول مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل ، وكذلك أقراص مضغوطة لنفس المادة وتوزيعه على المحافظات.
١١. تسجيل مشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني على شريط كاست وتوزيعه على المحافظات.
١٢. إدخال تحديثات جديدة لموقع الإصلاح نت وتوسيع المساحة الاستيعابية له .
١٣. الرصد المرئي للبرامج الهادفة والنافعة في القنوات الفضائية وكذلك الرصد المقروء للصحف والمجلات المحلية والخارجية واستعراض الانترنت للاستفادة من الأخبار والموضوعات الهامة .
١٤. الاستمرار بإصدار التقرير الإخباري اليومي لتزويد قيادات الإصلاح والقيادات الإعلامية والدعوية بالأخبار والمعلومات الصحفية المنتقاة من الصحف المحلية والعربية والإنترنت .
١٥. الاستمرار بتغذية الملفات الموجودة بشعبة المعلومات الإعلامية ومتابعة أرشفة و تجليد الصحف المحلية الموجودة لدينا.
١٦. رصد الحملات الإعلامية الموجهة ضد الإصلاح واللقاء المشترك من قبل الحزب الحاكم والحكومة وخاصة ما يتعلق بمشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل .
١٧. توزيع أكثر من خمسين عنوان من الكتب الخاصة بالقضية الفلسطينية ورموزها لكل محافظة

من محافظات الجمهورية .

دائرة التخطيط والإحصاء والبحوث :

١. انتظام اللقاءات الدورية لمكتب الدائرة .
٢. متابعة تقارير الأداء لمكاتب ودوائر الأمانة العامة ومكاتب المحافظات واستلامها وتحليلها مع الجهات ذات العلاقة .
٣. عقد اللقاءات الخاصة بالأخوة مسئولي التخطيط في دوائر ومكاتب الأمانة العامة لمراجعة مفردات الأنشطة الخاصة بكل دائرة ومكتب .
٤. إعداد تقارير الأداء الخاصة بالأمانة العامة و المقدمة إلى مجلس الشورى في دوراته المختلفة
٥. تحليل تقارير الأداء لدوائر ومكاتب الأمانة العامة والمكاتب التنفيذية في المحافظات .
٦. عقد اجتماعات فريق التخطيط والتدريب المركزي لمناقشة مقترحات المحافظات حول تقارير وخطط التدريب وتقديمها للأمانة العامة .
٧. إعداد نماذج ومسودات التقويم للتقرير الختامي وتوزيعها على المحافظات لتقييم مستوى نجاح البرامج التي استهدفت قيادة الشعب والفروع في جميع المحافظات .
٨. حضور اجتماعات اللجنة العامة للانتخابات والمشاركة في مراجعة ومتابعة الخطط الخاصة بالشعب التابعة لها .
٩. إعداد الموجهات الإضافية للخطة لاستيعاب مشروع النضال السلمي ومشروع اللقاء المشترك للإصلاح السياسي والوطني الشامل والانتخابات المحلية والرئاسية وتعميمها على دوائر ومكاتب الأمانة العامة والمحافظات لتعديل خطة ٢٠٠٦م في ضوئها و إعداد ومراجعة البرامج التدريبية المدرجة في مشروع النضال السلمي خلال الفترة من ٢٠٠٥/١١/٢٧م إلى ٢٠٠٥/١٢/٢م حول مهارات التفاوض والحوار والإقناع والاتصال الجماهيري وقياس الرأي العام .والمشاركة في إدارة وتنفيذ دورات النضال السلمي لقيادات المحافظات .
١٠. توزيع مجموعة من الكتب والبرامج في مجال التخطيط والإدارة على دوائر التخطيط في المحافظات ، ورفد مكتبة الدائرة بمجموعة من الكتب والمراجع .
١١. عقد لقاء مشترك لرؤساء دوائر التخطيط والتدريب والتنظيم والتأهيل في المحافظات تم فيه إقرار الجدول الزمني لتنفيذ البرنامج الخاص بتأهيل قيادات الشعب والفروع وآليات تنفيذه وفي هذا الاجتماع تم توزيع ضوابط التنفيذ والأقراص المضغوطة بالبرامج المعتمدة .
١٢. المشاركة مع المختصين في دائرة التنظيم والتأهيل في الورشة التي خصصت لوضع أولويات الاحتياجات التدريبية لموجهي الحلقات ومسئولي الشعب والفروع التنظيمية .
١٣. إقامة دورة تدريبية في (التخطيط الاستراتيجي وإعداد الخطط) لرؤساء دوائر التخطيط بالمحافظات ومسئولي شعب التخطيط في دوائر ومكاتب الأمانة العامة .

١٤. استكمال مراجعة واعتماد حقيبة تدريبية خاصة بالأنشطة التربوية .
١٥. اعتماد البرامج التدريبية وتعميمها على معاهد التدريب في المحافظات .
١٦. المشاركة في لقاءات المختصين في دائرة التوجيه والإرشاد الخاصة بوضع تصور لاختيار مدربين ومدربات في مجال التوجيه والإرشاد وتأهيلهم .
١٧. المشاركة في إعداد الاحتياجات التدريبية للمستهدفين من برنامج التأهيل في مجال التوجيه والإرشاد .
١٨. عمل ورشة عمل لفريق من المدربين المتخصصين من المحافظات في الفترة من ٢٠٠٥/٧/٢٩م إلى ٢٠٠٥/٨/٢م وذلك للقيام بإعداد البرامج الإضافية المقترحة من دائرة التنظيم والتأهيل لقيادة الشعب والفروع وهي (فن التعامل مع الآخرين ، إدارة الأزمات ، تفعيل الطاقات ، الاتصال الفعَّال).
١٩. الإشراف والمشاركة على عملية التدريب في المحافظات وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمحافظات .
٢٠. إقامة ورشتي عمل في إدارة وتنظيم الوقت لسكرتارية دوائر ومكاتب الأمانة العامة .

وقد قامت الدائرة بالإشراف العام على أداء دوائر التخطيط في المحافظات من خلال الزيارات الميدانية وانتظام التقارير الدورية .

دائرة التعليم :

١. الانتظام في اللقاءات الدورية لمكتب الدائرة ، وكذا اللقاءات المجالية الشهرية بالعاملين في حقل التعليم ، والتي تم من خلالها متابعة شعب الدائرة في انتظام لقاءاتها وتنفيذ خططها ، ومتابعة التطورات التعليمية الجارية في الميدان وجمع الوثائق والبيانات ذات الصلة .
٢. إرسال عدد من التعميمات الى المحافظات بهدف التوعية والارتقاء بالعمل في المجال التعليمي
٣. تزويد المحافظات بالأدبيات التالية :
   - قانون محو الأمية وتعليم الكبار .
   - قانون تنظيم المؤسسات الأهلية .
٤. كتابة مجموعة من المواضيع التعليمية.
٥ . تقييم تقارير فروع الدائرة في المحافظات .
٦. إعداد برامج توعية للإداريين والمدرسين والموجهين وتعميمها للمحافظات .
٧. عمل ملاحظات حول قانون نظام الأجور والمرتبات وإرسال صور منها إلى الكتلة البرلمانية للإصلاح .
٨. عقد لقاءات دورية لرؤساء الدوائر بالمحافظات لمناقشة الأداء .
٩. إعداد التقارير ذات الصلة بالوضع التعليمي والتربوي على النحو التالي:

أ- تقرير عن التعليم الأهلي في الجمهورية .

ب- تقرير عن محو الأمية وتعليم الكبار .

ج- تقرير عن الوضع الراهن لوزارة التربية .

١٠. توفير القوانين والتقارير المتعلقة بالتعليم وتوزيعها على المحافظات .

ًالدائرة الاجتماعية::

١. إعداد مشروع تطوير أداء الدائرة الاجتماعية .

٢. إعداد برنامج خاص بالقضايا الاجتماعية المطلوب تناولها عبر منابرنا الإعلامية .

٣. المشاركة في عدد من الفعاليات الاجتماعية التي تنوعت بين مؤتمر وندوات ودورات وحلقات نقاش وورش عمل .

٤. التقييم الدوري لتقارير المحافظات وإنزال عدد من التعميمات .

٥. و في مجال الاهتمام بالوجهاء والمشايخ تم ما يلي :

أ- إنزال عدد من التعميمات إلى المحافظات بهذا الخصوص .

ب- قيام بعض الأنشطة المركزية ممثلة برئيس الدائرة وقيامه بالتواصل مع العديد من المشايخ والوجهاء والمشاركة المستمرة في العديد من المناسبات الاجتماعية المختلفة .

دائرة النقابات :

١. متابعة الأخوة أعضاء الإصلاح في أنشطتهم النقابية والتنسيق معهم لما فيه مصلحة المجتمع وأعضاء تلك النقابات التي يتنسبون إليها .

٢. المشاركة في تشكيل منظمة حماية الأطفال .

٣. توزيع دراسات نقابية على المكاتب التنفيذية في المحافظات.

٤. التنسيق مع المتخصصات من أعضاء الإصلاح في إقامة مؤسسات المجتمع المدني .

٥. إصدار نشرة (الوعي النقابي) وتوزيعها على المحافظات .

٦. متابعة أعضاء الإصلاح في النقابات المختلفة لتقييم مشروع إستراتيجية المرتبات وتشجيعهم لرفع احتجاجاتهم وتصوراتهم حولها إلى مجلس النواب ومختلف الجهات الرسمية .

٧. إقامة الملتقى الإنشادي الأول لقيادات المنشدين من المحافظات

٨. تأسيس منتدى (مؤسسة الصوت الوطني) للإنشاد الإسلامي من أبرز المنشدين وقياداته .

٩. زيارة عدد من المحافظات للاطلاع على العمل النقابي .

١٠. اللقاء برؤساء دوائر النقابات بالمكاتب التنفيذية لاستعراض واقع العمل النقابي ومناقشة خطة النضال السلمي .

١١. توفير مكتبة نقابية متخصصة تحتوى على عدد من المراجع والقوانين واللوائح المتعلقة بالنقابات والجمعيات والحقوق والحريات والدستور اليمني وتوزيعها على دوائر النقابات

بالمكاتب التنفيذية .

١٢. متابعة إحصاء وتحليل الخارطة النقابية بالمحافظات

١٣. متابعة وحث أعضاء الإصلاح للمشاركة الفاعلة في تأسيس النقابات الناشئة .

١٤. إلقاء عدة محاضرات عن الحقوق والحريات ومشروع الإصلاح السياسي والوطني الشامل .

١٥. توزيع مشروع الإصلاح السياسي والوطني الشامل على العديد من النقابات والمنظمات بمحافظات الجمهورية وعن طريق دوائر النقابات بالمحافظات .

الدائرة المالية :

١. إعداد خطط الدائرة والموازنات التقديرية للأمانة العامة والوحدات التابعة لها .

٢. أعداد برنامج تدريبي في مجال جمع التبرعات وتحصيل الاشتراكات ، وآخر في مجال النظام المحاسبي وكيفية استخدام السجلات ، وآخر في مجال إعداد الحسابات الختامية والموازنات التقديرية ، وآخر في مجال ترشيد الإنفاق والاستخدام الأمثل للموارد وتدريب المختصين في المحافظات عليها .

٣. طباعة سندات الاشتراكات وتوزيعها على المحافظات وذلك لتفعيل آلية تحصيل الاشتراكات .

٤. تلبية متطلبات واحتياجات الأمانة العامة بحسب الإمكانات المتاحة

٥. تحصيل دعم الهيئة العليا، ومتابعة تحصيل الدعم الحكومي .

٦. القيام بالجرد السنوي وإعداد الحسابات الختامية وكشوف الأصول وتسليمها للجنة شئون الأحزاب وفقاً للقانون.

٧. إعداد تقارير الأداء السنوي للدائرة وتسليمها إلى دائرة التخطيط.

٨. تقييم أداء فروع الدائرة في المحافظات ضمن التقييم العام للأداء الذي قامت به دائرة التخطيط والتدريب .

المكتب الطلابي :

١. عقد اللقاء الدوري لرؤساء المكاتب الطلابية بالمحافظات لمتابعة سير العمل فيها والإعداد للانتخابات الطلابية في الجامعات .

٢. زيارة المحافظات التالية : عمران ، حجة ، ذمار ، البيضاء ، مأرب ، صنعاء ، المحويت . صعدة ، إب .

٣. تنفيذ دورة تدريبية لرؤساء المكاتب الطلابية في صياغة وتحديد الأهداف الجزئية .

٤. التواصل المستمر مع جميع المكاتب الطلابية للاطمئنان على أوضاعنا التنظيمية .

٥. تقييم تقارير المكاتب الطلابية وإبداء الملاحظات عليها ومناقشة المكاتب في ذلك .

٦. المشاركة في المؤتمر العام الحادي عشر للاتحاد العام للطلاب السودانيين في الفترة من ١٧=٢٠/١٢/٢٠٠٥م.

٧. الإسهام في انتخاب المكتب التنفيذي لاتحاد طلاب اليمن – جامعة صنعاء بالتنسيق مع بقية أحزاب اللقاء المشترك .

٨. إصدار الدليل السياسي لطلاب الجامعات.

٩. إقامة ثلاث دورات لمسئولي العمل في المدارس الثانوية بالمحافظات .

١٠. طبع وتوزيع دليل العمل الثانوي وتوزيعه على المحافظات .

١١. إقامة دورتين لمسئولي المكاتب في المحافظات .

مكتب الانتخابات العامة :

١- عقد خمسة لقاءات دورية برؤساء مكاتب الانتخابات العامة بالمحافظات .

٢- تعيين مسئولي شعبتي الإحصاء والمعلومات ، وتدريبهما ، وتوفير متطلبات عملهما .

٣- عقد لقاء المتابعة (الثاني) لمشرفي الإدخال الالكتروني لسجلات قيد الناخبين في المحافظات لمتابعة وتقويم الأداء .

٤- إقامة خمس دورات تدريبية لمسئولي شعب الإحصاء والمعلومات بمكاتب الانتخابات في المحافظات في مجالات ، تبويب وتحليل البيانات الإحصائية الكترونياً ، و استخدام برنامج تحليل جداول قيد الناخبين الأول والثاني ، و تحليل البيانات باستخدام الجداول المحورية (التلخيص الدينامكي) واستقبال وإرسال البيانات .

٥- تدريب المسئولين الفنيين بالدوائر الانتخابية في المحافظات على برنامج تحليل جداول قيد الناخبين

٦- المشاركة في الملتقيات الخاصة بأعضاء المجالس المحلية في محافظات (الضالع ، والجوف، والبيضاء ، والمحويت) .

٧- القيام بزيارات ميدانية لمحافظات (البيضاء و الضالع والجوف و حضرموت والحديدة ، الأمانة ، شبوة ، إب ، ذمار ، المحويت ، عدن ، لحج ، أبين ، تعز ، عمران ، مأرب ، ريمة) واللقاء بقيادات المكاتب التنفيذية ومكاتب الانتخابات ومسئولي الانتخابات في الدوائر النيابية .

٨- إعداد مشاريع التعديلات المقترحة على لوائح لجان ادراة الانتخابات في (المحافظة ، الدائرة ، المركز ، فريق العمل) .

٩- المشاركة في انتخابات ملء المقعد الشاغر بالدائرة (٢٢٧) محافظة ريمه التي أجريت في الخامس من يناير ٢٠٠٦م .

١٠- في مجال العلاقات بالمؤسسات والمنظمات المعنية والمهتمة بالشأن الانتخابي :

- المشاركة في لقاء اللجنة العليا بالأحزاب الممثلة في مجلس النواب لمناقشة مقترحات اللجنة المتعلقة بتشكيل لجان إدارة عملية مراجعة وتحرير جداول الناخبين مطلع العام ٢٠٠٦م.

- حضور اللقاءات التي تمت مع المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية لبحث أوجه ومجالات التعاون المشترك فيما يتعلق بقضايا الانتخابات وتعزيز المشاركة السياسية
- المشاركة في فعاليات ومناشط المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية .
- المشاركة في خمس حلقات نقاشية للمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (أيفس) مع الأحزاب حول تعديلات قانون الانتخابات العامة رقم (١٣) لعام٢٠٠١ و قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

المكتب القانوني :

١. إقامة ورش عمل حول (النضال السلمي والحقوق والحريات لمنظمات المجتمع المدني والانتهاكات التي تتعرض لها المرأة) .

٢. إصدار نشرات قانونية واستشارات ودراسات قانونية حول(المرتبات والأجور – قانون الجمعيات– الصحافة– الحقوق والحريات– دليل الدعاية)

٣. توفير القوانين والإصدارات القانونية وتوزيعها على المحافظات .

٤. توزيع الدسكات والأقراص التي تحتوي على البرامج التدريبية .

٥. إعداد نماذج وعرائض قانونية متخصصة وأدلة انتخابية .

٦. إصدار التعميمات القانونية للمحافظات .

٧. إقامة اللقاءات والدورات القانونية لرؤساء المكاتب القانونية والمحاميين في المحافظات.

٨. إقامة دورات قانونية في القطاع النسوي.

٩. تفعيل البرامج التدريبية لمرحلة الانتخابات.

١٠. توزيع مجلات وصحف قانونية لجميع فروع المحافظات.

١١. حصر ورصد المخالفات وتقديم الطعون الانتخابية في كل المراحل الانتخابية.

١٢. إعداد دراسة حول المخالفات القانونية التي تمارسها بعض الجهات الرسمية العسكرية والمدنية.

١٣. الإعتراض على مخالفات اللجنة العليا للانتخابات أولاً بأول والتواصل معها عبر الرسائل والتصدي لها عبر الجهات القضائية .

١٤. رفع تقرير عن الطعون والأحكام والتواصل مع المنظمات المحلية و الدولية العاملة في اليمن.

المتابعة والتواصل مع المحافظات :

١- تم التواصل مع المحافظات عن طريق عقد الدورات واللقاءات وإرسال التعميمات وغيرها.

٢- الزيارات الميدانية لثمان محافظات لمتابعة الجانب القانوني.

٣- التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والقضائية والمكاتب القانونية في بعض القضايا.

٤- إرسال محاميين إلى بعض المحافظات ، للترافع حول بعض القضايا الخاصة بها .

٥- تولي القضايا المرسلة من المحافظات إلى الأمانة العامة أمام المحاكم المختصة.

مكتب الاتصال الخارجي

١. ترتيب الأوضاع التنظيمية للمسافرين والقادمين .
٢. التواصل المستمر مع فروعنا في الخارج وموافاتهم بأدبيات الإصلاح
٣. الاستفادة من سفر بعض قيادات الإصلاح للزيارة أو العلاج واللقاء بأعضائنا من المغتربين والطلاب الدارسين في الخارج .
٤. زيارة بعض الفروع واستقبال تقارير الأداء من فروعنا في الخارج .
٥. حث الفروع على متابعة مواقع الإصلاح على الانترنت لمتابعة مستجدات الداخل .
٦. إقامة عدة دورات تأهيلية وتنشيطية للمغتربين و إشراك القادمين للعطلة الصيفية في الدورات التأهيلية والتنشيطية.
٧. إيصال المنهاج والكتب التثقيفية والمنهجية إلى فروع الخارج.
٨. متابعة حل مشكلات بعض الطلاب عبر الجهات المختصة.
٩. القيام بواجب الضيافة لضيوف الإصلاح .

المكتب الفني :

١. تنسيق وترتيب اجتماعات الأمانة العامة ومتابعة تنفيذ قراراتها .
٢. تنسيق وترتيب الاتصالات بين الأمانة العامة والمكاتب التنفيذية .
٣. الترتيب لعقد لقاءات للأمانة العامة مع رؤساء المكاتب التنفيذية .
٤. مساعدة الأمين العام في متابعة أعمال ومناشط دوائر ومكاتب الأمانة العامة
٥. المشاركة في اجتماعات اللجنة العامة للانتخابات.
٦. تقديم الاستشارات الانتخابية للجنة العامة للانتخابات .
٧. الإشراف على أعمال السكرتارية وتنسيق أعمالها .
٨. تسليم المكاتب التنفيذية رسائل دوائر الأمانة العامة وإبلاغهم بالقرارات الخاصة بهم.
٩. المشاركة في اجتماعات لجنة شئون الموظفين في الأمانة العامة .
١٠. المشاركة في لقاءات الأمانة العامة مع المعهد الديمقراطي .
١١. المشاركة في دورة (إدارة حل النزاعات) التي أقامها المعهد الديمقراطي ..
١٢. المشاركة في استقبال الضيوف والوفود الزائرة للأمانة العامة وترتيب برامج زيارتهم.
١٣. المشاركة في لجنة تطوير التقارير .
١٤. المشاركة في لجنة الإعداد للدورة الثانية للمؤتمر العام الثالث .
١٥. طباعة مذكرات وتقارير الدوائر .
١٦. أرشفة الرسائل والأدبيات .

المـــكتب النسوي :

أولا : أنشطة المكتب العامة :

١. قام المكتب النسوي بالأمانة العامة بمتابعة سير العمل النسوي من أجل أداء دوره المنشود تجاه عضوات الإصلاح والمجتمع اليمني في محافظات الجمهورية من خلال الآتي:

أ- متابعة تنفيذ خطط المكاتب النسوية في المحافظات ورفع تقاريرها .

ب- عقد اللقاءات الأسبوعية لعضوات المكتب .

ج- عقد ملتقى نسوي لرئيسات المكاتب .

د- اللقاء بمكاتب عدد من المحافظات (الجوف – المهرة – أبين – لحج – عدن – الضالع – المحويت – البيضاء – عمران) .

هـ- زيارة المحافظات : (عدن – لحج – تعز – أبين – المحويت – صعدة – محافظة صنعاء – عمران) .

و- اللقاء بمسئولي المكاتب التنفيذية في المحافظات ومناقشة مشكلات العمل النسوي ومعوقاته والتوجيه بتذليلها .

ز- لقاء مسئولات العمل الاجتماعي والتعليمي والتوجيه والإرشاد والإعلام في المكتب النسوي بنظائرهن في المحافظات بهدف تطوير وتفعيل الأداء .

٢. الارتقاء تربويًا وإيمانيًا وثقافيًا بقيادات العمل النسوي من خلال :-

أ- متابعة انتظام اللقاءات التربوية ودراسة المناهج والقيام بالأنشطة المصاحبة .

ب- إقامة الدورات التنشيطية في عدد من المحافظات .

ج- إلقاء المحاضرات العامة في أمانة العاصمة .

٣. تدريب وتأهيل قيادات العمل النسوي في المجالات المختلفة وذلك بإقامة :

أ- دورة لمسئولات العمل الطلابي في المحافظات .

ب- دورة لمسئولات التوجيه والإرشاد بالتنسيق مع المحافظات .

ج- دورة لمسئولات العمل الإعلامي .

د- مشاركة القطاع النسوي في دورات النضال السلمي على المستوى المركزي .

٤. المشاركة في المؤتمرات وورش العمل المتعلقة بالمرأة محليا ودوليا .

٥. المشاركة في الملتقيات السياسية لرئيسات القطاع النسوي في الأحزاب ، واللجنة الوطنية .

٦. المشاركة في مراجعة المناهج الثقافية والتربوية الخاصة بالقطاع النسوي .

٧. توطيد العلاقات مع عدد من الشخصيات الفاعلة محليا وخارجيا .

٨. الاستفادة من معرض الكتاب في توفير كتب قيمة للمكتب النسوي بالأمانة العامة وللمحافظات.

٩. إعداد تعميمات واستبيانات خاصة بالعمل النسوي وإرسالها إلى المحافظات .

١٠. تأهيل وتدريب القيادات النسوية في المكتب النسوي وفي بعض المكاتب في المحافظات .

١١. مشاركة المكتب النسوي في التشبيك النسوي للأحزاب السياسية (إصلاح ، مؤتمر ، إشتراكي ، ناصري) .وحضور اللقاءات المتكررة للشبكة وإبداء وجهات نظرنا في ذلك .

ثانيا الأنشطة المجالية :

١. مجال التنظيم والتأهيل :

أ. أهتم القطاع النسوي بأعضائه قيادة وافرادا إيمانيا وتربويا وثقافيا من خلال البرامج التربوية ودراسة المنهاج وإقامة الأنشطة المتنوعة ، لقاءات ، دورات ، ندوات ، محاضرات ،

ب. حقق القطاع النسوي نجاحا جيدا في بناء المكاتب النسوية في المحافظات المختلفة .

ج. قامت المكاتب النسوية بتوسيع دائرة الانتماء للإصلاح وتأطير الكثير من عضواته .

٢. في المجال الاجتماعي :

أ. إيجاد مسئولات للعمل الاجتماعي على مستوى الوحدات التنظيمية المختلفة .

ب. تأهيل وتدريب مسئولات العمل الاجتماعي في مختلف محافظات الجمهورية من خلال الدورات التدريبية وورش العمل واللقاءات التوجيهية .

ج. إعداد الخطط ومتابعة تنفيذها من خلال التقارير الدورية والرسائل التوجيهية والتعميمات ، وكذلك الزيارات الميدانية والملتقيات النسوية .

د. تحقيق التكافل الاجتماعي بين صفوف عضوات الإصلاح والمجتمع من خلال المناشط الاجتماعية المختلفة .

هـ. الاهتمام بالوعي الإعلامي للعمل الاجتماعي من خلال إعداد البحوث المتعلقة بالمرأة والطفل على وجه الخصوص والمجتمع بشكل عام .

و. إقامة علاقات مع المؤسسات ذات الصلة بالعمل النسوي في المحافظات .

ز. المشاركة في المناسبات الاجتماعية المختلفة .

ح. المشاركة في عدد من المناسبات والمنتديات ذات الصلة بالعمل الاجتماعي في مجال المرأة والطفل .

٣. في الجانب التعليمي :

أ. أعداد الخطط ومتابعة تنفيذها .

ب. استكمال إيجاد مسئولات للتعليم في عدد من المكاتب النسوية وتأهيلهن وتفعيل أنشطتنا في مؤسساتنا التعليمية المختلفة من خلال المراكز الصيفية والمسابقات الثقافية والمجلات الحائطية والنشرات والمطويات .

ج. التوسع في الحلقات القرآنية ومراكز محو الأمية .

٤ . الجانب الإعلامي :

.الارتقاء بالعمل الإعلامي النسوي من خلال :

أ- تشكيل فريق عمل إعلامي مركزي .

ب- عمل تصور شامل للعمل الإعلامي .

ج- تطوير وتحسين الأداء المكتبي للعاملات .

د- تفعيل العمل الإعلامي باستكمال بناء الوحدات التنظيمية في المجال الإعلامي على مستوى الشعب في بعض المحافظات .

هـ- إقامة دورات تدريبية للكوادر الإعلامية على مستوى المحافظات .

و- المشاركة في كتابة المقالات في الصحف الناطقة باسم الإصلاح .

ز- المشاركة في المهرجانات والحلقات النقاشية التي تعنى بقضايا المرأة وحقوقها .

ح- التعريف بالاصلاح وأهدافه وإيصال رسالة الإصلاح لإكبر شريحة من النساء عبر الوسائل المختلفة مثل النشرات والندوات والمنتديات .

ط- نشر وجهة النظر الإسلامية إزاء مختلف قضايا المرأة .

٥-في جانب العمل الطلابي :

أ- إعداد الخطط ومتابعة تنفيذها .

ب- استكمال إيجاد مسئولات للعمل الطلابي على مستوى عدد من المكاتب النسوية .

ج- تأهيل وتدريب المسئولات على العمل الطلابي بمختلف المحافظات .

د- توسيع الانتماء للإصلاح في أوساط الطالبات .

٦-في جانب التوجيه والإرشاد :

أ- إعداد الخطط ومتابعة تنفيذها .

ب- التوسع في إيجاد الواعظات والارتقاء بمستوى أدائهن من خلال الدورات التدريبية وورش العمل واللقاءات الدورية المركزية على مستوى المحافظات .

ج- الاهتمام بالمحاضن الدعوية وتفعيلها وإيجاد محاضن جديدة .

د- التوعية بقضايا المرأة والأسرة والحفاظ على هويتنا وأخلاقنا الإسلامية .

هـ- القيام بالأنشطة الدعوية المتنوعة من ندوات ومحاضرات ودروس ، وخواطر ، وقوافل دعوية ، وتوزيع الكتاب والشريط الأسلامي .... إلخ .

و- القيام باللقاءات الجماهيرية ، وإعداد البحوث المتعلقة بقضايا المرأة والطفل والتأصيل الشرعي لها .

٤: الكتلة النيابية

على الرغم من قلة عدد أعضاء كتلة الإصلاح النيابية والذي يبلغ عددهم ستة وأربعين عضواً إلا أنه وبفضل من الله تعالى فقد كان دور الكتلة متميزاً وأداؤها فاعلاً في مختلف القضايا التي تم طرحها على مجلس النواب حيث تميزت هذه الفترة بكثرة المواضيع المطروحة للنقاش وكذا العدد الكبير من الأسئلة وخاصة تلك المقدمة من قبل أعضاء الكتلة لما من شأنه تفعيل الدور الرقابي للمجلس إضافة إلى ما قامت به الكتلة في المشاركة الفاعلة في الانتخابات الرئاسية وقد شكل تكوين المكتب الفني نقلة نوعية في أداء الكتلة وذلك من خلال الدراسات التي يزود بها الأعضاء لتبنيها سواء كان في اللجان أو في قاعة المجلس وفيما يلي خلاصة لأهم الأعمال التي تم إنجازها خلال الفترة المنصرمة:

أ : الجانب التنظيمي:

١. بموجب أحكام اللائحة الداخلية للكتلة تم إجراء انتخابات لقيادة جديدة للكتلة ولمدة عامين وأسفرت نتيجة الانتخابات عن النتائج التالية:

١) د/ عبد الرحمن عبد القادر بافضل رئيساً.
٢) الأستاذ/ زيد بن علي الشامي نائباً للرئيس.
٣) الأستاذ/ عباس أحمد النهاري مساعداً للرئيس لشؤون الأعضاء.
٤) الأستاذ/ عبد الرزاق أحمد الهجري مساعداً للرئيس للشؤون النيابية.
٥) الأستاذ/ فؤاد محسن دحابة مساعداً للرئيس للشؤون المالية والإدارية.

٢. انضباط الاجتماعات الأسبوعية للكتلة أثناء فترات انعقاد المجلس وكذا عقد بعض الاجتماعات الاستثنائية.
٣. متابعة انضباط حضور الأخوة الأعضاء في القاعة واللجان العامة والخاصة وتوزيع تقرير عن الدوام لكل عضو ونسخة للمكاتب التنفيذية بالمحافظات.
٤. التنسيق مع نواب أحزاب المعارضة والمستقلين وعدد من أعضاء المؤتمر في العديد من القضايا المعروضة على المجلس وإصدار بيانات مشتركة حول العديد من المواضيع التي طرحت على المجلس.
٥. إعداد وإقرار موازنات الكتلة وحساباتها الختامية.
٦. أسهمت الكتلة بدور بارز في موضوع الانتخابات الرئاسية ابتداءً بحسن الترتيب اللائق للأستاذ فيصل بن شملان عند تقديم طلبه للترشيح، ثم الانضباط الكامل من جميع الأعضاء يوم التزكية ، إضافة إلى الإسهام في الحملة الانتخابية بالمحافظات .

بً: تقارير اللجان المعروضة على المجلس:

يشكل الدور الرقابي للمجلس أبرز المهام المناطة به وذلك من خلال متابعة أداء الحكومة في

مختلف وحداتها ومكاتبها ومؤسساتها وقد كان لأعضاء الكتلة دور فاعل في المشاركة في النزول الميداني إلى مختلف الجهات وإعداد تقارير حول تلك الموضوعات كما كان للأعضاء دور بارز في نقاش تلك التقارير وإلزام الحكومة بالتوصيات المختلفة التي تحسن الأداء ويعود نفعها المباشر للمواطن وقد أسهم أعضاء الكتلة في إعداد ونقاش عدد سبعة وعشرين تقريراً موزعة على وزارات: (الصحة والمياه والتربية ، والتعليم العالي والعدل والقوى العاملة والنفط والحريات والإعلام) .

ج : القوانين التي عرضت على المجلس:

لا يقل الدور التشريعي أهمية عن الدور الرقابي للمجلس حيث أسهم أعضاء الكتلة سواءً في لجانهم الدائمة أو في قاعة المجلس في تعديل معظم القوانين المعروضة على المجلس خاصة وأن الكتلة تعد الدراسات المفصلة لتلك القوانين وتزود أعضاءها بالملاحظات التفصيلية التي تعينهم على أداء دورهم في تعديل القوانين بما يخدم المصلحة العامة للوطن والمواطن حيث بلغت تلك القوانين(٤٠)قانوناً منها عدد (١٢) قانونا أقرت من حيث المبدأ وعدد (٢٨) قانونا أقرت بصيغتها النهائية وتم إصدارها.

وقد قدم الأخ/ حميد الأحمر مشروع قانون بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره وتم إقراره كما قدم الأخ/ نجيب غانم مشروع قانون حول معالجة أضرار القات والذي لا يزال قيد الدراسة في المجلس.

وقد كانت أبرز القوانين التي اسهمت الكتلة بنقاشها و تعديلها ما يلي:

١- قانون نظام الوظائف والأجور والذي تم فيه تحديد الحد الأدنى للأجور بمبلغ (عشرين ألف ريال) وكان للكتلة دور فاعل في ذلك .

٢- إجراء تعديل على قانون إنشاء أكاديمية الشرطة وتثبيت اسم شهادة ليسانس الشريعة والمواد الشرعية ضمن المنهج المقرر للأكاديمية.

٣- قانون مكافحة الفساد وإنشاء الهيئة العليا المستقلة لمكافحة الفساد.

د : القضايا العامة:

لقد كان للكتلة دور بارزٌ في فضح فساد السلطة التنفيذية وكذا إظهار مكامن الخلل وقد استطاعت الكتلة إدراج العديد من التوصيات الهامة بهذا الخصوص وذلك على النحو التالي :

١. طلب وزير التجارة لمناقشة قضية ارتفاع الأسعار للعديد من المواد والسلع.

٢. الدور الفعال للكتلة في قضية بيع الدولة ٦٠% من حصة الشركة اليمنية للنفط والغاز في القطاع (٥٣) وقد تفاعلت هذه القضية حتى سببت أزمة داخل الحكومة نفسها الأمر الذي دفع بعدد(١٣٠) عضوا من المجلس بالتوقيع على طلب سحب الثقة من الحكومة ونتيجة لإصرار المجلس على موقفه وافقت الحكومة على إلغاء هذا البيع والتزمت بمحاسبة المتسببين فيه.

٣. استطاعت الكتلة بالتنسيق مع الكتل الأخرى إلزام الحكومة بإنهاء اتفاقية المشاركة بالإنتاج مع شركة هنت قطاع(١٨) مأرب وذلك في الموعد المحدد بالاتفاقية والمقر في نوفمبر

٢٠٠٥م علماً أن سعي الحكومة للتجديد كان سيكلف البلاد أكثر من(٢,٦) مليار دولار خلال فترة التمديد.

٤. رفض الكتلة للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٥م لأنها تضمنت جرعة سعرية في المشتقات النفطية وزيادة المعاناة على كاهل المواطنين وقد فند أعضاء الكتلة تلك الاختلالات من خلال دراسة علمية وانسحبت الكتلة من الجلسة التي خصصت لإقرار الموازنة بسبب ما تضمنته من رفع الدعم عن المشتقات النفطية وأصدرت بياناً بذلك.

٥. رفضت الكتلة الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٦م وقد فند أعضاؤنا الاختلالات الواردة في الموازنة وأصدرت الكتلة بياناً بذلك مع المستقلين ونواب المعارضة .

٦. رفضت الكتلة الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٧م بعد أن فندت الاختلالات الواردة فيها وأصدرت بياناً بذلك مع المستقلين ونواب المعارضة .

٧. رفضت الكتلة مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي لموازنة عام ٢٠٠٥م الذي تقدمت به الحكومة بمبلغ(٤٥١) مليار ريال بعد أن فندته وفضحت فساد الحكومة وأثره السلبي على الاقتصاد وبالأخص زيادة التضخم وانهيار سعر العملة وأصدرت بياناً بذلك مع المستقلين ونواب المعارضة .

٨. رفضت الكتلة مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي لموازنة عام ٢٠٠٦م بمبلغ(٤٢٢,٣) مليار ريال حيث تم الاعتراض عليه من قبل الكتلة وقدم مقترح برفضه من حيث المبدأ إلا أن الأغلبية استطاعت إحالته إلى اللجنة المالية ومن ثم تم إقراره وأصدرت الكتلة بياناً برفضه مع المستقلين ونواب المعارضة .

٩. تبني مذكرة وقع عليها العديد من الأعضاء بشأن ما نشرته بعض صحف الحزب الحاكم من إساءة للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر .

١٠. تبني قضية احتجاز المواطن علي إبراهيم الوصابي إلى اللجنة المختصة بناء على طلب من أحد أعضاء الكتلة.

١١. استدعاء وزير التعليم العالي للإيضاح حول أسباب إضراب هيئة التدريس بالجامعات الحكومية.

١٢. متابعة مدى التزام الحكومة بتوصيات المجلس بشأن القطاع (٥٣).

١٣. تقديم طلب من أعضائنا بشأن مناقشة حمى الضنك والاستفسار حول الإجراءات الوقائية والعلاجية التي قامت بها الوزارة لمكافحة هذا الوباء وقد شكلت لجنة لتتبع الموضوع وتم مناقشته في القاعة.

١٤. التصدي لحملة الإدعاءات الكاذبة لقيادة كتلة المؤتمر والإعلام الرسمي وكذا المصدر الرسمي بوزارة الداخلية حول اتهام أحزاب اللقاء المشترك بالقيام بالمظاهرات ضد ضريبة

المبيعات وقد تم تشكيل لجنة لتقصي تلك الحقائق أسهم ممثلو اللقاء المشترك فيها وحالوا دون إلصاق التهمة الباطلة باللقاء المشترك وتبين زيف تلك الإدعاءات ولذلك لم يقرأ التقرير في قاعة المجلس.

١٥. تبني قضية إغلاق مسجد (جولد مور) بعدن والإسهام في اللجنة الخاصة التي كلفت بتقصي الحقائق ، وقد تمكنت اللجنة من فتح المسجد وقدمت تقريراً إلى المجلس تضمن توصيات التزم بها وزير الأوقاف.

١٦. تبني قضية القتيل مجاهد السمحي وقد تم تكليف لجنة الدفاع والأمن والحريات بمتابعة الموضوع.

١٧. تبني قضية أحد العمال الذي ضرب وانتُهكت كرامته في شارع جمال بسبب عدم قيام صاحب المحل بدهان بوابة دكانه باللون الفضي.

١٨. استقبال وفود كثيرة من القطاعات التي وصلت إلى المجلس لعرض المظالم التي رفعت إليها، وإيصال طلباتهم إلى هيئة الرئاسة.

١٩. مناقشة قضية منع النقاب في بعض مدارس الأمانة وتشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض وقد صدر تعميم وزير التربية لجميع المدارس بعدم التعرض للنقاب في المدارس.

٢٠. مناقشة قضية إدخال دواجن مصابة بمرض أنفلونزا الطيور واتخذ المجلس التوصيات المناسبة بشأنها.

٢١. مشاركة عضو الكتلة محسن باصرة في اللجنة المكلفة بالنزول الميداني إلى المعسكر الذي تعرض أحد الجنود فيه للإساءة من قبل أحد الضباط.

٢٢. مناقشة أوضاع المعلمين المضربين واستدعاء وزير التربية والتعليم ووزير الخدمة المدنية وشدد أعضاء الكتلة على أهمية التزام الحكومة بتطبيق قانون الوظائف والأجور والتزم الوزيران بهذا وتم تكليف لجنتي التربية والتعليم والقوى العاملة بمتابعة تطبيق قانون الوظائف والأجور وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس.

٢٣. الإسهام في تبني مظلمة أصحاب الدراجات النارية بأمانة العاصمة و إلزام الحكومة بالسماح لأصحابها بالعمل وفقاً للقانون.

٢٤. المناقشة الفاعلة لموضوع مرض أنفلونزا الطيور بحضور الوزير المختص وأكد الأعضاء على قيام الحكومة بالإجراءات اللازمة للوقاية من هذا المرض.

٢٥. طلب محافظ البنك المركزي للإيضاح حول مصير الودائع لدى البنك الوطني للتجارة والاستثمار والذي تم وضع اليد عليه من قبل البنك المركزي وكيف ؟ والسؤال عن إعادة نقود المودعين ؟ وعن الإجراءات المتخذة لضمان عدم تكرار مثل ذلك مستقبلا .

هـ : الأنشطة العامة على الساحة العربية والإقليمية والدولية:

أسهمت الكتلة بفعالية في نقاش القضايا التي تهم المسلمين والعالم وقد كان للكتلة دور فاعل في طرح تلك الموضوعات وإصدار بيانات بشأنها ومن ذلك ما يلي:

١) ما يتعرض له الشعب الفلسطيني واللبناني والعراقي.
٢) قيام القوات الأمريكية بتدنيس المصحف الشريف في سجن جوانتانامو.
٣) ما نشرته بعض الصحف الدنماركية والغربية من رسوم تسيء إلى شخص الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم.

و : الأسئلة:

قام عدد من أعضاء كتلة الإصلاح بتوجيه عدد (٣٥) سؤالا لرئيس الوزراء و للوزراء المعنيين حول عدد من القضايا وذلك تفعيلاً لدور المجلس الرقابي وإعمالاً للصلاحيات المخولة لهم بحسب لائحة المجلس وقد أجاب بعض الوزراء على العديد من الأسئلة ولا تزال بعض الأسئلة لم يتم الرد عليها والأسئلة هي:-

١) د. عبد الرحمن بافضل وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ رئيس الوزراء حول عدم تنفيذ قانون الأجور والمرتبات وعدم تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة باتفاقية بيع الغاز الطبيعي المسال وتخفيض البرنامج الاستثماري إلى (٥٠%) ورفع ضريبة المبيعات إلى (٨%) بدلاً من (٥%) المحددة في القانون؟
- سؤال موجه للأخ/ وزير الأوقاف حول المعاهد الأزهرية وماذا تم بشأنها .
- سؤال موجه للأخ/ رئيس الوزراء بشأن عدم موافاة المجلس بأي تقرير تفصيلي عما تم حتى الآن من حيث تقييم ووضع العمالة والمبالغ المتحصلة من بيع المنشآت التي تم خصخصتها وكذا تقديم بيان عن المنشآت المراد خصخصتها مع كشف بها وبأصولها وعمالتها والآلية المتبعة للخصخصة.

٢) أحمد هادي الشقذة وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير التربية والتعليم حول أسباب حجز نتائج اختبارات مدارس تحفيظ القرآن الكريم للعام الدراسي(٢٠٠٣-٢٠٠٤).
- سؤال موجه للأخ/ رئيس الوزراء وللأخ/ وزير التربية للإيضاح حول التلاميذ الذين أشار إليهم رئيس الوزراء في خطابة يوم تكريم المعلم أنهم يتلقون تعليماً دينياً سرياً وكذا المدارس الدينية المخالفة للقانون التي قال الأخ/ وزير التربية أنها رصدتها لجنة حكومية لتقييم أوضاع التعليم؟
- سؤال موجه للأخ/ وزير الكهرباء حول استمرار انقطاع التيار الكهربائي وإلى أين وصل مشروع المحطة الغازية بمأرب؟
- سؤال موجه للأخ/ وزير الداخلية حول المبرر القانوني لحبس العقيد محمد صالح دحان

الزودي نحو شهرين دون إحالته إلى النيابة.

٣) عبد الرزاق الهجري وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير الإدارة المحلية حول عدم إعلان نتائج انتخابات المجلس المحلي لمحافظة مأرب؟
- سؤال موجه للأخوين/ وزيري الداخلية والاتصالات حول التصنت على مكالمات المواطنين وتسجيلها، وما هي المسوغات القانونية التي تجيز للحكومة ذلك؟

٤) أحمد الشقذه وعبد الرزاق الهجري وقدما (سؤالا مشتركا):-

- سؤال موجه للأخ/ وزير الصناعة والتجارة حول اختفاء مادة الإسمنت من الأسواق وارتفاع أسعارها؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك؟

٥) عبد الكريم شيبان وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير التربية والتعليم حول القرار الوزاري رقم(٥٢٧) للعام ٢٠٠٣م الصادر من وزارة التربية والذي قضى بإبطال قرارات الآلاف من الموجهين وتكليفهم بالنزول للتدريس وما هي المبررات القانونية التي استند إليها هذا القرار؟
- سؤال موجه للأخ/ وزير الاتصالات حول أسباب التأخر في تشغيل نظام (GSM٩٠٠) للهاتف النقال رغم إعلان المناقصة منذ سبعة أشهر.

٦) د. نجيب سعيد غانم وقدم السؤال التالي:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير الدفاع حول تردد أخبار عن رغبة بعض القوى الدولية في الحصول على بعض الامتيازات والتسهيلات العسكرية في بعض الجزر اليمنية وهل تم إبرام اتفاقيات بهذا الشأن؟

٧) زيد بن علي الشامي وقدم السؤال التالي:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير الزراعة بشأن ظهور عيوب فنية ومخالفات مالية عند تنفيذ بعض السدود والحواجز المائية؟

٨) عبدالله أحمد العديني وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير المياه والبيئة بشأن الإجراءات والمعالجات التي قامت بها الوزارة للتغلب على الحالة المأساوية التي تعاني منها مدينة تعز بسبب شحة المياه؟
- سؤال موجه للأخ/ وزير التربية والتعليم حول ما تناقلته عدد من وسائل الإعلام عن قيام مجلس الوزراء باتخاذ قرار يقضي بإجراءات غير قانونية ضد المعلمين بسبب إضرابهم.

٩) محمد ناصر الحزمي وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخوين/ وزيري الكهرباء والمياه حول المسوغ القانوني لجباية رسوم عامة على فاتورتي الكهرباء والمياه؟

- سؤال موجه للأخ/ وزير الكهرباء حول عدم حل مشكلة الرسوم غير القانونية المضافة إلى فواتير الكهرباء؟

١٠) سعيد مبارك دومان وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير التربية والتعليم حول إلغاء مدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة للوزارة وتوزيع هذه المدارس على مدارس التعليم العام؟
- سؤال موجه للأخ/ وزير الإدارة المحلية حول عدم قيام السلطة المحلية ممثلة بمحافظ المحافظة ومديري عموم المديريات في محافظة حضرموت بحل مشكلات المواطنين المتعلقة بالمخططات السكنية المتعثرة والأراضي الزراعية المخصصة لتعويض المزارعين والتي مضى عليها أكثر من عشر سنوات.
- سؤال موجه للأخ/ وزير السياحة بشأن ما نشرته بعض وسائل الإعلام حول ما يدور في بعض المنشآت السياحية من أعمال منافية للأخلاق والفضيلة وتوزيع للخمور في بعض المحافظات، وما تقوم به بعض الفنادق من عرض قنوات فاضحة على زبائنها، وما دور وزارة السياحة نحو هذه المنشآت؟

١١) علي حسين عشال وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير النفط حول قيام وزارة النفط والمعادن بتعويض أحد المستأجرين لحوش الخضار والفواكه والذي أصبح ملكاً لشركة النفط اليمنية وما هو مبلغ التعويض؟ وما هي الأسس القانونية التي تم على أساسها التعويض ؟ وهل تم استعادة المبلغ المصروف كما وجهت الوزارة؟
- سؤال موجه لرئيس الوزراء بشأن التعويضات التي صرفت من شركة توزيع المنتجات النفطية لمستأجر ثلاجتي الخضار والفواكه ومحطة وقود الديزل المملوكة لشركة توزيع المنتجات النفطية؟

١٢) م. علي حسين العنسي وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير النفط حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تمهيداً لاستلام القطاع(١٨) م/ مأرب من شركة هنت والذي سينتهي موعد الاتفاقية ١٥/نوفمبر/٢٠٠٥م؟
- سؤال موجه للأخ/ وزير الكهرباء بشأن الارتفاع الكبير والمفاجئ في رسوم فواتير الكهرباء، وما هي التسعيرة الجديدة لرسوم الكهرباء؟

١٣) عبد المعز عبد الجبار دبوان وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير المالية حول عدم تنفيذ المشاريع المدرجة بالموازنات المتعاقبة، وما هي أولويات وآليات إدراج المشاريع في الموازنة؟

- سؤال موجه للأخ/ وزير الداخلية حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال الممارسات غير القانونية التي يتعرض لها الصحفيون أثناء عودتهم من الخارج.

١٤) أحمد يحيى الحاج وقدم السؤال التالي:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير الأشغال العامة والطرق حول أسباب توقف استكمال شق طريق النجد الأحمر – السياني محافظة إب رغم استكمال البناء وتجهيز المحطة.

١٥) عبد الحميد فرحان وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير التربية والتعليم حول مشاريع التعليم المتعثرة والتي بدأ العمل فيها مركزياً قبل إنشاء المجالس المحلية ولم يتم استكمالها حتى الآن.
- سؤال موجه للأخ/ وزير الصحة والسكان حول المشاريع الصحية التي تم إنجازها منذ فترة ولم يتم تأثيثها وتشغيلها رغم أهميتها وعلى سبيل المثال (المستشفى الريفي – سوق الحرية بشرعب).

١٦) فؤاد محسن دحابة وقدم السؤال التالي:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير الخدمة المدنية حول مدى التزام الوزارة بمنح المتقاعدين وأسر المتوفين(٥٠%) من أية زيادات تطرأ على جدول المرتبات أو بدل غلاء المعيشة لموظفي وعمال الدولة والقطاعين العام والمختلط وفقاً للقرار الجمهوري بالقانون رقم(١) لعام ٢٠٠٠م.

١٧) أحمد حسن باحويرث وقدم السؤال التالي:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير الكهرباء حول أسباب انقطاع التيار الكهربائي في وادي حضرموت ولعدة ساعات، وما أسباب تأخير تنفيذ المولد الرابع في وادي حضرموت؟ وهل لدى الوزارة حلول سريعة لهذه المشكلة؟

١٨) إشفاق محمد عبد الرزاق وقدم الأسئلة التالية:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير الدفاع حول أسباب الانفجارات التي حدثت في مخازن الأسلحة التابعة للوزارة في جبل حديد محافظة عدن، وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتأمين المخازن؟
- سؤال موجه للأخ/ وزير الداخلية حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن تقصير الدفاع المدني في أداء واجبه حيال الحريق الذي نشب في مديرية كريتر محافظة عدن منطقة الخساف.

١٩) د. عبد الملك القصوص وقدم السؤال التالي:-

- سؤال موجه للأخ/ وزير الإدارة المحلية حول مبررات عدم إزالة ملصقات الدعاية

الانتخابية الرئاسية والمحلية السابقة ٢٠٠٦م رغم مرور أكثر من شهرين على انتهائها.

ز : الاتفاقيات:

أسهم الأخوة الأعضاء في نقاش وإقرار العديد من الاتفاقيات وذلك على النحو التالي:-

١. عدد (عشر) اتفاقيات نفطية في كل من محافظات حضرموت والمهرة.
٢. عدد (إحدى عشرة) اتفاقية ذات طابع دولي.
٣. عدد (اتفاقيتين) ذات طابع ثنائي.

حً : القروض التي رفضتها الكتلة:

وفقاً للسياسة العامة للتجمع اليمني للإصلاح والتي تقضي بعدم الموافقة على القروض لما تحمله من إعلان الحرب على الله ورسوله بإتباع سياسة الربا ولما لها من آثار مدمرة على الاقتصاد الوطني فقد رفضت الكتلة النيابية جميع القروض الواردة إلى المجلس وعددها (أحد عشر) قرضاً بمبالغ إجمالية تساوي (٢٨٣) مليون دولار أمريكي أي ما قيمته (٥٦) مليار ريال يمني، خلال العامين المنصرمين .

ط : الأنشطة العامة:

كان بحمد الله لأعضاء الكتلة دورٌ بارزٌ أثناء مشاركتهم في الفعاليات والمؤتمرات التي حضروها، وفي الوفود البرلمانية إلى العديد من الدول الصديقة والشقيقة وكذا اللقاء بجميع الوفود البرلمانية التي زارت اليمن وعرض صورة عن الإصلاح وأدائه وأداءه البرلماني ومن ذلك:

١. مشاركة أعضائنا في استقبال الوفود الزائرة والاشتراك في المحادثات الرسمية.
٢. التواصل مع السلك الدبلوماسي العربي والإسلامي والأجنبي وخاصة من قبل الأخ/ عبدالرحمن بافضل رئيس الكتلة.
٣. لقاء الكتلة ببعض الزائرين البرلمانيين.
٤. اللقاء مع منظمة آيفس لتدارس الوضع الانتخابي ومشكلاته.
٥. مشاركة أعضاء الكتلة في الوفود الزائرة إلى العديد من البلدان وكذا المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية .

٥ : اللجنة العامة للانتخابات والشعب التابعة لها :

أ : اللجنة العامة للانتخابات :

- عقد (٥٣) لقاءً دورياً ، من ٢٠٠٥/٤/١٠م ، الى ٢٠٠٦/١٠/٣م .
- مناقشة و إقرار خطط الشعب المختصة في اللجنة العامة وموازناتها واحتياجاتها لمختلف مراحل العملية الانتخابية (التهيئة والإعداد ، مراجعة وتعديل جداول الناخبين ، الترشيح والدعاية ، الاقتراع و الفرز وإعلان النتائج والطعون) ومتابعة تنفيذها .
- إعداد مشاريع التعديلات على لوائح لجان الانتخابات ومتابعة إقرارها من الأمانة العامة وتعميمها على المحافظات .
- إعداد دليل الانتخابات الرئاسية وبرنامجها الزمني وتعميمها على المحافظات .
- التقييم الدوري لأداء الشعب المختصة واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة مشكلاتها وتفعيل أدائها .
- الوقوف أولا بأول على مستجدات العملية الانتخابية ، في ضوء أداء اللجنة العليا واقتراح المواقف المناسبة وعرضها على قيادة اللقاء المشترك لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
- التواصل مع المنظمات الدولية والمحلية المعنية بالشأن الانتخابي والمشاركة في فعالياتها واطلاعها على الموقف من مستجدات الانتخابات ، والاستفادة منها في مجالات التدريب والرقابة الانتخابية .
- مناقشة وإقرار إنشاء صندوق لدعم الانتخابات واللائحة المنظمة لعمله ، وتعميمها على المحافظات .
- إعداد دراسة عن الأنظمة الانتخابية .
- التواصل المستمر مع اللجنة العليا للانتخابات .
- التواصل المستمر مع قيادة اللقاء المشترك ومتابعة تنفيذ قراراتها في كلما يتعلق بالتنسيق الانتخابي على مستوى المواقف واللجان والمرشحين والمراقبين وغير ذلك ...
- الزيارات الميدانية للمحافظات للوقوف على الأداء الانتخابي وتوجيهه في ضوء قرارات الأمانة العامة .
- عقد (٤) لقاءات برؤساء لجان الانتخابات في المحافظات (رؤساء المكاتب التنفيذية) لبحث الاستعدادت للعملية الانتخابية في مختلف مراحلها .

ب : **الشعب التابعة للجنة العامة :**

❖ **الشعبة الفنية :**

١ – ما يتعلق بجانب الإحصاء والمعلومات :

- إعداد برنامج الكتروني لتحرير و تحليل سجلات الناخبين ،ودليل استخدام البرنامج ، وتدريب مسئولي شعب الإحصاء في المحافظات على استخدام البرنامج ، وتعميمه على جميع المحافظات ، ومتابعة تعميمه على الدوائر الانتخابية .
- إعداد دراسة تحليلية عامة للسجل الانتخابي ٢٠٠٢ ، موضحا فيها التوزيعات المهنية (الوظيفية)

والعمرية والنوعية والجغرافية والتعليمية للناخبين ، على مستوى المركز الانتخابي (الدائرة الانتخابية المحلية) .

- إعداد دراسة أولية عن حجم الاختلال في سجلات الناخبين ٢٠٠٢م من خلال تحليل وكشف حالات التطابق في أسماء الناخبين وبياناتهم والحالات المحتملة لصغار السن ، وإعلانها على مستوى وسائل الإعلام المتاحة وتكوين رأي عام يدعم موقف اللقاء المشترك في مطالبته بتصحيح السجل الانتخابي .
- إعداد برنامجين للتوثيق الالكتروني للمخالفات لمرحلتي مراجعة وتعديل جداول الناخبين ، والترشيح والدعاية والاقتراع والفرز ، وتعميمهما على المحافظات وتدريب المختصين على استخدامهما .
- تغطية المراكز الانتخابية بالمراقبين والمراقبات المعتمدين من اللجنة العليا للانتخابات خلال مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين عبر منظمات المجتمع المدني ، وإعداد الأدبيات والبرامج اللازمة لتفعيل أعمالهم وتوثيق تقاريرهم .
- متابعة وتحليل مدى التزام اللجنة العليا للانتخابات بتشكيل لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين من طالبي التوظيف في الخدمة المدنية ، وكشف مخالفاتها المتعلقة بهذا الشأن وتعميمها على وسائل الإعلام .
- إصدار تقرير يومي بمخالفات مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين المرفوعة من المحافظات وإصدار تقرير نهائي اشتمل على ٢٨٨٤ واقعة مخالفة خلال الفترة ، وتعميم التقارير أولا بأول على وسائل الإعلام والمنظمات الدولية المهتمة بالشأن الانتخابي .
- متابعة تحديث تصنيف سجلات قيد الناخبين الكترونيا .
- إعداد برنامج المتابعة الرقمية اليومية لكسب تأييد الناخبين خلال مرحلة الترشيح والدعاية الانتخابية وتعميمه على المحافظات .
- إعداد قاعدة البيانات الخاصة بتوثيق بيانات المتقدمين للترشيح للمجالس المحلية ، والنتائج التفصيلية للانتخابات الرئاسية والمحلية على مستوى الدائرة المحلية وتعميمها على المحافظات
- تغطية المراكز الانتخابية بالمراقبين والمراقبات الحزبيين المعتمدين من اللجنة العليا للانتخابات خلال مرحلة الاقتراع والفرز ، وإعداد البرامج اللازمة لتسهيل أعمالهم وتوثيق تقاريرهم .
- متابعة نتائج الانتخابات الرئاسية– والمحلية وتوثيقها الكترونيا .
- إعداد استبيان التقييم للعمل الفني على مستوى المحافظة والمديرية والدائرة المحلية وإعداد برنامج تفريغ بيانات الاستبيان وتدريب المختصين المحافظات على استخدامه

٢ – ما يتعلق بجانب التدريب

- إعداد وتعميم الإصدار الأول من دليل البرامج التدريبية والمتعلق بمرحلة مراجعة وتعديل جداول

الناخبين لمختلف التكوينات الانتخابية الإدارية والفنية (فرق العمل ، مسئولي المراكز ، مسئولي الدوائر ، المسئولين الفنيين في المحافظات والدوائر والمراكز ، المراقبين) ، وكذا الإصدار الثاني المتعلق بمرحلة الترشيح والدعاية والاقتراع والفرز لمختلف التكوينات الانتخابية السابقة إضافة إلى ، المرشحين ، ومندوبيهم في لجان الاقتراع والفرز وأعضائنا في لجان إدارة الانتخابات.

- تنفيذ عدد ٤ دورات لرؤساء المكاتب بالمحافظات في مجالات : إدارة الحملات الانتخابية وإعداد وتحليل الاستبيانات وإدارة الاجتماعات وكتابة التقارير
- تنفيذ عدد ٩ دورات لمسئولي التدريب بالمحافظات في مجالات : إعداد المدربين والعمل الفني والرقابة الانتخابية والاتصال الفردي
- تنفيذ عدد ٥٦ دورة تدريبية لمحافظات(مأرب وتعز و المحويت والأمانة والجوف وعمران والضالع وريمة وصنعاء وذمار ، وحجة) في مجالات : العمل الفني والمتابعة والاتصال والرقابة ولجان الدوائر ولجان المراكز وفرق العمل والمرشحين و الحملات الإعلامية وحملات الاستهداف وتدريب المدربين وغيرها
- المشاركة في ١٢ دورة في مجالات: إعداد المدربين والاتصال والتواصل الداخلي والرقابة الانتخابية .

٣- ما يتعلق بجانب الاتصال و المتابعة :

- التواصل اليومي مع المحافظات لمتابعة التكاليف ومعالجة المشكلات أولا بأول
- المشاركة مع أحزاب اللقاء المشترك في حوارات اللجنة العليا للانتخابات .
- استقبال مراسلات اللجنة العليا وعرضها على قيادات الإصلاح واللقاء المشترك ومتابعة تحديد الموقف إزاءها والتعامل معها في ضوء ذلك .
- متابعة إقرار نسب توزيع حصة اللقاء المشترك في اللجان الانتخابية (الإشرافية – الأصلية – الفرعية)
- توزيع حصة اللقاء المشترك في اللجان الانتخابية بين أحزاب اللقاء المشترك في ضوء النسب المقرة لكل حزب ومتابعة المحافظات لتحديد أسماء الممثلين فيها وإعدادها وتجهيزها وإرسالها إلى اللجنة العليا .
- تلقي طلبات التعديل والتبديل في أعضاء اللجان الانتخابية من فروع اللقاء المشترك في المحافظات ومتابعتها لدى اللجنة العليا .
- تزويد المحافظات بالأدلة والنماذج الرسمية الصادرة عن اللجنة العليا والمتعلقة بالانتخابات في مختلف مجالاتها ومراحلها .

- متابعة مشكلات الترشيح والدعاية والاقتراع والفرز والتواصل بشأنها مع اللجنة العليا ومعالجتها بقدر الإمكان .
- رصد مخالفات اللجنة العليا الانتخابية وإرسالها إلى وسائل إعلام اللقاء المشترك أولا بأول .

التواصل مع المنظمات المهتمة بالشأن الانتخابي والمشاركة في فعالياتها وبرامجها التي دعينا إليها.

❖ الشعبة الإعلامية :

- عقد المهرجان الإنشادي (المشترك إشراقة وطن) .
- إعداد ملصق وبروشور دعائي (عبارات وصور) وتوزيعها على المحافظات .
- رصد وتوثيق خروقات ومخالفات الحزب الحاكم لقانون الانتخابات ودليل الدعاية الانتخابية واتفاق المبادئ الموقع بين الأحزاب السياسية في الـ ١٨ من يونيو ٢٠٠٦م ، وإصدارها في تقارير وزعت خلال المؤتمرات الصحفية للقاء المشترك ولمنظمات الرقابة الدولية والمحلية .
- متابعة الأخبار والبرامج والمقابلات المتعلقة بالانتخابات عبر الفضائيات وتوثيقها.
- تشكيل فريق عمل إعلامي مرافق لمرشح اللقاء المشترك الأستاذ/ فيصل بن شملان للقيام بأعمال التغطية والتوثيق الإعلامي للمهرجانات الانتخابية في المحافظات ، ونشر تقاريرها وصورها في المواقع الالكترونية أولا بأول .
- تنفيذ دورة تدريبية للإعلاميين في المحافظات .
- التواصل مع المراسلين والموفدين الإعلاميين وموافاتهم بالأخبار والمعلومات يومياً عن طريق عناوينهم الالكترونية .
- إعداد قراءات تحليلية عن المستجدات وتعميمها على المواقع الالكترونية والصحف .
- المشاركة في تنظيم المؤتمرات الصحفية للقاء المشترك وإعداد تقاريرها وتعميمها على وسائل الإعلام.
- تعميم بيانات وبلاغات الإصلاح واللقاء المشترك على وسائل الإعلام أولاً بأول.
- تشكيل فريق من عشرين إعلامية تولى صياغة الرسالة الانتخابية للمرأة ، وما يتعلق بالمرأة في البرنامج الانتخابي ، وإصدار صحيفة التغيير .
- ضاعفت صحيفة الصحوة إصدارها مرتين في الأسبوع خلال الفترة ١/٨ – ٢٥/٩/٢٠٠٦م، كما زادت عدد نسخها المبيعة الى ٣٥,٠٠٠ نسخه للإصدار لتغطية الفعاليات الانتخابية والأحداث المرافقة لها وعمل استطلاعات و تحقيقات و حوارات صحفية ، خلال الفترة .
- تفنيد الدعاية المضادة وتعرية فساد الحكومة وحزبها الحاكم
- قامت الصحوة نت بتغطية شاملة ومباشرة لمهرجانات المشترك وحملته الدعائية للرئاسية والمحليات وتغطية شاملة مباشرة لمجريات العملية الانتخابية الرئاسية والمحلية بدأ بعملية الدعاية

ثم الاقتراع والفرز في مختلف محافظات الجمهورية وأجراء حوار مباشر مع مرشح المشترك المهندس فيصل بن شملان بالإضافة إلى حوارات وتصريحات من مدير الحملة الانتخابية والقيادات العليا للقاء المشترك .

- كشف الخروقات والمخالفات الانتخابية التي يرتكبها الحزب الحاكم واللجنة العليا للانتخابات والحكومة للرأي العام في الداخل والخارج أولاً بأول .
- نشر تقارير ميدانية عن أوضاع البلاد الصحية والتعليمية والسياسية والاجتماعية مدعمة بالأرقام.
- كما قامت الصحوة نت بعمل نافذة مصورة خاصة بالصحوة نت تم فيها عرض مهرجانات بن شملان في المحافظات بالصورة ، وعرض خروقات مخالفات الحزب الحاكم وجرائمه الانتخابية بالصورة من جميع المحافظات وتوزيع محتوياتها في المؤتمرات الصحفية للقاء المشترك .
- قامت الصحوة نت بإرسال رسالة يومية لجميع المشتركين فيها جميع أخبار المشترك وتحركاته الانتخابية ، ورسائل عاجلة عن أهم الأخبار وعمل نافذة خاصة بمرشح اللقاء المشترك المهندس فيصل بن شملان فيها خطاباته ومواقفه و مهرجاناته وحواراته مع مختلف الوسائل الإعلامية وما كتب عنه .
- وقام موقع الإصلاح نت بمتابعة التناولات الإخبارية المحلية والخارجية عن الانتخابات ، وإدخالها للموقع .
- عمل ملف خاص عن مرشح اللقاء المشترك المهندس فيصل بن شملان .
- متابعة أخبار مرشح اللقاء المشترك المهندس فيصل بن شملان .
- عمل تقرير يومي عن كل ما يقال عن اللقاء المشترك .
- توثيق نتائج الانتخابات أولاً بأول .

❖الشعبة السياسية :

- إلقاء المحاضرات السياسية لأعضاء الإصلاح في مختلف المستويات التنظيمية لتوعيتهم بأهم وأبرز القضايا والأحداث ، المتعلقة بالانتخابات .
- عقد عدد من اللقاءات الموسعة لرؤساء الدوائر السياسية في المحافظات ومناقشة أهم الأمور الخاصة بالمرحلة الانتخابية .
- التواصل مع البعثات الدبلوماسية العربية والإسلامية والاجنبية لاطلاعها على مجريات الانتخابات وتوضيح مواقف الإصلاح واللقاء المشترك بشأنها .
- إصدار البيانات وإجراء المقابلات والتصريحات لمختلف وسائل الإعلام .
- الإسهام في إعداد مشروعي البرنامجين الانتخابيين الرئاسي و المحلي .
- متابعة التنسيق الميداني بين أحزاب اللقاء المشترك و عقد لقاءات مشتركه لبحث مشكلاته وتذليل الصعوبات التي تواجهه .

- بلورة خطاب سياسي موحد مع أحزاب اللقاء المشترك .
- متابعة ورصد وفضح الخروقات المتواصلة للحزب الحاكم .
- المتابعة والتنسيق مع منظمات المحتمع المدني المحلية والدولية العاملة والمهتمة في مجال الانتخابات والرقابة الدولية .

❖ شعبة التوجيه والإرشاد :

- إعداد المفاهيم والخطوط العامة للخطاب الدعوي خلال الحملة الانتخابية .
- عقد لقاءين مع مسئولي المحافظات لمناقشة ومتابعة خطة التوجيه والإرشاد في الانتخابات .
- عقد دورة توعوية للمحافظات بالخطوط العامة للخطاب والمفاهيم المتعلقة بالحملة الانتخابية بجميع مراحلها.
- عقد دورة لمدربي التوجيه والإرشاد في الفترة ١٧-٢٠٠٦/٧/١٨م تم فيها مناقشة الحملة التوجيهية لمرحلة الانتخابات ، وقد خرجت بملف يتضمن الآتي :-

١. ورقة الأهداف العامة والجزئية لحملة التوجيه والإرشاد في الانتخابات مرفقاً بها أبرز المشكلات و الحلول وكذا الرسالة التي يمكن أن يخاطب بها الجمهور .

٢. مصفوفة المفاهيم التي تمثل خلفية الخطاب الدعوي والمتمثلة في :

- إعداد الرسالة الأخيرة للناخب ، وتسليمها لدائرة الإعلام لطباعتها وتوزيعها قبل يوم الاقتراع .
- إعداد استبيان لتقويم الخطاب الدعوي خلال المرحلة الانتخابية على مستوى المركز – المديرية – المحافظة .
- عقد دورة لمسئولات التوجيه والإرشاد في المحافظات .

❖ الشعبة المالية :

- إعداد خطة الشعبة المالية.
- توفير احتياجات ومتطلبات شعب اللجنة العامة للانتخابات وتغطية متطلبات الدورات التدريبية الخاصة بها.
- إعداد الموازنة التقديرية للانتخابات .
- متابعة تحصيل الهبات والتبرعات.
- إعداد مشروع لائحة صندوق الدعم الانتخابي.
- إقامة دوره تدريبية للشعب المالية في المحافظات حول تفعيل صندوق دعم الانتخابات.
- إعداد اللوائح المالية والإدارية للشعب المالية بالمحافظات .
- إعداد النظام المحاسبي وتوزيعه على المحافظات وتدريبها على كيفية استخدامه ، وتوزيع المجموعات الدفترية التابعة له.
- إعداد نماذج إعداد الموازنات وتوزيعها على المحافظات.

- متابعة الدعم الحكومي للانتخابات.
- المساهمة في توفير متطلبات مقر الحملة الانتخابية للقاء المشترك والمركز الإعلامي.
- التعاقد مع عدد من مكاتب الدعاية والمطابع لإعداد وطباعة الدعاية الانتخابية، والإشراف عليها ومتابعة تجهيزها وفقا للمواصفات المطلوبة .
- توزيع الدعاية الانتخابية على المحافظات بالتعاون مع اللجنة الإعلامية أولا بأول .

❖ الشعبة القانونية :

١ :- التوعية القانونية .

- إعداد وتعميم النماذج التالية :
  ١. المخالفات المتوقعة في مختلف مراحل الانتخابات وطرق التصدي لها.
  ٢. طلبات الحذف والإدراج المقدمة منا أو ضدنا .
  ٣. الطعون في مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين ، وتقديمها لدى الجهات المختصة وصدور أحكام فيها .
  ٤. مرحلة الترشيح والدعاية و مرحلة الاقتراع والفرز.
  ٥. تقديم العرائض والدعاوى لدى المحاكم والنيابات .
- إصدار نشرة عن مرحلة الترشيح والدعاية وتوزيعها على المحافظات .
- تزويد المحافظات بقانون السلطة المحلية – قانون الانتخابات – والأدلة الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات .
- استقبال المخالفات من المحافظات وفرزها وأرشفتها .
- إعداد دراسة حول المشكلات المتوقعة في مرحلة الترشيح والدعاية وكيفية التصدي لها وتوزيعها على المحافظات .
- إعداد دراسة حول حضر الحزبية والترشيح في القوات المسلحة والأمن وبعض الفئات وتوزيعها على المحافظات .
- إعداد دراسة حول مشروع دليل الدعاية والترشيح للانتخابات المحلية والرئاسية المقدم من اللجنة العليا
- إعداد نشرة حول الاقتراع والفرز والطعون المتعلقة بها .

٢: التدريب القانوني :

- إقامة دورتين تدريبيتين لرؤساء المكاتب القانونية في المحافظات قبل مرحلتي مراجعة وتعديل جداول الناخبين، و الترشيح والدعاية .
- إقامة دورة قانونية للنساء (المخالفات– الطعون).
- إعداد برنامج تدريبي لمرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين ، وإرساله إلى المحافظات للتدريب

علية.

- تدريب بعض فروع (الأمانة – عمران – صنعاء– الجوف – الحديدة) في مرحلتي مراجعة وتعديل جداول الناخبين والترشيح والدعاية .
- إعداد برنامج تدريبي حول(الطعون – المخالفات) في مرحلة الترشيح وإرساله إلى المحافظات للتدريب عليه.
- المشاركة في تقديم الطعون الانتخابية لبعض المحافظات(محافظة صنعاء– المحويت– الضالع – تعز– الجوف) في مرحلة الترشيح

٣: **المخالفات والقضايا التي تم تبنيها :**

- إعداد دراسة حول مخالفة اللجنة العليا للمدد الزمنية للعملية الانتخابية .
- متابعة الأحكام التي صدرت في مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين.
- التواصل مع المنظمات الدولية المعتمدة في بلادنا وإطلاعهم على المخالفات القانونية.
- إرسال محامين لبعض المحافظات (عمران – صنعاء – المحويت – الجوف)

❖ **شعبة التدريب:**

- إعداد خطة التدريب لمختلف المراحل الانتخابية من واقع خطط كافة شعب اللجنة.
- إعداد برنامج تدريبي للشعبة المالية.
- إعداد وتنفيذ برنامج تدريبي في إعداد وتطوير الرسالة الانتخابية للشعبة الإعلامية وشعبة التوجيه والإرشاد .
- إعداد دورة تدريبية للشعبة السياسية .
- الإشراف والمشاركة في دورة مسئولي دوائر الإعلام ورؤساء الصحف.
- عقد لقاء متابعة مع رؤساء شعب التدريب بالمحافظات.
- التواصل مع مسئولة التدريب في المكتب النسوي لمناقشة وإعداد موجهات التدريب في أنشطة الانتخابات النسوية .
- إقامة دورتين تدريبيتين للمختصات في الإعلام والتوجيه والإرشاد في المكتب النسوي وفروعه في المحافظات تختص بالرسالة الانتخابية للمرأة بالتنسيق مع الدائرتين المختصتين .
- متابعة شعب التدريب في المحافظات لاستخراج البرامج التدريبية من خطط الشعب التابعة للجنة العامة في المحافظات .وتدريب الفئات المستهدفة عليها .

لجنة القطاع النسوي :

- تشكيل لجنة الانتخابات بالمكتب النسوي .
- إعداد مشاريع اللوائح و الأدبيات الانتخابية المنظمة للعمل الانتخابي النسوي
- إعداد مشروع بما يخص المرأة في البرنامج الانتخابي .

- استخراج مهام القطاع النسوي في العملية الانتخابية من الدليل الانتخابي وتوزيعها على المحافظات .
- التواصل مع النظائر في لجنة الانتخابات العامة لفهم المهام والتنسيق .
- العمل على تشكيل لجان المرأة الانتخابية في المحافظات ومتابعة ذلك .
- عمل خطة للجنة المرأة ومتابعة تنفيذها تضمنت الدورات التدريبية ، و لقاءات برؤساء ورئيسات المكاتب ، ومتابعة سير العملية الانتخابية .
- المشاركة في تشكيل لجنة المرأة في الحملة الانتخابية الرئاسية ضمن القطاعات النسائية للقاء المشترك التي بدورها قامت بالتالي :

١. رفع تصور عن المرأة ودورها في الحملة الرئاسية ، وعمل خطتها ، ورفع تقريرها لمدير الحملة.
٢. المشاركة في تمثيل القطاع النسائي للقاء المشترك لدى مؤسسات المجتمع المدني منها (المعهد الديمقراطي ، منتدى الشقائق ، اللجنة الوطنية للمرأة ، منظمة هود ، صحفيات بلا قيود ، ...) .
٣. إجراء اللقاءات الإعلامية والرسمية منها (لقاء ممثلة الاتحاد الأوروبي ، باحثة ألمانية ، المشاركة في برنامج المرأة اليمنية في الانتخابات في قناة الجزيرة) .
٤. عمل حفل تكريمي للفاعلات إعلامياً في حملتنا الانتخابية والواجهات النسوية.

ثالثا : المحور السياسي :

شهدت الأربع السنوات الماضية الممتدة فيما بين دورتي انعقاد المؤتمر العام الثالث أحداثا جساما ومتغيرات جمة على الصعيدين الداخلي والخارجي اختلطت في ظلها الكثير من المفاهيم ، و المواقف ووجدت امتنا نفسها أمام حالة من التحديات تستدعي من كل الجهود الخيرة بذل جهد استثنائي للم الشمل ، ومداواة العلل وبلسمة الجراح والسير قدما في مشوار النضال نحو الإصلاح السياسي والوطني الشامل حتى يتعافى شعبنا وتتعافى أمتنا وتضع قدمها في الطريق الصحيح طريق التنمية والتقدم والنهوض الحضاري .

وكما تعلمون فقد انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر العام الثالث قبل عامين تحت شعار النضال السلمي طريقنا لنيل الحقوق والحريات واتخذ المؤتمر العديد من القرارات الهامة في هذا الاتجاه ، كانت المرتكز لأعمال الإصلاح وأنشطة خلال الفترة الماضية وفي ما يلي سيتناول التقرير أهم وأبرز القضايا والمستجدات السياسية وذلك على النحو التالي:

- **قضايا الحقوق والحريات**
- **مشروع الإصلاح السياسي والوطني**
- **الانتخابات الرئاسية والمحلية**

- **اللقاء المشترك تطور التجربة وآفاق المستقبل**
- **قضية المؤيد وزائد**
- **أحداث صعدة**

١-قضايا الحقوق والحريات

لئن كان الحجم الهائل للانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان وحرياته خلال العامين ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م قد حملت المؤتمر العام الثالث في دورته الثانية للوقوف مطولا إزاءها واتخاذ العديد من القرارات ، وحملنا جميعا قيادات وقواعد مسئولية النضال السلمي في سبيل تعزيز حقوق المواطنين وحرياتهم والدفاع عنها فإن العامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م لم يكونا بأحسن حال من سابقهما وهو ما يقتضي من مؤتمركم هذا الوقوف أمامها بمسؤولية ، وسنعرض عليكم وبصورة موجزة أبرز ما جرى من انتهاكات مباشرة للحقوق والحريات بصورة عامة وذلك على النحو التالي :

حق الحياة:

تشير الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية إلى تصاعد في عدد جرائم القتل والانتحار والثأر التي تحدث سنوياً في سياق تصاعد حجم الجريمة عموماً ، وقد رصدت منظمة حقوقية خلال أحد عشر شهراً من عام ٢٠٠٥م جرائم القتل التي تداولتها الصحف فقط حوالي ٨٠٠ حالة ، علاوة على مئات الجرحى وكان من بين القتلى نساء وأطفال ، ومن المعلوم عادة أن تصاعد جرائم القتل أو الشروع فيه يحدث لأسباب من أهمها غياب العدالة وضعف – إن لم يكن انعدام الثقة بأجهزة القضاء – إلا أن ما يدعو للأسى أن الكثير من تلك الحوادث كان مرتكبوها هم أجهزة رسمية وموظفون عموميون، فقد سقط العشرات من القتلى بالرصاص الحي في المظاهرات التي خرجت في العاصمة وعدد من المدن اليمنية احتجاجا على رفع أسعار المشتقات النفطية في يوليو ٢٠٠٥م بالإضافة إلى قتلى سقطوا خلال مداهمات لمنازلهم أو أماكن تواجدهم ، بالإضافة إلى مئات الشباب من الجنسين الذين كانت نسبة البطالة المتصاعدة واتساع مساحة الفقر جراء السياسات الاقتصادية الفاشلة للحكومات المتعاقبة سببا إلى الإقدام على جريمة الانتحار، إلى جانب من لقوا حتفهم في نزاعات على أراضي ، أو الباعة المتجولين الذين لم يجدوا وسيلة للرزق سوى ذلك ويتعرضون لانتهاكات وإجراءات بصورة غير قانونية تزهق أرواحهم أحياناً ، وتعمل السلطة بمختلف أجهزتها على حماية من يقدمون على مخالفة القوانين وانتهاك حقوق وحريات المواطنين ، وتمنحهم الحصانة والحماية ضد القانون والمحاسبة أمام القضاء بصور شتى ، في حين تقف ضد حقوق الموظفين (بما فيهم منتسبو الجيش والأمن) وتقصر في ملاحقة قاتليهم أو الجناة في حقهم إذا سقطوا ضحايا لعصابات الفساد والتهريب ونهب أراضي وممتلكات الدولة أو النافذين في حال قيامهم بواجبهم في تطبيق النظام والقانون.

ولم يقف الأمر عند ذلك فقد شهد العام ٢٠٠٦م ظاهرة خطيرة تجاوزت فيها السلطة الدستور والقانون وأقدمت على قتل أشخاص بأسلوب همجي يدل على مدى الاستهتار بالدستور والقانون وكرامة المواطن وحقه في الحياة حيث أعلنت عن قتل ٣ ممن فروا من سجن الأمن السياسي في ظروف لازالت غامضة ، وبررت السلطة انتهاكاتها تلك بمواجهتهم لقوات الأمن أثناء محاولة القبض عليهم وهو ما

اعتبرته منظمات حقوقية على هيئة إعدام غير رسمي .

ووقعت حوادث قتل كثيرة قام بها أفراد أو جماعات بصفتهم الشخصية طالت مواطنين ، إلا أن النفوذ الذي يمتلكه الجناة حال دون تقديمهم للقضاء لينالوا عقابهم الرادع ، إلى جانب ممارسة شتى الضغوط على أسر الضحايا لإجبارهم على الرضوخ للحلول العرفية بعيداً عن القضاء.

الاختطاف والاختفاء القسري:

خلال العامين الماضيين تعرض للاختطاف والإخفاء ألقسري الكثير من المواطنين ومن بينهم ناشطين سياسيين وصحفيين، ويتم حرمانهم من أبسط الحقوق التي نص عليها الدستور والقوانين وتظل أسرهم تجهل مصيرهم أياماً وأسابيع – وربما أشهر – فيما هم محتجزون خارج إطار القانون وبعيداً عن سلطات القضاء أو ربما لدى جهات ليست من أجهزة الضبط القضائي، و أختطف رجال أعمال أو أقارب لهم في قضايا نزاع مالية أو على أراضي تعاملت الأجهزة الرسمية معها باللامبالاة والتساهل إن لم يكن التواطؤ، وكثيراً ما يعلن عن اختفاء فتيات وأطفال يعثر على البعض منهم ويظل مصير البعض الآخر مجهولاً.

الاعتقال التعسفي:-

رغم ماتنص عليه القوانين الوطنية والدستور والمواثيق الدولية بتجريم القبض علي أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفياً وإلزام الدولة بأن تكفل حريته الشخصية والمحافظة على كرامته وأمنه وتحدد القوانين الحالات الاستثنائية التي يتم خلالها تقييد حرية المواطن في مقدمتها أن يكون ذلك بموجب حكم صادر عن محكمة مختصة وشدد الدستور على عدم جواز الاعتقال في تلك الحالات لأكثر من ٢٤ساعة دون تهمة محددة وإذا وجدت التهمة فلا يجوز الحبس لأكثر من أسبوع إلا بأمر قضائي.

وبالرغم من كل تلك الضمانات إلا أن ما يجري على ارض الواقع مخالف لها في أحيان كثيرة ولضعف الوعي القانوني لدى المواطنين عامة فإن ما يكشف عنه عموما من اعتقالات تعسفية وانتهاكات إنما يمثل القليل وفي الأغلب ما يتعلق بالقضايا السياسية من نشطا الأحزاب والنقابات والمنظمات والصحفيين او المرتبطة بقضايا ما يسمى بالحرب على الإرهاب أو تحت هذا المبرر.

ولا يقتصر الأمر على اليمنيين فالسجون اليمنية تعج بسجناء من مختلف الجنسيات، ، بل أن هناك سجناء في سجون مركزية (منشئات عقابية) دون أحكام قضائية وآخرين أرسلوا من قبل مسئولين حكوميين أو شخصيات نافذة، وتعج السجون الاحتياطية وسجون البحث الجنائي وسجون أقسام الشرطة وغيرها من مثل هذه الحالات وأما الرهائن الذين يؤخذون بدلاً عن أقاربهم وفق سياسة الدرك التي عرف بها الحكم الإمامي البائد وعاد بعد أربعة عقود على قيام ثورة ٢٦ سبتمبر وبصورة أبشع.

وشهد العامان٢٠٠٥ و٢٠٠٦ اعتقالات تعسفية لعشرات بل ومئات المواطنين لاسيما عقب مظاهرات يوليو ٢٠٠٥ وقبل وبعد الانتخابات الرئاسية والمحلية سبتمبر ٢٠٠٦م، وتم الكشف عن انتهاكات خطيرة يتعرض لها نزلاء بعض السجون التي لازالت بعيدة عن أعين القضاء والرقباء الحقوقيين وان القيود ترافق

أيدي وأرجل المحتجزين فيها بصورة تعكس مدى الانتقاص من الكرامة الإنسانية والحرمان من الحقوق التي يتعرضون لها، ولازالت العديد من الجهات الرسمية التي لا تملك صفة الضبط القضائي تحتضن سجون خاصة، إلى جانب تتابع اكتشاف سجون يمتلكها نافذون في العديد من محافظات الجمهورية، وعلى الرغم مما يقال عن التحسن البطيء في أوضاع السجون الرسمية، إلا ان السجون المسموح بزيارتها لوزارة حقوق الإنسان وبعض المنظمات المحلية والدولية وخاصة في مدن المحافظات غير الرئيسية والمناطق الريفية عموماً ظروفها رديئة ولا تتفق مع الحد الأدنى من المعايير الدولية، وتحيط بنزلائها ظروف ورعاية صحية سيئة ورديئة وأحوال غذائية غير ملائمة في حين لازالت العديد من السجون بعيدة عن أعين الرقابة القضائية أو الحقوقية ولم يسمح حتى للجنة الحقوق والحريات بمجلس النواب بزيارتها، ، وبالتأكيد فإن هذه السجون المحظور زيارتها أو البعيدة عن مركز الدولة تحيط بنزلائها أجواء وظروف أسوأ.

ويشكو الكثير ممن يتعرضون للحجز سواء عبر سلطات القضاء أو الاعتقال التعسفي خارج إطار الدستور والقانون من استمرارهم في دفع الرشاوى لسلطات السجون مقابل منحهم بعض الامتيازات التي تكون غالبا حقوقاً يكفلها القانون لهم، في الوقت الذي يشكو آخرون من اضطرارهم لدفع رشاوى مقابل الإفراج عنهم بعد إنهاء فترات عقوباتهم التي حددها القضاء.

وأما السجناء الذين أنهوا فترات عقوباتهم وعليهم ديون لا يستطيعوا تسديدها (المعسرون) فالكثير منهم يتم إبقاؤهم في السجون رغم مايعلن سنوياً عن لجان الاطلاع والعفو وعن أرقام تتعارض مع الحقيقة.

الاعتداءات الجسمية:-

تعرض العديد من المواطنين المدنيين والناشطين السياسيين والصحفيين واللاجئين الصوماليين إلى الاعتداءات الخطيرة التي كادت بعضها أن تودي بحياتهم أو تحدث فيهم عاهة جسدية أو نفسية، ، ولم يقتصر الأمر على المدنيين فقد تم الكشف عن عدد من الانتهاكات الفظيعة التي طالت بعض أبناء القوات المسلحة والأمن من قبل بعض قادتهم تحت مبرر أنها عقاب عسكري فيما هي تقع ضمن الممارسات التي لا يقبلها دين ولا شرع ولا دستور ولا قانون ولا حتى الأعراف والعادات والتقاليد لمجتمع محافظ كمجتمعنا اليمني، وقد نظر القضاء العسكري في إحداها وتم تمييع ٣ قضايا مماثلة تحت مبرر أن من يثيرونها يسيئون للمؤسسة الوطنية التي يفترض أن يكون من أساسيات تقويتها وتوطيد أركانها منع حدوث مثل ذلك لأفرادها ومنتسبيها.

لقد شهد العامان الماضيان الكشف عن عدد من الاعتداءات البشعة وعمليات التعذيب التي طالت مواطنين وناشطين وصحفيين من قبل مؤسسات رسمية وأجهزة وجدت لحماية المواطن ولم تكن حتى سجون النساء ودور رعاية الأحداث عنها ببعيد، والأدهى والأمر قيام السلطة وأجهزتها بحماية مرتكبي هذه الجرائم وفي حال وصول بعض تلك القضايا إلى القضاء تمارس السلطة التأثير على سير العدالة بصورة تكرس الاعتقاد السائد لدى المواطنين بعدم جدوى اللجوء إلي القضاء في حال تعرض احدهم

للاعتداء من قبل موظفي أجهزة رسمية، أو شخصيات نافذة حيث تنبئهم خبرتهم وتجربتهم العملية بانحياز السلطة وبكل صلف إلى صف الجناة ولا تترك مجال للتحقيقات والقضاء فتتصدر للدفاع عنهم و تمييع القضايا المرفوعة ضدهم طالما ضمنت ولاؤهم الشخصي .

الحق في المحاكمة العادلة:-

يعد حق الدفاع وكفالة ضماناته ركناً جوهرياً من أركان الحق في المحاكمة العادلة في كافة القضايا إلا أنه خاصة في قضايا الصحافة يهدر هذا الحق كثيراً.

وتعرض محامون كانوا يدافعون عن صحافيين للاعتداء بالضرب والشتم والسب والتهديد والتخوين والاتهام بالعمالة في قاعات المحاكم، في حين تعرض محامون آخرون للاعتداء والإهانة والحرمان من مزاولة مهنتهم وأداء واجبهم في الدفاع عن موكليهم في محاكم عدة.

وإلى جانب ذلك فقد أنشئت محكمة استثنائية سميت (المحكمة الجزائية المتخصصة) للنظر فيما يوصف قضايا أمن الدولة والجرائم الخطيرة إلا أنها إلى جانب تعارضها مع الدستور الذي يمنع إنشاء محاكم استثنائية، تهدر حقوق المتهمين الذين تنظر في قضاياهم المختلفة.

الحق في التجمع السلمي:-

التجمع السلمي حق كفله الدستور ولا يجوز تقييده أو الانتقاص منه إلا أن قانون تنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية يشترط لتنظيم مسيرة تقديم بلاغ إلى الجهة المختصة قبل مالا يقل عن ٣ أيام ويتضمن أشياء كثيرة وسلب القانون على المواطنين حق تحديد الموعد المناسب والمكان والشعار ما يعرقل راغبي التظاهر من بلوغ هدفهم ويحرمهم من ممارسة حقهم، وأعطى القانون الجهات المختصة الحق في فض المسيرة أو المظاهرة إذا ألقيت هتافات تدعو للفتنة أو إعاقة السلطة عن القيام بواجباتها وترك لها صلاحية التفسير، وهو ما حدث في بعض مظاهرات أو إضرابات للطلاب أو المعلمين أو الأطباء والصيادلة أو العمال أو المهندسين والذي دائماً مايفسر رفضه والتدخل فيها بأنه بسبب إعاقة السلطة عن القيام بواجباتها.

ولم يضع القانون تدابير تصون السلامة والأمن ولم يوفر شروط تمكن من تعزيز ممارسة هذا الحق كوسيلة سلمية يمارس فيها المواطنين إرادتهم وإعلان مواقفهم، ولكنه منع تنظيم المسيرات وأصبح هذا الحق مرهون بموافقة السلطة من عدمه فهي من يحجبه ويمنعه أو يمنحه، وهو الحاصل حيث لا يسمح بالمسيرات والمظاهرات والإعتصامات إلا التي تتبناها السلطة وما تجاوز ذلك يكون مصير المنظمين لها او المشاركين فيها كمصير قيادات نقابات التعليم وناشطيها عندما نظمت إضرابات ومسيرات للمطالبة بالحقوق المالية لمنتسبي التربية والتعليم فهددوا بالعقاب ووجهت لهم تهم الخيانة لرسالتهم ووطنهم وشعبهم وتعرضوا للإعتداء الجسدي والاعتقال والإهانة والسباب ولم تسلم من هذه الممارسات حتى النساء وتعرض البعض الآخر للتوقيف عن العمل والإقصاء والإبعاد والخصميات من مرتباتهم، ونفس الأمر تكرر مع الأطباء والصيادلة، ويحدث للطلاب والمهندسين الجويين.

الحق في الحصول على الوظيفة العامة:-

لقد حولت السلطة الوظيفة العامة إلى أداة لمنع الناس من خياراتهم ومعاقبتهم على آرائهم ومواقفهم إذا كانت متعارضة مع الحزب الحاكم وحكومته وحرم الآلاف من منتسبي القوات المسلحة والأمن والمؤسسات المدنية (الحكومية) من حقوقهم وتم إحالة الكثيرين إلى التقاعد قبل أن يبلغوا السن القانونية، ولم يقف الأمر على ذلك، وطالت هذه الإجراءات الآلاف خاصة منتسبي التربية والتعليم على ذمة إنتماءاتهم السياسية والحزبية وحتى النقابية ومواقفهم في المحطات الانتخابية المختلفة، وأقصي المئات من الكفاءات والكوادر من إدارات المدارس ومكاتب التربية والتعليم واستبدلوا بآخرين لا تنطبق على البعض منهم الشروط المطلوبة قانوناً إلا شرط الانتماء والولاء للحزب الحاكم ومجاراته في كل مواقفه ورغباته، في حين لحق بالمعلمين والمعلمات الممارسات التعسفية والإجراءات غير القانونية ولازال الكثيرون حتى اليوم معرضين للإبعاد عن مدارسهم ومواقع عملهم .

وبالنسبة للمتقدمين الجدد للتوظيف فقد تحولت مذكرات الحزب الحاكم الرسمية وتوصيات مسئوليه ونافذيه لتكون هي الأهم لنيل الوظيفة العامة من شهادات المؤهل وتقديراتها، وأصبحت الوظيفة العامة حكراً على صنفين من المتقدمين أصحاب التوصيات الحزبية وأبناء المسئولين والنافذين، ومن يمتلكون المال لتقديمه لسماسرة الوظائف في مختلف أجهزة الدولة،.إلى جانب أن إجراءات (الخصخصة) التي طالت مؤسسات القطاع العام ترتب عليها إحالة المئات من موظفيها والعاملين فيها إلى صندوق الفائض في الخدمة المدنية.

الحق في تكوين منظمات المجتمع المدني:-

عملت السلطة على إفراغ معظم الحقوق من محتواها وسلبها معناها الحقيقي سواء كان ذلك عبر التلاعب بالقوانين وسلقها في مجلس النواب بدعم الأغلبية أو إصدار اللوائح المنظمة لتلك القوانين والتعميمات التي تذهب بما أبقت عليها القوانين من إيجابيات أو عبر الممارسات العملية للانتهاكات بصورة شبه يومية، حيث تتعرض مختلف النقابات لصنوف من الضغوطات والتعسفات التي تهدد حياديتها واستقلاليتها في أدائها لمهامها أو الدفاع عن حقوق منتسبيها، ولمحاولات الاحتواء أو الشق أو التفريخ أو التجميد، والأمر ذاته يحدث لبقية تشكيلات المجتمع المدني من اتحادات طلابية وجمعيات تعاونية زراعية وسمكية وجمعيات المعاقين وبقية الجمعيات والمؤسسات والمنظمات الأهلية، ، حيث تمارس معها سياسات الاحتواء والتجميد أو التفريخ، في حين تقوم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بتوفير الغطاء الرسمي والقانوني لما يحدث للنقابات والمنظمات المفرخة وتمنح الشرعية لمن أرادت وتسحبها عمن تريد، إلى جانب ما تقوم به من عرقلة في إصدار التراخيص للجديد من هذه المنظمات والجمعيات والمؤسسات خاصة إذا كان طالبوا التراخيص من المعارضين لتوجهات السلطة والحزب الحاكم.

وللأسف الشديد فان السلطة حاولت خلال الأعوام الماضية الاستئثار بأغلب الأنشطة المجتمعية واحتكار وظيفة المجتمع المدني في شتى المجالات، ما أوصلها إلى مأزق شديد بإخفاقها في التنمية

وصنع التحولات الاجتماعية ، لكنها رغم ذلك لازالت تسعى نحو مزيد من السيطرة السياسية على أي حراك اجتماعي وسياسي وبالذات ما يتعلق بالمنظمات والنقابات والجمعيات الأهلية والفئوية باعتبارها أداة من أدواتها وجزء من أسلحتها التي تفضل استخدامها لكبح جماح التغيير والحراك الاجتماعي والمطالب المشروعة التي تمثلها النقابات الفئوية لمنتسبيها.

ولم يقف الآمر عند ممارسات وزارة الشئون الاجتماعية فهناك حصار إعلامي وسياسي ومادي للنقابات والمنظمات التي لاتروق السلطة في مقابل تضخيم وإشهار ودعم كل المنظمات التي تستخدم لضرب العمل النقابي والأهلي وتعد واجهة للسلطة السياسية.

الحريات الصحفية

تصاعدت حدة الانتهاكات لحرية الصحافة لتصل إلى ذروتها في عام ٢٠٠٥ والتي تنوعت خلالها أشكال تلك الانتهاكات، وتشير بعض التقارير إلى حصول ارتفاع كبير في نسبة الاعتداءات الجسدية بحق الصحفيين خلال العام ٢٠٠٥، بزيادة تتجاوز ٩٠% عما تعرض له صحفيون وكتاب رأي خلال العام ٢٠٠٤.

ولم يكن حال الحريات الصحفية خلال العام ٢٠٠٦ بأحسن من سابقه فقد جرت فيه مختلف أنواع الانتهاكات التي توزعت بين حبس واحتجاز واعتقال وإيقاف وقتل وشروع في القتل، واختطاف ومحاولة اختطاف، واعتداء وضرب وتهديد، بالإضافة إلى التحريض والسب والإساءة والتشهير، وإغلاق مقرات صحف و حجب صحف الكترونية.

وتعالت نداءات المنظمات الحقوقية في الداخل والخارج كاشفة لحقيقة ما يجري ومنددة به، حتى إن منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها السنوي الصادر نهاية أكتوبر الماضي صنفت اليمن ضمن أسوأ ٢٠ دولة في العالم في حرية الصحافة وأعطتها المرتبة ١٤٩ من أصل ١٦٨ في العالم. لقد شهد العامان٢٠٠٥و ٢٠٠٦الكثير من الانتهاكات الخطيرة لحرية الصحافة وحقوق الصحافيين وتمارس وزارة الإعلام التأثير السلبي على حرية الصحافة الحزبية والخاصة، عبر سيطرتها على معظم المطابع والترهيب بالشكاوى المقدمة منها إلى نيابة الصحافة ومن ثم إلى المحاكم، في حين أن هناك ثلاث صحف فقط تمتلك مطابع خاصة بها، أما صحف المعارضة فهي لا تملك مطابع تابعة لها.

وتفرض السلطات الرسمية رقابة مسبقة على تقارير مراسلي القنوات الفضائية، العربية والدولية من خلال احتكارها لمحطة الإرسال الوحيدة، وامتنعت وزارة الإعلام منذ عامين عن الموافقة على أكثر من ٦٠ طلباً بمنح تراخيص لصحف ومجلات، وتكتفي الوزارة بتسجيل أسماء تلك الصحف أو المجلات وإحالة الطلبات إلى إدارة الصحافة حيث توضع إجراءات معقدة تنتهي بالاعتذار عن منح الترخيص تارة بمبرر تجميد مشروع قانون الصحافة والمطبوعات الجديد في مجلس الشورى بعد رفضه من قبل الصحفيين ونقابتهم وتارة أخرى بمبررات غير موضوعية، وحرم صحفيون معروفون من منحهم تراخيص لإصدار صحف ومجلات رغم توفيرهم للمطالب التعجيزية التي فرضت عليهم، في الوقت الذي منحت على الأقل

خمس صحف ومطبوعات جديدة التراخيص خلال الفترة نفسها مع أن بعض أصحابها ومسئولي التحرير فيها لا تنطبق عليهم الشروط الواردة في القانون ولائحته وأيضاً معايير المهنة وبدا سبب تمييزها واضحاً لكونها تخصصت في مهاجمة الصحفيين المعارضين وقيادات أحزاب المعارضة .

وتم الكشف عن انتهاك لخصوصيات الصحافيين من خلال التنصت والتسجيل لمكالماتهم الهاتفية للضغط عليهم وتهديدهم بمحتواها، وتعرض صحفيون وأكاديميون للمنع من السفر في مطار صنعاء بمبرر وجود أسمائهم في قوائم الممنوعين من السفر .

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر العام :-

كان ذلك عرض موجز للصورة العامة للانتهاكات للحقوق والحريات المرتبطة ببعض الحقوق المدنية والسياسية، دون الحديث عن انتهاكات السلطة لما ضمنه الدستور والقوانين للمواطن اليمني من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية ومقدار ما يلحقه الفساد من انتهاك لحق التعليم الذي أصبحت الدولة لا تنفق عليه سوى الفتات وأيضاً الحق بالرعاية الصحية وحقوق (الطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة – المعاقين–) وغيرها من الحقوق، وذلك حتى لا يطول بنا التقرير ومكتفين بالخطوط العريضة التي يتناولها التقرير في جوانبه المختلفة.

ولقد بذلنا في التجمع اليمني للإصلاح مع بقية شركائنا في اللقاء المشترك ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة ما في وسعنا من جهود للدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم، عبر التعبير عن الرفض لها والتضامن مع ضحاياها ومساندة **من يطالبون** بحقوقهم أو عبر الإجراءات العملية عبر نشطائنا وصحفنا والمنظمات الحقوقية المختلفة.

٢. مشروع الإصلاح السياسي والوطني :

استلهاما لقرار المؤتمر العام الثالث في دورة انعقاده الثانية بتكليف الهيئة العليا والأمانة العامة باتخاذ التدابير الممكنة وإجراء المشاورات الواسعة في اتجاه صوغ مشروع للإصلاح الوطني الشامل والدعوة إلى حوار وطني و استشعارا منا لمسؤولياتنا السياسية والوطنية إزاء ما وصلت إليه البلاد جراء استفحال الفساد وتسارع عجلة التدهور في مجمل أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوصول بها إلى حالة كارثية تدفع بها ليس إلى نفق مظلم بل نحو الهاوية ، فقد أجرينا مع بقية شركائنا في اللقاء المشترك حوارات جادة ومسئولة سخرنا لها ما هو متاح من الإمكانات والقدرات الذاتية لكل منا ، وعملنا جميعا عبر مختلف الأشكال على إيجاد حالة من التواصل والتفاعل والحوار مع قطاعات واسعة من أبناء الشعب اليمني وقادة منظمات المجتمع المدني والمستقلين أثمر في نهاية الأمر التوصل إلى وثيقة الرؤية للإصلاح السياسي والوطني الشامل أخذت بعين الاعتبار مجمل ما طرح في هذا الموضوع من رؤى متعددة ومتنوعة وما جرى فيه وحوله من لقاءات وحوارات في مختلف المنابر والساحات في طول اليمن وعرضها إضافة إلى ما زخرت به الساحة القومية والعالمية من رؤى وأفكار عن الإصلاح السياسي،

وشخصت بكل صدق وموضوعية الحالة الوطنية ومكامن الداء ومواطن الخلل وحددت معالم الحلول والمعالجات التي لا تقف عند حدود تجنيب البلاد السقوط في الهاوية وحسب ،ولكنها أيضا تؤسس لتحقيق التنمية الشاملة ، بل وتفتح أمام اليمنيين آفاق النهوض الحضاري واللحاق بركب الإنسانية ، لقد مثلت لحظة إعلان اللقاء المشترك عن رؤيته للإصلاح السياسي والوطني يوم ٢٠٠٥/١١/٢٦م ، كوثيقة وطنية تقدم إلى كافة أبناء الشعب اليمني محطة فاصلة في الحياة السياسية اليمنية حاضرا ومستقبلا .

ولكي تؤكد أحزاب اللقاء المشترك جديتها وعزمها في مواصلة النضال السلمي في سبيل الإصلاح السياسي والوطني الذي بات ضرورة ملحة لا تقبل التسويف ولا التأجيل وقعت وبصورة متزامنة على اللائحة الأساسية التي تنظم وتضبط عملها المشترك ثم اتبعت ذلك بإقرار اللائحة الفرعية التي تنظم عملها المشترك على المستوى المحلي والفرعي متوجة ذلك بلقاء موسع لقياداتها في عموم محافظات الجمهورية ولا يزال أمامنا مشوار طويل من النضال والعمل الدءوب حتى يتحقق الإصلاح المنشود إذ لا خيار لليمنيين سواه إما إصلاح سياسي ووطني وإما الطوفان .

هذا هو واقع حالنا الذي نلامسه جميعنا بالمعايشة وتؤكده تقارير المنظمات الدولية المتخصصة والمعنية كما تؤكدة وبصورة غير مباشرة البيانات والأرقام الرسمية .

٣ . الانتخابات الرئاسية والمحلية :٢٠٠٦ :

مثلت الانتخابات الرئاسية الحدث الأبرز خلال هذه الفترة ، ولم تكن رؤيتنا في الإصلاح خصوصاً وفي المشترك عموماً لها في معزل عن رؤيتنا للإصلاح السياسي والوطني، فقد كنا ومن هذه الزاوية ندرك بجلاء الأهمية التي تكتسبها الانتخابات الرئاسية ، وعظم مسئوليتنا كمعارضة وطنية أن نجعل منها حجر الزاوية في مدماك نضالنا لتحقيق الإصلاح السياسي والوطني ، وخطوتنا الأولي في مشوار الألف خطوة ، لدفع عجلة التحول الديمقراطي للأمام لإخراج اليمن مما تعانيه من شقاء وبؤس جراء السياسات الخاطئة التي تنتهجها السلطة وجراء ما يجري من تحكم الفساد المنظم بمصائرنا في الحاضر ومصائر الأجيال القادمة في المستقبل .

لقد كانت قضايا الإصلاح السياسي والوطني... هي بؤرة اهتمامنا ... وزاوية رؤيتنا.... وموضوع حواراتنا.... ومعقد اتفاقنا أو افتراقنا وهي همنا الأهم ندور معها حيث دارت.

وبحمد الله فقد جعلتنا رؤيتنا الموضوعية العميقة للمسألة الرئاسية كقضية مؤسسة لا كقضية فرد أعرض عنها أو رغب فيها في منأى عن الوقوع في فخاخ الشخصنة لها والانجرار إلى جدل وأحجيات تكالُب الأفراد عليها أو زهدهم فيها ، وركزنا جهدنا علي قضية الإصلاحات على قاعدة لا إصلاح وطني بدون إصلاح سياسي ولا إصلاح سياسي بدون إصلاح انتخابي و إصلاح الإدارة الانتخابية هو المقدمة للإصلاح الانتخابي فجاءت حواراتنا ومواقفنا كلها في هذا الإتحاد (الإصلاح السياسي والإصلاح الانتخابي) هما المبتدأ والخبر والشرط والمشروط .

وبناء على ذلك :

فقد توجهنا برؤانا ومطالبنا إلى الشعب أولاً ، و توجهنا إلى رئيس الجمهورية تارة بصورة جماعية وبصورة ثنائية ، قمنا بها نحن في الإصلاح بموجب تكليف من اللقاء المشترك تارة أخرى ، وكانت المطالب الشعبية وقضايا الإصلاح السياسي الراهن هي ديدننا جميعاً في سرنا وعلانيتنا ، فوقفنا بصلابة تجاه كل أشكال الخروقات الدستورية والقانونية والانتهاكات والاعتداءات على الحقوق والحريات وبالطبع فإننا لم نتمكن من تحقيق ما نريد لكننا وبكل تأكيد تمكنا من كشف الزيف وفضح التزوير.

لقد بدأنا في مطلع العام ٢٠٠٥م بإجراء حوار مع المؤتمر الشعبي العام وبحضور بعض المنظمات الدولية تارة أو بحضور اللجنة العليا للانتخابات تارة أو بحضور هما تارة أخرى .

وتقدمنا برؤية متكاملة لتعديل قانون الانتخابات وتحقيق الحد الأدنى من الإصلاحات الضرورية لتوفير قدر من الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، غير أن مقترحاتنا لم تلق أذانا صاغية لا لدى السلطة وأغلبيتها البرلمانية ولا لدى اللجنة العليا للانتخابات كذلك ،غير أننا استمر ينا في بيان رؤيتنا وطرح مطالبنا وتركنا أبوابنا مشرعة للحوار وللأخذ والعطاء .

ثم جاءت انتخابات ملْء المقعد الشاغر في الدائرة (٢٢٧) محافظة ريمه ، والأسلوب الذي أدارتها به اللجنة العليا لتبين عن حقيقة ما سيكون عليه الحال في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي باتت وشيكة ، ممازادنا في اللقاء المشترك تمسكاً و إصراراً بضرورة تحقيق التوازن في إدارة العلمية الانتخابية بدأ من اللجنة العليا ،وهو ما عبرنا عنه في بياننا الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٥م ، والذي أكدنا فيه مطلبنا بإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بصورة لا تسمح لها بالانحياز لأي طرف كأساس للوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة .

على اثر ذلك استأنفت الأحزاب الممثلة في مجلس النواب جولة جديدة من الحوار انتهت بالفشل نتيجة رفض الحزب الحاكم التعاطي مع مطلب المعارضة الرئيسي المتمثل بتصحيح وضع اللجنة العليا في ضوء مبادئ الدستور ، فكان من أحزاب اللقاء المشترك ومن منطلق حرصها على المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة وعادلة أن ، طلبت اللقاء مع الأخ رئيس الجمهورية كونه المسئول الأول عن حماية الدستور والقانون ، وتم اللقاء به يوم ٧ فبراير ٢٠٠٦م وقد وجه أمين عام المؤتمر الشعبي العام باستئناف الحوار على قاعدة مناقشة كل الضمانات والمعايير التي تؤدي وتضمن أجراء انتخابات حرة ونزيهة تدافع عن نتائجها كل الأطراف السياسية .

وعقب هذا اللقاء عقد أمناء عموم أحزاب اللقاء المشترك أربعة اجتماعات مع ممثلي المؤتمر الشعبي العام ، قدم اللقاء المشترك خلالها رؤيته لإصلاح لإدارة الانتخابية ، ابتداء من اللجنة العليا مرورا بحيادية مؤسسات الدولة ونزاهة المنافسة الانتخابية ، وانتهاء بإعلان الاتفاق على إصلاح النظام الانتخابي بعد إجراء الانتخابات الحالية ، وقدم المشترك الآليات والمقترحات التي يراها متوافقة مع المواعيد القانونية للاستحقاقات الانتخابية ، فيما ظل ممثلو الحزب الحاكم يرفضون الحديث عن اللجنة العليا ووضعها

ومخالفاتها وخروقاتها المتواصلة وإستعدائها لأحزاب المشترك وتشويه مواقفها بوسائل الإعلام العامة ، ويردون على مطالب المشترك بأن ذلك من صلاحية اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وليس من صلاحيتهم ، ويعدون بعرض الموضوع على اللجنة العامة ، حتى استنفد الوقت وجاء الرد النهائي في آخر اجتماع في منزل رئيس الوزراء أمين عام المؤتمر بتاريخ٢٠٠٦/٣/٣م برفض قاطع لمطالب المشترك في تحقيق حيادية واستقلالية اللجنة العليا للانتخابات .

بعد ذلك توجهت أحزاب اللقاء المشترك الى الشعب برؤيتها المفصلة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة أوضحت فيها مظاهر الاختلال ، والمعالجات المقترحة في كل جوانب العملية الانتخابية ، و أعلنتها الهيئة التنفيذية لأحزاب اللقاء المشترك يوم ٢٠٠٦/٣/٧م في مؤتمر صحفي أوضحت فيه مجريات ما دار من حوارات مع الحزب الحاكم ، وأعلنت فيه رؤيتها لضمانات إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة ، وجددت فيه موقفها الذي تضمن تحميل اللجنة العليا للانتخابات المسئولية الدستورية والقانونية عن تبعات إصرارها في المضي بإجراءاتها غير القانونية وعن النتائج المترتبة عنها ، بما في ذلك أي تأخير أو تعطيل للاستحقاق الانتخابي القادم ، وتحميل الحزب الحاكم من موقعه في السلطة التنفيذية ، وتحكمه بالغالبية في السلطة التشريعية ، المسؤولية الكاملة عن التبعات غير القانونية المترتبة على المضي في الإجراءات الانتخابية المخالفة للدستور والقانون ، لرفضه وممانعته غير المبررة للمعالجات المقترحة لإصلاح تلك الإختلالات ، وإجراء التعديلات القانونية الضرورية بشأنها بما في ذلك الوضع المختل للجنة العليا للانتخابات لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة ، ودعوة الحزب الحاكم إلى مراجعة مفهومه لحقوق حزب الأغلبية ، وإنها لا تعني امتلاك كل شيء في الوطن ، وإنما تقتصر على الحق في إدارة وتصريف شئون الحكم في ضوء برنامجه الانتخابي ، ولا يدخل في ذلك على الإطلاق حق التحكم بالانتخابات تشريعا وإدارة ، لان ذلك سيفضي حتما لإعادة إنتاج الأغلبية لنفسها في كل استحقاق ، وتعطيل مبدأ التداول السلمي للسلطة ، والتأكيد على ضرورة توفير كافة الضمانات اللازمة لحياد الإعلام العام والمال العام والوظيفية العامة والسلطات المحلية والمركزية والمؤسستين الأمنية والعسكرية ، وبما في ذلك الضمانات السياسية التي توفر مناخات ملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة .

ثم وجهت أحزاب اللقاء المشترك في يوم ٢٠٠٦/٣/٢٢م رسالة إلى رئيس الجمهورية باعتباره المسئول الأول عن سلامة تنفيذ الدستور والقوانين المنبثقة عنة أبلغته من خلالها أن الحوار مع المؤتمر الشعبي العام وصل إلى طريق مسدود ، و أرفقت بها نسخة من رؤيتها لضمان انتخابات حرة ونزيهة وعادلة ، وفي اليوم التالي عقد لقاء جديد مع الرئيس وتم فيه الاتفاق على استئناف الحوار حول ورقة الضمانات المقدمة من المشترك وبحث ما يمكن تطبيقه منها بصورة عاجلة ، وما يمكن تأجيله إلى ما بعد الانتخابات ، على اثر ذلك عقدت جولة جديدة من الحوارات اقترح خلالها ممثلو المؤتمر الشعبي تشكيل لجنة قانونية لبحث ما جاء في وثيقة الضمانات حول اللجنة العليا ، وبعد أربع جلسات حوار وفي آخر

جلسة حضرها أمين عام المؤتمر ، سحب ممثلو المؤتمر مقترحهم ليصل الحوار مرة أخرى إلى طريق مسدود ، وأعطيت اللجنة العليا الضوء الأخضر للسير في إجراءات مراجعة وتعديل جداول الناخبين دون مشاركة الأحزاب .

وأعلن اللقاء المشترك تمسكه بمطالبه الدستورية والقانونية ورفضه المطلق لتشكيل لجان القيد والتسجيل خارج إطار القانون ومقاطعته لهذه العملية غير القانونية.

مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٦م

سارت اللجنة العليا للانتخابات في تشكيل لجان القيد والتسجيل ، على نحو مخالف للقانون ، وفق لأحد مقترحات الحزب الحاكم ، وهو تشكيل اللجان الإشرافية والأساسية والفرعية ، من بين طالبي التوظيف المقيدين في وزارة الخدمة المدنية ، ولمحاولة تجميل المقترح وتسويقه طرحت اللجنة العليا جملة من المعايير أعلنتها في وسائل الإعلام ونظمت حولها المقابلات والندوات التلفزيونية والصحفية ، متنازلة طواعية عن اختصاصاتها وصلاحياتها الدستورية والقانونية لأحد أجهزة الدولة الخاضعة للسلطة المطلقة للحزب الحاكم ، وبرغم ذلك وأمام نزعة الحزب الحاكم للسيطرة والاستحواذ على كل شيء ، لم تستطع اللجنة العليا الالتزام بهذه المعايير .

لقد أضافت عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٦م ، المزيد من الإختلالات في سجل قيد الناخبين تضاف إلى سابقاتها ، وقد اعترفت اللجنة العليا بوجود عشرات الآلاف من قيد لصغار السن ومن أكثر من مليوني حالة اشتباه تكرار ، فيما لا تزال الأرقام الحقيقية لحجم الخروقات من قيد صغار السن و تكرار وتسجيل وهمي ومن خارج الموطن الانتخابي قيد البحث والدراسة ، ويعد الرقم الذي أعلنته اللجنة رقما أوليا ينبئ عن اختلال كبير أصبح يعاني منه السجل الانتخابي ، الأمر الذي يجعله غير مقبول كأساس لانتخابات حرة ونزيهة وعادلة .

وسنشير هنا وبصورة موجزة لأبرز المخالفات والخروقات المتعلقة بمرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين .

أ) المخالفات المتعلقة بتشكيل لجان إدارة عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين :

برغم أن قرار اللجنة العليا بتشكيل لجان إدارة عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين من طالبي التوظيف لدى وزارة الخدمة المدنية ، يتعارض مع النصوص القانونية التي تلزم اللجنة بتشكيل كافة لجان إدارة الانتخابات من الأحزاب السياسية وبصورة لا تسمح لأي طرف سياسي من التفرد بالقرار في أي لجنة ، إلا انه اتضح بعد ذلك ان هذا القرار لم يكن سوى غطاء إعلامي لتسليم إدارة العملية مباشرة للحزب الحاكم تحت غطاء وزارة الخدمة المدنية ، فمن خلال نظرة سريعة في الأسماء المرشحة للجان الإشرافية اتضح أن المعايير التي أعلنتها اللجنة لم تكن سوى بهدف إضفاء مسحة حياد زائفة على قرارها وإجراءات تنفيذه ، لكن الحقيقة سرعان ما تجلت عندما اتضح :

- وجود نسبة كبيرة من الموظفين مدنيين وعسكريين بين الأسماء المعلنة .
- كانت نسبة كبيرة من اللجان مشكلة بكامل قوامها من حزب واحد .

- تم استبعاد العديد من المقيدين في كشوفات الخدمة المدنية دون مبرر واضح .
- وجود نسبة من غير طالبي التوظيف من طلبة المرحلة الأساسية بين الأسماء المعلنة .
- تم توزيع من أعلن عن أسمائهم من طالبي التوظيف بصورة مخالفة للمعايير المعلنة ، الأمر الذي حال دون قبولهم المشاركة ، وخاصة من بين النساء .
- أوكلت اللجنة العليا عملية الاستبدال للغياب إلى فروع اللجنة وفروع الخدمة المدنية واللجان نفسها ، حيث تمت عملية الاستبدال تحت سيطرة الحزب الحاكم ، وبعيدا عن معايير اللجنة العليا المعلنة بدليل وجود نسبة من الأميين بين البدائل .
- كما عينت اللجنة العليا ٢٤٤ مدربا للجان الفرعية كلهم إلا ما ندر من القيادات الميدانية في فروع المؤتمر في المديريات والدوائر .

ب) المخالفات والخروقات المتعلقة بسير عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين :

باشرت لجان إدارة عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين عملها تحت رعاية وإشراف مباشر من فروع المؤتمر الشعبي العام التي تحكمت من خلال السيطرة على اللجان ومن خلال رؤساء الوحدات الإدارية في المحافظات والمديريات ومختلف قيادات السلطات المحلية والقيادات الأمنية والعسكرية _تمكنت_ من إحكام سيطرتها على مجريات عمل اللجان ، وتولت اللجنة العليا توفير الغطاء لممارسات التزوير الميدانية ، والقيام بالدور الإعلامي المطلوب منها لتبرير تلك الممارسات أو التغطية عليها .

لقد شهدت عملية القيد الأخيرة جملة من المخالفات وصور العبث في السجل الانتخابي ، تضاف إلى ما فيه من سابق ، تحيله إلى سجل مثخن بالتزوير ، ولقد تنوعت صور العبث بين حرمان أصحاب الحق في القيد من حقهم في قيد أسمائهم والحصول على البطاقة الانتخابية ، إلى قيد من لم تتوفر فيهم الشروط القانونية من صغار سن ، ومن خارج الموطن الانتخابي ، ومكررين و..الخ وبين هذا وذاك اعتداء وتهديد وتبديل لأعضاء اللجان الذين رفضوا وحاولوا مقاومة التزوير ، واعتداء وطرد للمراقبين الذين تسلحوا بالأقلام في مواجهة جحافل التزوير ، ومنع لهم من الاطلاع على السجلات والمحاضر ، ونكتفي بالاستشهاد على ذلك بالظواهر التالية من النماذج الأولية للمخالفات و الخروقات التي سادت أعمال اللجان :

- توقف عملية القيد لأسباب متعددة منها ، نقص الأفلام والوثائق ، وغياب لجان بكاملها ، و توقف اللجان بتدخل من قيادات مؤتمريه ، وفقدان لجان لوثائقها ..الخ .
- تسريب البطاقات والأفلام ، حيث ضبطت بعض اللجان الفرعية بطاقات انتخابية بالجملة وجاهزة للاستخدام (مختومة وموقعة) ، في أيدي عناصر الحزب الحاكم .
- تسجيل من لم تتوفر فيهم الشروط القانونية ، من قيد الجنود بشكل جماعي ، ونقل معسكرات وكتائب كاملة من محافظة إلى أخرى ، ومن دائرة إلى أخرى داخل المحافظة الواحدة ، والدفع المنظم لطلبة المدارس الأساسية ، وعمال النظافة للقيد في غير موطنهم الانتخابي ولأكثر من

مرة .

- عملية التعريف التي تحولت إلى مهزلة حقيقية ، و قيام مدراء المديريات (رؤساء الحملات الانتخابية للحزب الحاكم) بإرسال قوائم معرفين معتمدين!! إلى اللجان الانتخابية ، ورفض العقال والأمناء المعروفين ، حتى مديري المدارس ووكلائها ، وضباط الوحدات الأمنية والعسكرية ، وقيادات الحزب الحاكم .. كلهم جميعا أصبحوا معرفين ، حتى اتسع الثقب فصار خرقا والسجلات تشهد على ذلك.
- التهديد والاعتداء على أعضاء اللجان ، حيث تعرض العديد من أعضاء اللجان للاعتداء والسب والشتم والتهديد و التدخل في أعمالهم لإجبارهم على مخالفة القانون وقد كانت اللجان النسائية الأكثر عرضة لهذه الحالات .
- التهديد والطرد والمضايقة للمراقبين ، الممثلين لمنظمات المجتمع المدني والحاصلين على بطاقات من اللجنة العليا للانتخابات ، فبين مضروب ، ومطرود ، ومحاصر ، والى آخر أيام القيد وتعميمات اللجان تصدر بمنع المراقبين من الاطلاع على سجلات ومحاضر اللجان .
- حرمان أصحاب الحق في التسجيل من قيد أسمائهم والحصول على البطاقة الانتخابية ، لأسباب مفتعلة .
- تدخلات السلطة المحلية في أعمال اللجان خلافا للقانون الذي يؤكد القانون استقلالية اللجان الانتخابية عن السلطات المحلية ، وعمل الأخيرة تحت إدارة اللجان في كل ما يتعلق بالشأن الانتخابي من اجل تأمين سير العملية وتيسير مشاركة المواطنين .
- وتبرز واحدة من أهم المخالفات في القيد والتسجيل وهي منح بطاقات عدة لشخص واحد بصورة واحدة ولكن بأسماء متعددة ، حيث حصل بعضهم على أكثر من عشر بطاقات مما مكنه من التصويت عدة مرات في المركز الواحد وفي عدد من اللجان .

ج) المخالفات والخروقات المتعلقة بمرحلة الطعون على عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين :

مرت مرحلة القيد والتسجيل حاملة معها ما يدينها ويحكم ببطلانها لتجاوز القانون وارتكاب المخالفات والجرائم الانتخابية فيها سواءً من اللجنة العليا أو من أعضاء اللجان الانتخابية المشكلة منها أو من القيادات الحزبية للمؤتمر بقصد أو بجهل بالقانون كون أعضاء هذه اللجان تم تشكيل أغلبهم خلافاً للقانون الأمر الذي أدى إلى التسجيل خارج نطاق القانون وكان المؤمل أن تحل بعض إشكاليات ومخالفات هذه المرحلة من خلال المرحلة التي تليها وهي مرحلة الطعون في الجداول بالحذف أو الإدراج تصحيحا للاختلالات التي حدثت ومن خلال دعوة اللجنة العليا لذلك وإن كانت لا تلبي الغرض بالشكل المطلوب ولكنا تفاجئنا باستمرار اللجان الأساسية وبإشراف من اللجنة العليا في تجاوزها للقانون خلال هذه المرحلة وعرقلة إجراءات طلبات الحذف والإدراج سعياً لإبقاء السجل مختلا ومشوبا بالبطلان ، وفيما يلي

أهم المخالفات خلال مرحلة طعون (طلبات الحذف والإدراج):

- رفض اللجنة العليا واللجان الأساسية نشرجداول الناخبين السابقة ورفض بعض اللجان الأساسية إعطاء طلبات حذف وإدراج أو استلامها من طالبي الحذف أو الإدراج.
- رفض إعطاء إيصالات بالاستلام للطلبات أو إعلانات ورفض قبول الطلبات بدون مبرر.
- عدم الحيادية من اللجان الأساسية من خلال صرف نماذج لأعضاء المؤتمر لطلبات الحذف والإدراج دون غيرهم .
- الفصل في بعض الطلبات بعد انتهاء المدة وضد المخالفين وبدون أدلة مما جعلها عرضه للطعن فيها .
- عدم الفصل في بعض الطلبات المقدمة للجان الأساسية خلال المدة القانونية.
- إصدار توجيهات مخالفه للقانون من اللجنة العليا والجان الإشرافية والأساسية .
- رفض بعض اللجان الأساسية لأوامر القضاء أو النيابات.

نتائج عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين :

أسفرت عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين بحسب إحصائيات اللجنة العليا عن إضافة ١,٢٨٠,٩٠٣ ناخب جديد إلى العدد السابق ٨,٠٩٧,٤٩٥ ليصبح عدد الناخبين ٩,٣٧٨,٣٩٨، ولقد ظلت الإحصائية النهائية لعدد المسجلين على مستوى الدوائر المحلية مجهولة ولم تعلن إلا بعد الانتخابات ، كما ان عدم الشفافية في معلومة هامة كهذه ، يؤكد حجم التلاعب والعبث الذي تعرضت له جداول قيد الناخبين ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال عدم قدرة اللجنة على إعلان نتائج دقيقة لعملية التعديل التي تمت على جداول الناخبين ، كما أن هناك جملة من التساؤلات المتعلقة بجداول الناخبين لم تقدم لها اللجنة العليا إجابة حتى الآن :

- لماذا لم تعلن اللجنة نتائج عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين على مستوى الدائرة المحلية حتى الآن ؟
- لماذا لم تعلن اللجنة العليا رسميا أعداد من قامت بحذفهم من جداول الناخبين – بعد أن أصبحت الجداول نهائية بحكم القانون – على مستوى الدائرة المحلية ؟
- لماذا هذا التضارب في الأرقام الإجمالية المعلنة ، فالمفترض أن يكون العدد النهائي للمسجلين بعد إضافة القيد الجديد (١,٢٨٠,٩٠٣) إلى العدد السابق (٨,٠٩٧,٤٩٥) هو (٩,٣٧٨,٣٩٨) ، فإذا حذفنا الرقم الذي أعلنت اللجنة العليا أنها حذفته (٢١٦,١١٥) فانه يفترض أن يكون عدد المسجلين (٩,١٦٢،٢٨٣) بينما الرقم الإجمالي المعلن هو (٩,٢٤٨,٤٥٦) بفارق زيادة (٨٦،١٧٣) ؟

اتفاق المبادئ– ١٨/ ٦/ ٢٠٠٦م:

ولقد أثمرت ضغوطات المشترك توقيع اتفاق المبادئ الذي وبالرغم من أن التوقيع عليه جاء

متأخرا وأنه لم يتضمن سوى أقل من الحد الأدنى مما طالب به اللقاء المشترك لضمان انتخابات حرة ونزيهة وآمنة ، فقد عده المراقبون نصرا سياسيا للمعارضة كما نظرنا إليه نحن في المعارضة باعتباره يمثل الخطوة الأولى في المشوار الطويل نحو الإصلاح السياسي والوطني الشامل خاصة وأن الرأي العام في بلادنا والمنظمات المحلية والمنظمات الدولية المهتمة بالشأن الديمقراطي في اليمن اعتبرت الاتفاق إطاراً للمعايير التي يمكن اعتمادها كأساس للحكم على مدى حرية ونزاهة الانتخابات ومدى نجاحها.

إن السلطة وكعادتها في التعامل مع المواثيق والالتزامات كانت كما يبدو قد أضمرت سلفا النكث وعدم التنفيذ بل والالتفاف على ما تم تنفيذه من الاتفاق وإفراغه من مضمونه ، فعدا عن استمرار السلطة وحزبها باستخدام وتسخير المال العام وتجيير الوظيفة العامة والإعلام الرسمي لصالح مرشحها بصورة غير مسبوقة فقد ماطلت وسوفت في دعوة مجلس النواب لإقرار التعديل القانوني المتعلق بتوسيع قوام اللجنة العليا وبما يحقق التوازن أو شبه التوازن بين طرفي الحكم والمعارضة حيث تأخر انعقاده أسبوعين تقريبا و بعد إقرار المجلس للتعديل تأخر صدور القرار الجمهوري أياما ثم تأخر أداء اليمين الدستورية عدة أيام أخرى .

وما إن وصل العضوان المضافان من اللقاء المشترك إلى اللجة العليا للانتخابات حتى دخلنا في معركة أخرى لتمكينهما من عملهما ومهامها ، واستمرت هذه المعاناة إلى قبيل يوم الاقتراع فتم منحهم بعض المهام الهامشية حيث ظل الجانب الأمني يدار من خارج اللجنة العليا للانتخابات كما ظل النزاع حول العلاقات الخارجية والرقابة الدولية إلى آخر لحظة ، ومع ذلك فقد بذل العضوان ما في وسعهما مع نائب رئيس اللجنة لتوفير الحد الأدنى من الأداء المحايد للجنة العليا وظل القطاع الإعلامي في اللجنة لا يعبر إلا عن وجهة نظر الحزب الحاكم .

أما الالتزامات الأخرى لاسيما المتعلقة بتنقية سجل قيد الناخبين وحيادية المال العام والوظيفة العامة والإعلام العام فقد تهرب الحزب الحاكم من استكمال الحوار حول تنقية السجل الانتخابي كما تنصلت السلطة واللجنة العليا من التنفيذ لما اتفق عليه حيالها بشتى الوسائل .

قرار المشاركة في الانتخابات

بالرغم من اقتناعنا بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية باعتبارها تمثل الوظيفة الأساسية والمهمة الجوهرية للأحزاب السياسية إلا أن انعدام الحد الأدنى من التكافؤ في المنافسة الانتخابية إضافة إلى مجمل الممارسات السائدة فيها وخاصة أثناء القيد والتسجيل وما اشتمل عليه السجل الانتخابي من تزوير يفوق التصور كل ذلك وغيره قد أدى إلى أن تتعالى أصوات من قيادات وقواعد وأنصار المشترك تدعو إلى مقاطعة العملية الانتخابية وتحذر من مغبة وعواقب المشاركة الديكورية فيها والتي لن تثمر سوى تجميل وجه الاستبداد وتكريس البلاهة وتضليل الرأي العام، الأمر الذي فرض على قيادة المشترك العمل في اتجاهين وعلى خطين متوازيين الأول يتجه إلى تصعيد المطالبات والضغط على السلطة لتحقيق الحد الأدنى من الشروط والضمانات لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وآمنة ، والثاني يتمثل بإجراء دراسات معمقة

لتحديد خيارات الموقف مشاركة أومقاطعة بمختلف بدائلهما وفحصها وتمحيصها باستحضار مجمل الأوضاع القائمة والمناخات والتحديات السائدة ومآلات أي قرار سيتخذه المشترك ونتائجه وانعكاساته السلبية والإيجابية على الوطن أولا وعلى المشترك ثانيا ، تمهيدا للوصول إلى الخيار الأمثل والأنسب والأخذ به ولو على قاعدة اخف الضررين.

وقد أفضت المرحلة الأولى من النقاشات والدراسة وتقييم الخيارات والموازنة فيما بينها إلى استبعاد أكثرها وحصرها في خيارين اثنين إما مقاطعة إيجابية أو مشاركة فاعلة يتم عرضهما بكل حيثياتهما وتبعاتهما على مجالس الشورى واللجان المركزية لأحزاب المشترك خلال الفترة من ٢٠إلى ٣٠ من شهر٦\٢٠٠٦م باعتبار تلك الهيئات هي المعنية باتخاذ القرار في مثل هذا الشأن .

وبناء عليه فقد عقد مجلس شورى الإصلاح في ٢١-٢٢/٥/١٤٢٥هـ الموافق ١٧-٢٠٠٦/٦/١٨م دورة استثنائية كرست لهذا الغرض واتخذ المجلس فيها قرارا بالمشاركة الفاعلة في الانتخابات الرئاسية بمرشح واحد في إطار أحزاب اللقاء المشترك ، وعلى قاعدة اتفاق المبادئ الموقع مع الحزب الحاكم ، وفي نفس السياق جاءت قرارات الهيئات المركزية ومجالس الشورى لبقية أحزاب اللقاء المشترك.

لقد كانت هيئات اللقاء المشترك على بينة من أمر الإختلالات العميقة التي تكتنف ظروف وشروط إجراء الانتخابات ، لكنها انطلقت في قرارها بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية والمحلية من التزام كامل بالمصالح الحقيقية لليمن حيث كفت السلطات عن القيام بمسئولياتها نحو حاضر ومستقبل البلد، وذهبت تدفع الأوضاع دفعا نحو كارثة الانهيار وأمام ذلك لم يعد مقبولاً مجاراة السلطة في اتخاذ المواقف السلبية ، أو المواقف التي من شأنها إدخال اليمن في أزمات جديدة لم تعد قادرة على تحمل آثارها.

وبعد دراسة مستفيضة لمختلف المسارات والاختيارات، وما ينطوي على أي منها من آثار ونتائج،

اختيار المرشح لرئاسة الجمهورية

عقب اتخاذ هيئات المشترك قرار المشاركة في العملية الانتخابية ، شرع المجلس الأعلى للقاء المشترك يبحث عن مسألة تحديد مرشحه للرئاسة منطلقا من الأهداف والأبعاد الوطنية التي حملته على خوض المنافسة الانتخابية فحدد أولا جملة من المعايير الضابطة لتسمية مرشحه على أن يقوم كل من أحزاب المشترك باقتراح من يراه مناسبا في ضوئها ، لاسيما التجمع اليمني للإصلاح الذي اتجهت إليه أنظار الجميع في هذه اللحظة الهامة والمصيرية ، وتقديرا لهذه الثقة الغالية التي أولانا إياها زملاؤنا وأخواننا في اللقاء المشترك بادرنا في الهيئة العليا إلى عقد جلسة طارئة ناقشت هذه المسألة بمسئولية عالية واستعرضت في ضوء المعايير التي أقرها المجلس الأعلى للقاء المشترك عددا من الأسماء ، وبعد فحص وتمحيص استقر في الهيئة العليا قائمة من أربعة أسماء مرشحة يتقدمها المهندس فيصل بن شملان لما يمتلكه من خبرة وتجربة وتأريخ ناصع بالنزاهة ونظافة اليد والجرأة والشجاعة في قول الحق والوقوف في وجه المفسدين .

وتقدمنا بمقترحنا هذا إلى الأخوة في المجلس الأعلى لاستعراض الأسماء ولاتخاذ القرار النهائي الذي وجد

في الأستاذ المهندس فيصل بن شملان بغيته فهو الشخص الذي لا يختلف حوله اثنان وبقى أمامنا التحدي الأهم ألا وهو الموافقة النهائية من الاستاذ فيصل بن شملان فعقد المجلس الأعلى معه صباح يوم الخميس ٢٩ /٢٠٠٦/٦م جلسة مفعمة بالنقاش والحوار المسئول أقر فيها اجتماعا مشتركا للهيئات القيادية لأحزاب اللقاء المشترك يعلن في ضوئها الأستاذ فيصل بن شملان موقفه النهائي في خوض المنافسة الانتخابية لمرشح اللقاء المشترك .

وفي يوم الأحد ٢٠٠٦/٧/٢م التقت الهيئات القيادية للمشترك وأكدت قرار مجلسه الأعلى ، ثم أعقب ذلك حفل مهيب حضرته نخبة من القيادات السياسية والحزبية وأعضاء مجلسي الشورى والنواب أعلن فيه الأستاذ المهندس فيصل بن شملان قبوله بهذا التكليف الوطني وتقدمه للمنافسة الرئاسية كمرشح للقاء المشترك .

الحملة الانتخابية الرئاسية

وفي ظل ظروف صعبة وموارد شحيحة وانعدام الحد الأدنى من التكافؤ في المنافسة أدار اللقاء المشترك حملته الانتخابية وكان على رأس هذه الحملة وفي صدارتها المهندس فيصل بن شملان مرشح اللقاء المشترك لرئاسة الجمهورية الذي أخذ يجوب المحافظات على طول وعرض البلاد في تظاهرات جماهيرية سلمية حاشدة وغير مسبوقة.

الإخوة والأخوات

لقد كشفت الحملة الانتخابية لمرشح اللقاء المشترك عن مدى ضيق وتبرم السلطة بالممارسة الديمقراطية الجادة ، حيث لم تطق السلطة رؤية ذالك الاندفاع والالتفاف الجماهيري حول المرشح المنافس فما أن لمست ذلك حتى حملت على المشترك بخيلها ورجلها ، وأطلقت مفردات التهديد والوعيد ، معلنة بان وصول المعارضة إلى السلطة أبعد عليها من عين الشمس فهناك الجيش والأمن ... الخ، وتم التعامل مع المعارضة كغزاة قادمين من أقصى الأرض يجب أن يدفعوا بالسلاح والنار لا كمواطنين لهم حقوق وعليهم وواجبات كما يحددها الدستور.

لقد مارست السلطة انقلابا على الديمقراطية وأعلنت جهارا نهارا استقواءها بالقوة الباطشة بدلا من المراهنة على القوة التصويتية والاحتكام إلى الإرادة الشعبية ولم يكن هذا السلوك مجرد تصريح أو مفردات خطاب عابر بل كان تعبيرا عن ممارسة ممنهجة قُصد منها إيصال رسالة للناخبين بأن التصويت لغير الرئيس عدا كونه عمل غير وطني فإنه سيدخل البلاد في فتنة وحرب ، مذكرين بما جرى في الجزائر ويجري في العراق ولكي تؤكد السلطة جديتها في إنفاذ تهديداتها ويتم تعميق وقع هذه التهديدات – التي تعد من قبيل الحرب النفسية ولا تمت للممارسة الديمقراطية بصلة – في نفوس الناخبين وتكريس حالة الخوف التي كسرتها مهرجانات الأستاذ فيصل بن شملان وخطاب المعارضة والتفافها حول مرشح واحد ، ثم جاء الاستخدام اللامسئوول للورقة الأمنية ، ليقولوا للناس (نحن أو الطوفان) .

لقد مارست السلطة شتى صنوف الضغوط والابتزاز واستخدام الورقة الأمنية لكسر حالة الالتفاف

الجماهيري الكبير حول مرشح المعارضة الأستاذ المهندس فيصل بن شملان ، ورمت بكل ثقلها واستخدمت أساليب الالتواء والمناورة في محاولة منها لإظهار حالة من الانقسام داخل اللقاء المشترك وبوجه أخص داخل التجمع اليمني للإصلاح حيث جرى الترويج لمزاعم عن انحياز بعض القيادات لمرشح المؤتمر ورفضها الانجرار إلى الفتنة والتزامها بالتصويت للرئيس .. الخ .

الإخوة والأخوات أعضاء المؤتمر الرابع

لئن كانت الألوان تتساوى في الظلام فتحت وهج الشمس تتجلى حقائق الأشياء وتتكشف معادن الرجال ، وفي اللحظات العاصفة يستبين وفاء الصادقين دونما تلون ولا غدر .

فلقد أظهرت الجماهير المتعطشة للتغيير المتطلعة إلى حياة أفضل صلابة وتصميما وعزما لا يلين، وانطلق نشطاء المشترك وأعضاؤه وأنصاره يتحدون لغة التهديد وممارسات الأجهزة ويعلنون بلسان الحال والمقال: لا للفساد ... لا للظلم ونهب أقوات المواطنين.... لا للعبث بثروات البلاد.

وبهذه المناسبة تعبر الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح عن أعمق وأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لذلك الزخم الهادر ولتلك الجموع العظيمة من الرجال والنساء ونسجل احترامنا لأبناء الشعب اليمني على وعيهم في مرشحينا والتي اندفعت طوعا إلى ساحات المهرجانات الانتخابية في مختلف عواصم المحافظات معبرة بذلك عن تطلعاتها النبيلة للإصلاح السياسي والوطني بل وعن تعطشها للتغيير والخروج من النفق المظلم، ضاربين أروع الأمثلة في التضحية وتحمل الأذى والمضايقات.

الاقتراع والفرز:

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر العام الرابع

في مثل هذه الأجواء التي أدرك فيها الممسكون بالسلطة المتهافتون على البقاء في كرسي الحكم أنهم وبالرغم من كل ما عملوه فإن الأرض تكاد تميد بهم والجماهير تقول لهم لا وبكل جرأة ، جرت عملية الاقتراع والفرز فلجوا في ممارسة الخروقات للدستور والقانون أسرفوا بالاستقواء بسلطان القوة والغلبة ، وجرى إجبار الناخبين على التصويت العلني في عدد من المراكز الانتخابية ليست بالقليل وأوقف التصويت في عدد آخر منها وطُرد مندوبونا وعبأت السلطة الصناديق كما تريد في العديد من مراكز الاقتراع .

و عقب إقفال الاقتراع بساعات جرى الإعلان عن فوز مرشح المؤتمر الشعبي بثمانين بالمائة من الأصوات.

واستمر الإعلان شبه اليومي عن النتائج والفوز الكاسح لمرشح المؤتمر في مهزلة ما بعدها مهزلة ، وإزاء هذا الوضع الذي استقوت فيه السلطة بسلطان القوة الباطشة أعلنت المعارضة أن النتائج الرسمية المعلنة تفتقر لرصيد حقيقي من التأييد الشعبي، وليس لديها ما تستند عليه سوى قوة الأمر الواقع الذي يفرضه منطق القوة المحتشدة في وجه الشعب ومصالحه واختياراته الحرة ، وهو أمر واقع يتعامل معه اللقاء المشترك ومعه جماهير الشعب بعيداً عن مفاهيم الإذعان لنوازع الاستسلام السلبية.

وهاهنا نبذة مختصرة عن أبرز المخالفات و الخروقات خلال مرحلي الترشيح والدعاية والاقتراع والفرز وإعلان النتائج :

١) المخالفات والخروقات المتعلقة بمرحلة الترشيح والدعاية:

اتسمت هذه المرحلة بأن جاءت عقب التوقيع على اتفاق ١٨ من يونيو ٢٠٠٦ بين أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم ، الذي أرادته أحزاب اللقاء المشترك عامل تعزيز للممارسة الديمقراطية من خلال توفير الحدود الدنيا من ضمانات إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة ، وأراده الحزب الحاكم إضافة ديكورية – كسابقاته من الاتفاقات– لتجميل العملية وإخفاء قبح ممارساته فيها .

ففي الوقت الذي كان الجميع ينتظر أداء انتخابيا أكثر التزاما بنصوص الدستور والقانون ، وأكثر شفافية ونزاهة وعدالة ، إذا بهذه المرحلة تسجل حجما كبيرا – في كمه ونوعه– من المخالفات و الخروقات فيما يلي أهمها :

- عرقلة وتأخير قبول طلبات الترشيح لبعض مرشحينا للمجالس المحلية بالرفض المباشر أو بالتهرب من منح مرشحينا سندات رسوم إزالة ملصقات الدعاية الانتخابية .
- احتجاز مواد الدعاية الانتخابية عند مداخل المحافظات ، وتمزيق الصور والملصقات وخاصة المعبرة منها ، وإقحام عناصر الجيش الأمن في ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- تسخير كافة مقدرات وإمكانات الدولة من مال وإعلام ووظيفة وسلطه ومنشآت ومعدات وسيارات ... الخ ، لصالح الحزب الحاكم ترغيبا أو ترهيبا للناشطين وعامة الناخبين .
- مضايقة واعتقال المرشحين والناشطين وتلفيق التهم الكيدية عليهم واحتجازهم لمدد متفاوتة .

٢) خروقات الاقتراع والفرز

- انتهاك سرية الاقتراع والتشجيع على الاقتراع العلني في عدد كبير من مراكز الاقتراع .
- السطو على مراكز الاقتراع ونهب صناديقها ووثائقها.
- تدخل متنفذي الحزب الحاكم في أعمال اللجان وطرد مندوبي المرشحين والاقتراع بدلا عن الناخبين وتعبئة الصناديق لصالح مرشحي الحزب الحاكم .
- استخدام الأسماء الوهمية وأسماء المكررين والمغتربين والموتى في تكرار التصويت من قبل فرق معدة لهذا الغرض وبموجب بطاقات انتخابية رسميه .
- حرمان الناخبين من الإدلاء بأصواتهم إما بإسقاط أسمائهم من الكشوفات أو بالاقتراع بدلا عنهم
- شراء الأصوات .
- افتعال مشاكل في مراكز الثقل للمعارضة وإيقاف الانتخابات في بعضها .
- إعلان نتائج مغلوطة للانتخابات الرئاسية من واقع بيانات تم تلقيها تلفونيا ، في الوقت الذي يلزم القانون اللجنة إعلان النتائج من واقع أصول المحاضر الرسمية الموقعة من لجان إدارة الانتخابات والمرشحين أو مندوبيهم .

- عرقلة اعتماد و إعلان النتائج في بعض الدوائر والمديريات التي فاز فيها مرشحي الإصلاح واللقاء المشترك ، وتزوير نتائجها ، أو إعادة الاقتراع فيها .

نتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية :

(١) الانتخابات الرئاسية :

أسفرت الانتخابات الرئاسية حسب الإحصائيات الرسمية المعلنة للجنة العليا للانتخابات ، عن حصول مرشح اللقاء المشترك على (١,٢٤٤,٢٨٧) صوتا من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة البالغة (٥,٧٤٤,٦٥٧) وبنسبة (٢٢%) .

حيث سجلت محافظة الضالع أعلى نسبة تصويت لمرشح اللقاء المشترك بلغت ٤٩% من الأصوات الصحيحة ، كما كانت اقل نسبة تصويت لمرشح اللقاء المشترك في محافظتي الحديدة وصعده بلغت ٨% من إجمالي الأصوات الصحيحة على مستوى المحافظة .

وكان عدد المصوتين في الانتخابات الرئاسية قد بلغ(٥,٩٣٦,٥٢٣)، بنسبة مشاركة بلغت ٦٦% من إجمالي المقيدين في جداول الناخبين في الدوائر المحلية التي جرت فيها الانتخابات.

، وقد سجلت محافظة الجوف أعلى معدل مشاركة في المراكز التي أجريت فيها الانتخابات بلغت ٨٠% ، كما سجلت محافظة أبين اقل معدل مشاركة بلغ ٥٣% من إجمالي المقيدين في جداول الناخبين.

هذا ولم تعلن اللجنة العليا نتائج الاقتراع للانتخابات الرئاسية في ٢٠٦ مركزا انتخابياً ، لم تجر الانتخابات في ٢٠١ منها موزعة على المحافظات ، ٩٤ الجوف ، و ٤٨ عمران ، و١٩ أبين ، و ٩ حجه ، و٥ في كل من تعز وصنعاء ، و٤ في كل من ذمار والبيضاء ومأرب ، و٣ إب ، و٢ ريمة ، ومركز واحد في كل من الضالع والمحويت والحديدة وشبوة.

(٢) الانتخابات المحلية :

لقد خضنا في الإصلاح الانتخابات المحلية بقائمة واحدة وبرنامج واحد مع بقية أحزاب اللقاء المشترك ، إلا في حالات استثنائية وهي تلك التي تعثر فيها التوصل إلى اتفاق في بعض المديريات وعددها ٩ مديريات لمجلس المحافظة ، و١٢٦ دائرة محلية على مستوى مجالس المديريات .

تقدم الإصلاح بعدد(٢٢٧) مرشحا لانتخابات مجالس المحافظات وعددها ٢١ مجلسا ، في (١٨١) مديرية من أصل (٣٣٣) مديرية ، بنسبة ٥٤% منها ، وبنسبة ٥٣%من إجمالي المقاعد المتنافس عليها وعددها(٤٢٥) مقعد ا ، فاز منهم في الانتخابات (٤٠) عضوا بنسبة ١٨% من إجمالي العدد المتقدم للمنافسة ، و ٩% من إجمالي المقاعد المتنافس عليها .

وقد بلغ إجمالي الناخبين المصوتين في انتخابات مجالس المحافظات ٥,٥٩٤,٥٣٠ من إجمالي عدد الناخبين المقيدين في جداول الناخبين النهائية في الدوائر المحلية التي تمت فيها الانتخابات وعددهم ٨,٦٩٧,٣٧٨ أي بنسبة مشاركة بلغت٦٤% ، وقد بلغ عدد المصوتين للإصلاح (١,٠٦٦,٥٣٩)

بنسبة ٢٠% .

إما انتخابات مجالس المديريات فقد جرت في ٥٤١٤ دائرة محلية من إجمالي ٥٦٢٠ دائرة محلية ، حيث توقفت الانتخابات في ٢٠٦ دائرة محلية ، وقد نافس الإصلاح في ٣١٥٩ دائرة محلية ، أي بنسبة ٥٨% من إجمالي الدوائر المحلية التي جرت فيها الانتخابات ، بـ ٣٥٩٤ مرشحا ما نسبته ٦٣% من إجمالي قوام المجالس المحلية في الجمهورية البالغ ٥٦٩٢ ،فاز منهم في الانتخابات ٨٠٤ مرشحا أي ما نسبته ٢٢% من إجمالي مرشحي الإصلاح ، و١٤% من إجمالي قوام المجالس المحلية الجمهورية .

وقد بلغ متوسط نسبة أصوات الإصلاح في انتخابات مجالس المديريات على مستوى الجمهورية ٢١% بواقع ١,١٤٦,٧٣٨ صوتا من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة البالغة ٥,٥٧١,٣٨٥ صوتا في الدوائر المحلية التي جرت فيها الانتخابات ، وقد جاءت نسبة أصوات الإصلاح في ١١ محافظة اكبر من أو تساوي المتوسط وهي محافظات (الجوف ، عمران ، الضالع، مارب، الأمانة، شبوه، حضرموت، تعز، اب، عدن، البيضاء) ، فيما كانت في ٩ محافظات فقط اقل من المتوسط وهي (ابين ، لحج، الحديده، المهره، حجه، ريمه، المحويت، ذمار ، صنعاء) .

وقد حقق اللقاء المشترك اغلبية على مستوى مجالس المحافظات في محافظة الضالع فقط ، وعلى مستوى مجالس المديريات في ١٨ مديرية فقط من أصل ٣٣٣ مديرية ، موزعة على الضالع ٥ مديريات وحضرموت ٥ وعمران ٢ ولحج ٢ ومديرية في كل من تعز وشبوه والجوف ومأرب.

ختاما: فمهما بدا لنا من قتامة اللوحة وسؤ الأوضاع فليست تلك الانتخابات نهاية المطاف وعلينا أن نواصل وبكل جرأة مشوار النضال السلمي حتى يتحقق الإصلاح السياسي والوطني المنشود، وعلينا قيادات وقواعد أن نركز في المرحلة القادمة على تطوير وسائل وطرائق اتصالنا الجماهيري وآليات عملنا المشترك بما يكافئ التحديات التي تواجهنا وبما يمكننا من تلبية تطلعات شعبنا وتوقانه لحياة أفضل ومستقبل مزدهر والاستمرار في فضح وتعرية أساليب الحكومة والحزب الحاكم في التحايل على القانون واستغلال إمكانات الدولة والمال العام والإعلام والوظيفة العامة وتوعية المواطنين بدورهم وواجبهم نحو وطنهم وأمتهم وشعبهم .

٤ . اللقاء المشترك:

شدد المؤتمر العام الثالث على ضرورة تعزيز العلاقة مع بقية اطراف اللقاء المشترك وتوسيع آفاقها والتفكير الجدي في إحداث تحولات حقيقية في مساراتها خدمة للقضايا الوطنية والتجربة الديمقراطية والإصلاح الوطني الشامل .... الخ ، ولقد وضعنا هذا نصب أعيننا فبذلنا ما بوسعنا من جهد لتطوير التجربة وتوسيع أفاقها وقد تحقق الكثير مما أردناه ولله الحمد والمنة ، ولقد مثل التوقيع على مشروع الإصلاح السياسي والوطني كبرنامج عمل مشترك وعلى اللائحة الأساسية المنظمة لعمل اللقاء المشترك ثم على لائحة الفروع نقلة نوعية في عملنا المشترك ، غير أن تجربة التنسيق الانتخابي لاسيما في

الجانب المحلي رغم النجاح العالي الذي أحرزناه في هذا المضمار إلا أنها قد برزت بعض جوانب الخلل هنا أو هناك مما يلزم معه استكمال تطوير أداء المشترك وأساليب عمله وآليات نشاطه ، وهو ما نتوخاه من مؤتمركم هذا إن شاء الله .

٥ . قضية الشيخ محمد المؤيد والأستاذ محمد زايد :

قرابة (٣٥٠٠٠) ساعة هي مجمل الساعات التي قضاها أسرانا الشيخ محمد المؤيد والأستاذ محمد زايد خلف قضبان الاعتقال التعسفي بحقهما من قبل حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية دون أي ذنب ارتكباه سوى أنهما نذرا حياتهما لإطعام الجياع وكفالة المحتاج في ظل الأوضاع المعيشية المتردية يوما بعد يوم فكان جزاءهما الاعتقال والسجن المؤبد في ظل غطرسة وتصلب دون إعطاءهما أبسط الحقوق التي تعطى للسجناء ، فالأمراض الجسدية والنفسية ومنعهما من الاتصال بأسرهما وعدم إعطاءهم الأدوية المناسبة وعزلهم عن بقية السجناء ، وعدم السماح لهم بالإطلاع على الأخبار والمستجدات وعدم الموافقة على تنصيب محاميين من غير المحكمة للدفاع عنهما ، هي عوامل أدت إلى تفاقم حالتهما الصحية والنفسية .

هذه هي مجمل أوضاع أخوينا الحالية ، والتي رصدتها اللجنة الوطنية للدفاع عنهما والتي عملت خلال الفترة الماضية بكل الوسائل المتاحة لمحاولة الإفراج عنهما .

ونحب أن نشير إلى أنه وبعد صدور الحكم الظالم والجائر قامت اللجنة وبالتنسيق مع اللجنة الموسعة من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بالعديد من الفعاليات الشعبية والجماهيرية المستمرة كذا والاستنكار العام على مختلف الأصعدة ، وظلت اللجنة في لقاءات مستمرة شبه أسبوعية ، وقد توجه وفد من الهيئة العليا لزيارة الأخ رئيس الجمهورية قبل سفره للولايات المتحدة الأمريكية ، ووضع القضية في جدول أعماله وعند عودته تم إخبار اللجنة أنه تم التفاهم مع الأمريكان على أمرين إما أن تبرئهم المحكمة فيعودا إلى بيوتهم بشكل طبيعي وفي حالة عدم ذلك تعمل اتفاقية بين اليمن وأمريكا لتبادل المطلوبين .

وعلى ضوء ما ذكر تحركت اللجنة عبر محورين

- المحور الأول : الإعداد والتهيئة لمرحلة الاستئناف .
- والمحور الثاني: التخفيف من ظروف السجن عبر النقاط التالية :

١. التواصل المستمر مع الأخ رئيس الجمهورية ، وإطلاعه بكل ما هو جديد في القضية .
٢. اللقاءات المستمرة مع الأخ وزير الخارجية ، وتفاعل السفارة اليمنية بواشنطن مع الأسرة والمحامين .
٣. التواصل المستمر مع كل من محامي الشيخ محمد المؤيد ومحامي الأخ محمد زايد السابق والجديد بخصوص موضوع المرافعات في المحكمة الابتدائية ، وتجهيز عريضة الدفاع للاستئناف ، وكذا حول تحسين ظروف اعتقالهما في السجن ، وما يتعرضان له من معاملة سيئة ، وانتهاكات واضحة وصريحة لأبسط حقوقهما .

٤. متابعة السفارة الأمريكية بخصوص منح تأشيرة سفر للمحامي خالد الآنسي للمشاركة في إعداد عريضة الاستئناف وحضور جلسات محكمة الاستئناف العلنية ، ولكن وبعد رفض السفارة الأمريكية سفر المحامي خالد الآنسي قمنا بالبحث عن البديل حسب طلب السفارة ، وهو الأستاذ محمد ناجي علاو ، واستخراج تأشيرة سفر له ، وذلك لمواكبة مرحلة الاستئناف ، وهو جاهز الآن للسفر في أقرب وقت ممكن كما تم توفير جزء من مصارف السفر مقدم من الأخ رئيس الجمهورية .

٥. إنشاء موقع إلكتروني خاص بالقضية ناطق باللغتين العربية والانجليزية .

٦. قامت اللجنة بالبحث الجاد والمستمر ، ولفترة ثمانية أشهر عن هيئة استشارية من المحامين الأمريكان ، مع المحامي الأمريكي المعين من قبل المحكمة ، وذلك لتعزيز قوة الدفاع في مرحلة الاستئناف ، وتفعيل القضية على المستوى القضائي والإعلامي والسياسي داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن تعنت القانون الأمريكي وضيق ذات اليد وقف حجر عثرة أمام اللجنة مما جعلها تقبل بإيجاد بديل محلي أقرب عن الهيئة الاستشارية بسفر المحامي محمد ناجي علاو .

٧. اللقاء بالمحامي الأمريكي استالي كوهين ، والبحث معه عن سبل توكليه للدفاع عن الشيخ محمد المؤيد ، والأستاذ محمد زايد في مرحلة الاستئناف واستعداده الجاد لتولي القضية لكن الحكومة الأمريكية كانت هي العائق بينه وبين توليه مهمة الدفاع عنهما في مرحلة الاستئناف .

٨. متابعة اللجنة لملف الاستئناف المقدم من المحامي الأمريكي وعرضه على محامين يمنيين وإبداء الملاحظات عليه ، وذلك بعد ترجمتها إلى العربية .

٩. متابعة اللجنة صرف المستحقات السابقة للمحامية الأمريكية ، والتي تقدر بنحو خمسة وعشرون ألف دولار أمريكي .

١٠. الالتقاء بالقنصل الأمريكي وشرح له المعاناة التي يعانيها كلا من الشيخ المؤيد ، والأخ محمد زايد ، والتضييق المتعمد من إدارة السجن لهما ، وما هي الآلية المتبعة لإرسال واستلام الحوالات المالية والرسائل .

١١. توفير وإرسال المخصصات المالية الشبه شهرية للشيخ محمد المؤيد والأخ محمد زايد .

١٢. الاتصال والاهتمام المستمر لأسرتيهما .

١٣. إعداد الخطة الإعلامية ٢٠٠٧م لمرحلة الاستئناف الحالية وذلك بالتنسيق مع رئيس الدائرة الإعلامية وبعض العاملين فيها .

٦. أحداث صعدة

لقد شعرنا في المشترك بقلق بالغ وأسى عميق إزاء التجدد المفاجئ للمواجهات المسلحة في محافظة صعدة ، وما نجم وينجم عنها من تداعيات خطيرة وسفك للدماء وقتل وجرح للأبرياء من عسكريين

ومدنيين وتدمير للمتلكات العامة والخاصة ، والإضرار الكبير بالاقتصاد الوطني .

إن التجدد المفاجئ للمواجهات المسلحة في صعدة وتعمد السلطة حجب حقائق ما يجري عن المجتمع يثير الكثير من الأسئلة وعلامات الاستفهام ، لاسيما وأن ذلك قد جاء بعد الإعلان قبل الانتخابات الماضية عن حل المشكلة وحصول اتفاق ثنائي تم التوصل إليه بعيدا عن المؤسسات الدستورية والأحزاب والتنظيمات السياسية والرأي العام ، وتم فعلا الإعلان عن عفو عام ، وعن اتخاذ عدد من الإجراءات والمعالجات .

وإزاء كل ذلك فقد أكدنا في المشترك على مواقفه السابقة المتمثلة بدعوة الجميع لاحترام الدستور والقانون ، ودعوة مجلس النواب إلى القيام بدوره في التحقيق في الأحداث وتقصي الحقائق وإطلاع الرأي العام على ما يتوصل إليه من نتائج .

إن السلطة تقامر بالسير في طريق الغلط ، فلو أنها تعاطت بمسئولية مع ما سبق وطرحه اللقاء المشترك من أسس لحل هذه المشكلة لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه اليوم من تعقيدات وتداعيات خطيرة .

لقد كنا دوما إلى جانب التزام الدستور والقانون وأساليب الحوار وسيلة لحل كل قضايا الخلاف أو الاختلاف .

رابعا : المحور الاقتصادي :

الأخوة والأخوات :

ليس بوسعنا أن نتجاهل حجم الخلل الذي أحدثته السياسات الظالمة والممارسات المدمرة للسلطة ، ونجد أنه لزاماً علينا أن نسجل بوضوح مرارا وتكرارا رأينا فيما جرى ويجري على الإنسان اليمني من موبقات اقتصادية واجتماعية وسياسية أعاقته عن التقدم و الرقي بنفسه ليحتل مكاناً لائقاً بين الشعوب والأمم .

إن تغيراً كبيراً وخطيراً قد نشأ في واقعنا الاقتصادي والاجتماعي خلال العقد الماضي أدى بالأغلبية من السكان لتعيش على هامش العملية الاقتصادية بعيداً عن أي فعل أو حراك مجتمعي منتج ومبدع، إن ما جرى تحت مسمى الإصلاحات الاقتصادية كان تغييباً للعدالة الاجتماعية وتأسيساً للمتفاوتات الاقتصادية، فبمقدار ما اتسعت الفرص للقلة المتنفذة ومعها مجموعات المصالح المرتبطة بها فإن الأغلبية الساحقة من الشعب لم تجد إلا الضيق والتغييب لمصالحها في ظل ثقافة دولة الريع المحفزة للفساد والمنحازة لصالح استئثار القلة بالمزيد من السلطة والثروة وفي ظل انعدام الأدوات السياسية

الكفؤة بيد المعارضة والتي من شأنها كبح جماح النفوذ والاستئثار وإرساء دعائم دولة المؤسسات ومجتمع الفرص المتساوية، وهكذا حدث التغيير الكبير في بنية المجتمع لتتلائم مع المشروع الاقتصادي والسياسي لنخبة الحكم والمصالح وأصبح جزء مهم من المقدرات الاقتصادية للبلاد أصولاً وممتلكات خاصة بأشخاص تلك النخب.

الأخوة والأخوات :

وبرغم أن واقعنا المشهود خير دليل على صدق حديثنا فإننا مع ذلك سوف نحاول إبراز جزء من الحقيقة وبقدر ما يسمح به هذا المقام .

- **الفساد الاقتصادي :**

ليس هناك حاجة للإفاضة في الحديث عن الفساد وتفرعاته على الصعيد الاقتصادي إلى فساد نفطي يتم فيه بيع النفط وهو في باطن الأرض وفساد استثماري يجري من خلاله الاستيلاء على جزء من المشروع بدعوى الحماية وفساد تجاري يصعق المستهلك بنار الأسعار المرتفعة دون مبرر وما انفك الواقع الاقتصادي للبلاد من تلقي النكبات المتتالية التي تبحث وتنتج بسبب افتقار حكومات المؤتمر الشعبي العام القدرة على انتهاج سياسات جادة وحرصها على المصالح السياسية الآنية وهو ما أفضى إلى ارتكاب أخطاء كبرى وكلف البلد ضياع عقد من التنمية فضلاً عن حالة الإفقار الشامل التي أصابت المجتمع وهزت كيانه وقوضت آمنه وسلامته .

لقد أدى الفساد إلى ضياع المال العام ونهبه بطرق مختلفة مما أثر سلبا على إمكانات الدولة المالية وانعكس ذلك من خلال ضعف أداء الأجهزة الحكومية وتدني مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين واستمرار تدهور أحوالهم المعيشية ، ونوجز فيما يلي نماذج من قضايا الفساد الاقتصادي والتي جرى حولها النقاش داخل مؤسسات الدولة الرسمية وهي على سبيل المثال :

١. قضية بيع القطاع النفطي :

كشف تقرير لجنة التنمية والنفط بمجلس النواب والمرفوع للمجلس بتأريخ ٢٠٠٠/٣/١٥م مخالفة الحكومة للقانون والدستور عندما قامت وزارة النفط ببيع ٦٠% من حصة الشركة اليمنية بالقطاع النفطي (٥٣) بمبلغ ١٣ مليون دولار لشركة ياسفيك والترا لمدة عشرين سنة مع علمها أنه يمكن للمشتري استعادة هذا المبلغ في عام ونصف على أكثر تقدير حيث اعتبرت لجنة التنمية والنفط هذا العمل سابقة خطيرة ومخلفة للمادة (١٨) من الدستور وتؤدي إلى خسارة فادحة للاقتصاد اليمني ، وقد تم إلغاء الاتفاقية لاحقا وتعويض المشتري بملبغ ٢٠مليون دولار وبزيادة ٧ مليون دولار عن قيمة العقد ، إضافة إلى ما سبق له أن استثمره خلال فترة التنفيذ .

٢. قضية التمديد لشركة هنت :

قامت الحكومة بالتمديد لشركة هنت الأمريكية في القطاع (١٨) في مآرب بنفس الشروط السابقة عند انتهاء عقد الشركة ، وتحت ضغط مجلس النواب بعدم التمديد اضطرت الحكومة للاستجابة للمجلس بوقف التجديد للاتفاقية ، حيث كانت ستخسر أكثر من ملياري دولار .

٣. قضية الغاز :

حيث تم بيع نصيب الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال للمؤسسة الكورية للغاز (توجاز) وبأسعار لا تحقق السعر الأدنى وفي ظل معارضة بعض الأطراف الحكومية وفي مقدمتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الكهرباء حيث حذرتا من غياب الرؤية الإستراتيجية بعيدة المدى للاستفادة محليا من المخزون المتواضع من الغاز .

٤. الفساد على صعيد الموازنة العامة للدولة :

إن غياب الشفافية في تقديرات الموازنة العامة للدولة قد أدى بالحكومة لمخالفة الدستور والقانون المالي ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وتمثل طريقة احتساب اسعار النفط المصدر بأقل من الاسعار العالمية السائدة بكثير أبرز الاختلالات في تقديرات الميزانية العامة للدولة في الأعوام الأخيرة ٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦م إلى جانب أن الكميات المتوقع تصديرها في إطار الميزانية العامة للدولة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧م تقل بكثير عن الفعل وهو ما يجعل تقديرات الموازنة للإيرادات العامة للدولة أقل بكثير عن المتوقع ويظهر ذلك من خلال الإعتمادات الإضافية والتي بلغت ١٨٨ مليار ريال – ٤٥١ مليار ريال -٤٢٢ مليار ريال للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦ على التوالي وهو الأمر الذي يؤدي إلى تجاوزات كبيرة عند تنفيذ الموازنة حيث يتم صرف تلك الأموال بعيدا عن أولويات التنمية واحتياجات البلاد القائمة على أساس التخطيط الاستراتيجي لتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية في الإنفاق العام .

٥. الفساد في المناقصات العامة :

وهي أحد أكبر مصادر الفساد الحكومي في العقود التي تبرمها الحكومة ويتم تمويلها بأموال طائلة من الموازنة العامة للدولة يتم التلاعب بشروطها ومواصفاتها وفي طريقة إرساء العطاءات وتجزئة المناقصات لتكون في حدود سلطة الشراء بالأمر المباشر ليتم التلاعب بالأسعار وهذا المخالفات تكبد الخزينة العامة للدولة سنويا عشرات المليارات من الريالات وتقلل من كفاءة الإنفاق العام وتحرم المجتمع من تكافؤ الفرص ومزايا التنافس .

٦. ضعف تحصيل الإيرادات العامة الضريبية والجمركية :

إن فساد آليات تحصيل الإيرادات الضريبية والجمركية يمثل واحدا من مواقع الفساد الاقتصادي والتي تحرم الخزينة العامة من أموال طائلة تحرم منها عملية التنمية وتذهب إلى جيوب الفاسدين وبعض المكلفين من دافعي الضرائب مما يزيد من سوء توزيع الثروة داخل المجتمع وبطريقة غير مشروعة .

٧. المخالفات المالية :

بالرجوع إلى تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة خلال عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م اتضحت عددا من المخالفات المالية نذكر منها على سبيل المثال :

- صرف وتسوية مبلغ ٦٥٨٦ مليون ريال وملبغ آخر يزيد عن سبعة ملايين دولار دون استيفاء كافة الوثائق التي تؤكد صحة وقانونية الاستحقاق والصرف .
- بلغ إجمالي العهد التي لم يتم تسويتها أكثر من أربعة وثلاثين مليار ريال بالإضافة إلى مبلغ آخر يزيد على اثنين مليون ونصف المليون ريال .
- بلغ أجمالي أرصدة المدينين التي تم الوقوف عليها أكثر من ١٢٠ مليار ريال وتتركز معظم تلك الأرصدة لدى وزارة النفط والمعادن .
- بلغت الإيرادات المستحقة التي لم تحصل ولم تورد أكثر من ١٠٣ مليار ريال إلى جانب مبالغ أخرى تزيد عن ٤١ مليون دولار .
- منح إعفاءات وتخفيضات جمركية بمبلغ ١٥٤ مليار ريال .

الميزانية السنوية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٧م :

لقد جاءت ميزانية عام ٢٠٠٧م عقب الانتخابات وهو ما يجعلنا نتعامل معها باعتبارها المؤشر الأكثر جدية ومصداقية على طبيعة الوعود الانتخابية التي أصبحت حكومة الحزب الحاكم ملزمة في الوفاء بها.

إننا في تعاملنا مع الموازنة يتحتم علينا أن ننطلق من حقيقة أوضاعنا واهم تلك الحقائق أن أكثر من ٧٠% الأغلبية من سكان البلاد يعيشون تحت مستوى دولارين للفرد في اليوم الواحد ، وأن ٥٦% من السكان أميون وأن أكثر من ٦٥% لا تصلهم الطاقة الكهربائية ولا المياه النقية ولا تشملهم الخدمات الصحية الأساسية، وأن أعداد العاطلين تتزايد بدرجة تجعل مخاطر هذا الأمر على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يقترب من درجة الكارثة الشاملة.

إن درجة الشفافية في مشروع موازنة ٢٠٠٧م ضعيفة جداً ولا تعبر عن التوجهات المعلنة للحكومة والتزاماتها تجاه السلطة التشريعية وتجاه المانحين وقبل ذلك تجاه الشعب الذي ينبغي أن يشارك مع

الحكومة في تحديد أولويات الإنفاق العام فقد جاء هيكل وأسلوب عرض الموازنة على أساس البنود دون إيضاح لماهية البرامج التي يتم الصرف عليها وهو ما يفوت على السلطة التشريعية فرصة المفاضلة بين أنواع الإنفاق العام وتؤثر على النقاش حول مكونات الموازنة وترتيب الأولويات وتتوقف مساهمة السلطة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني عند استعراض الإجماليات فقط وهذا الوضع لا يتفق مع توجهات الإصلاح التي تتبناها الحكومة فضلاً عن الأهمية الحاسمة للإصلاحات المالية فهي تمثل جوهر الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تخفيض معدلات الفقر ورفع مستوى التنمية الاجتماعية وتحقيق الاستقرار في بيئة الأعمال وبما يؤدي في النهاية إلى رفع درجة الرضا العام في المجتمع عندما يلمس المردود الاقتصادي والاجتماعي الايجابي لتلك الإصلاحات.

إن الموازنة في وضعها الحالي لا تقوم على أساس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي يتطلب أن تكون الموازنة موازنة برامج تعطي مزيدا من الشفافية والتي تمكن البرلمان من رصد مدى تحقق الأهداف والضغط في اتجاه تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال المساءلة والقيام بدوره الرقابي بشكل فاعل.

إن معرفة حقيقة الأوضاع المالية والاقتصادية عبر البيان المالي هو المقدمة الأساسية لوجود المساءلة والمحاسبة وبغير ذلك تغيب المساءلة الجادة ويجد الفساد طرقا ميسرة فيستزيد من المال العام وعلى حساب التنمية ومخصصات الضمان الاجتماعي ومخصصات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية حيث ينبغي أن تجسد الموازنة العامة للدولة بالأرقام مصداقية التوجهات الرسمية من خلال ما يرصد من الموارد المالية الكافية لتلبية متطلبات السكان من الخدمات العامة وشموليتها لجميع المناطق وبدرجة من الكفاءة يرضى عنها المواطن الذي انتظر خير النفط ولم يصل إليه ، وها هو ينتظر خير المانحين.

فإذا ما أردنا وضع هذه الموازنة على محك الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري والذي قدر بـ (١,٦٢٢ مليار ريال) فإن مشروع الموازنة لهذا العام لا يختلف عن السابق فالموازنة منحازة للإنفاق العام الجاري على حساب الإنفاق العام الاستثماري والذي لم يرصد له سوى ٣٠١ مليار ريال وبنسبة (١٨,٥% من إجمالي الإنفاق العام) وهو مؤشر كاف على أن أثر هذه الموازنة على تخفيض معدلات الفقر والبطالة وعلى عدالة توزيع الدخل هو أثر سلبي خاصة أن ثلث السكان يعانون من الحرمان الغذائي كما ورد في تقرير الآسكوا لعام ٢٠٠٥م ونسبة كبيرة من هؤلاء تعاني من الجوع فأي الأهداف يمكن أن تتقدم على هدف القضاء على الجوع والموازنة تؤكد لنا أنه لا زيادة في المبالغ المخصصة للأسر الفقيرة وإنما هناك زيادة محدودة في عدد الحالات ومع ذلك تبقى مئات الآلاف من الأسر خارج إطار الضمان الاجتماعي الذي لا يغني من جوع.

إن استحواذ الإنفاق الجاري على ٨١,٥% من إجمالي الإنفاق العام يؤكد عدم وجود ترابط أو تنسيق

بين الخطة الخمسية الثالثة للتخفيف من الفقر وبين هذه الموازنة فالأثر المتوخى من هذه الموازنة على السياسات الاقتصادية الكلية غير فعال في اتجاه تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لأن هناك تباينا كبيراً بين اتجاهات الموازنة واتجاهات الخطة من حيث معدلات النمو المتوقعة فالخطة تتوقع معدل نمو سنوي ٧,١% والموازنة تتوقع معدل نمو ٥% فقط لهذا العام، كما أن الموازنة تهدف إلى خفض معدلات الفقر بنسبة ٦% وهو أمر يجافي ما وعد به الأخ رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية بالقضاء على الفقر والبطالة خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م أي تخفيض معدلات الفقر والبطالة بمتوسط سنوي ٥٠%.

إن أهم ما يؤخذ على هذه الميزانية هو غياب التخصيص الكفؤ للموارد وعدم الالتزام بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي يأتي في مقدمتها مكافحة الفقر والبطالة وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وتوفير المياه النقية والكهرباء لجميع السكان واستكمال البنية التحتية وزيادة الإنفاق الاستثماري وبما ينعش الأوضاع الاقتصادية ويحسن مناخ الاستثمار.

الارتفاع المتزايد في الأسعار :

إن استمرار تصاعد أسعار السلع والخدمات والتي بدأت خلال فترة الانتخابات وزادت حدتها الفترة التي تلت الانتخابات ومازالت لا يمكن تفسيرها على أساس أنها جزء من ظاهرة عالمية حدثت بسبب ارتفاع أسعار الوقود كون الزيادة في أسعار بعض السلع عالمياً محدودة جداً ولاتزيد عن ٥% في حدها الأقصى ، بينما ارتفع المؤشر العام للأسعار في البلاد إلى أكثر من ٢٢% خلال الأشهر الماضية وكان مؤشر أسعار المواد الغذائية هو الأعلى حيث وصل إلى أكثر من ٣٥% .

إن التفسير المنطقي لهذا الارتفاع الكبير في الأسعار يأتي من معرفتنا لحقائق الأوضاع في البلاد ومدى درجة التدهور التي أصابت الوضع الاقتصادي رغم توفر زيادة كبيرة في الموارد العامة والتي يساء استخدامها بصورة متزايدة.

لقد رفدت الخزينة العامة في الفترة الماضية ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م بأكثر من ألف مليار ريال زيادة عن العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤م وذلك كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط عالميا إلى جانب زيادة الأسعار المحلية للمشتقات النفطية وبدلاً من الاستفادة من هذه الوفرة المالية وتوجيهها لصالح العمل التنموي وبما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين الدخل لأغلبية المواطنين فقد تم تبديد مئات المليارات في نفقات حكومية جارية لا تمت إلى العمل التنموي بصلة ولا تؤدي إلى تقديم خدمة عامة للمواطن ولا تجلب أصول عامة جديدة نافعة وإنما تنفق على احتفالات ومؤتمرات ونفقات أخرى غير مبررة ومشتريات نحن في غنى عنها وصرف القليل من تلك الأموال في انجاز بعض المشروعات وخاصة في مجال الطرقات رغم رداءة التنفيذ والمبالغة الكبيرة في التكلفة، حيث استحوذت النفقات الحكومية الجارية على أكثر من ٧٨% من تلك الأموال ولم يتجاوز نصيب التنمية التي هي تنمية للمواطن ٢٢% منها والاعتمادات

الإضافية للعامين الماضيين وبمبلغ ٥٤١ مليار ريال لعام ٢٠٠٥ و ٤٢٢ مليار ريال لعام ٢٠٠٦م هي الدليل الأبرز لما نقول برغم أنها ليست كل شيء.

لقد كانت نسبة الزيادة الكبيرة في الأسعار نتيجة مباشرة للتوسع الكبير في الإنفاق الحكومي العام الجاري والذي أدى إلى زيادة في حجم الطلب الكلي للسلع على المستوى المحلي، ولقد مثلت فترة الانتخابات ذروة التوسع في الإنفاق العام ، بل إن جزءً مهما من الأموال التي صرفت في الأشهر السابقة لفترة الانتخابات قد ظهرت في لحظة اللزوم كون هذه الأموال قد تسربت عبر قنوات الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري إلى صندوق دعم الانتخابات التابع للحزب الحاكم وغير المعلن وهو ما زاد من حجم العرض النقدي وبالتالي حجم الطلب على السلع وفي ظل استمرار مستويات العرض السابقة.

إن ما تم ضخه من أموال خلال فترة الانتخابات مثل سابقة لم تشهدها السوق المحلية من قبل ولم يعهد واقعنا الاقتصادي هذا القدر من العرض النقدي الذي اتخذ مساراً استهلاكياً أدى إلى تفاقم حدة الضغوط التضخمية والتلاقي مع عوامل أخرى منها ما هو اقتصادي مثل تراجع الاستثمار وزيادة معدلات الفقر والبطالة وما هو غير اقتصادي وعلى سبيل المثال ضعف أداء الأجهزة الحكومية وغياب الرقابة الرسمية الفعالة وبروز الممارسات التجارية الاحتكارية لبعض السلع وظهور الجشع لدى البعض مستغلين الظروف الرسمية الرخوة المشجعة وفي أقل الأحوال المتسامحة معهم ويبقى المواطن هو الضحية المطحون بين شقي رحى الفشل الحكومي وجشع بعض التجار .

مؤتمر المانحين :

لا يختلف اثنان حول عدد من الحقائق منها غياب الإدارة الكفؤة لموارد البلاد ووجود هدر كبير لهذه الموارد رغم شحتها وأن الفساد يلتهم جزءاً كبيرا من الموارد المالية للبلاد ويحرمها من كثير. لقد جاء مؤتمر المانحين ليكشف عن مرحلة جديدة من مراحل الأزمة الاقتصادية للبلاد وهي مرحلة الانكشاف للأوضاع الاقتصادية والتي تنذر بكارثة حقيقية في حالة عدم ظهور اكتشافات نفطية كبيرة خلال السنوات الخمس القادمة والتي يتوقع نفاد معظم المخزون النفطي المكتشف خلالها .

لقد مثل النفط خلال العشر السنوات الماضية أهم موارد البلاد من العملة الصعبة ورفد الخزينة العامة بأكثر من ٦٠% من الإيرادات خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٤م وبأكثر من ٧٥% في عامي ٩٥م و ٩٦م، ويعتبر القطاع النفطي أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث يساهم باكثر من ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي .

لقد كان مرتقباً أن تخرج البلاد من عنق الأزمة الاقتصادية بعد انتهائها من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتي واكبتها ظروف مواتية في معظم السنوات ابتداء من عام ١٩٩٥م حيث زاد حجم

المساعدات الخارجية وزادت الكميات المنتجة من النفط، وقد ارتفع دخل البلاد من الصادرات النفطية من ٢٧٧ مليون دولار عام ١٩٩٣ م الى ١٩٦٩مليون دولار عام ٢٠٠٠ وبلغ ٣١١٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ووصل إلى ٤١٤٠ مليون دولار خلال العام الماضي ٢٠٠٦م ،وفقا للإحصاءات الرسمية لقد كان مؤملاً أن تتحول الأصول النفطية بعد بيعها الى أصول مادية واستثمارية إلى تنمية للإنسان اليمني لكنها منجزات ذهبت إدراج الفساد .

لقد استنفدت اليمن جزاءً مهماً من مخزونها النفطي المكتشف ومضى نحو اثنني عشر عاماً من الإصلاح الاقتصادي ، والاقتصاد اليمني لا يزال اقتصاداً ضعيفا وهشاً وأكثر اعتماداً على النفط المهدد بمخاطر النضوب المبكر في ظل غياب أي تحسن ملموس في القاعدة الإنتاجية لبقية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وهو ما يجعلها غير قادرة على تعويض مصادر الدخل التي سوف يفقدها الاقتصاد الوطني بسبب التراجع المتوقع في إنتاج النفط وقد خلص الاستقراء الواقعي لهذا الوضع من قبل المانحين إلى رسم صورة تشاؤمية لانعكاسات هذا الوضع على مجمل الأوضاع المستقبلية لليمن ما لم يتم تدارك الآمر والإسراع في رسم وتنفيذ خطة انقاذية لتفادي المخاطر المحتملة ليس على اليمن فحسب وإنما على جيرانها وشركاءها الدوليين.

وقد وجدت الحكومة اليمنية في سعيها للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي المخرج من هذه الأوضاع أو هكذا خيل لها إلا أن متطلبات تأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاديات الخليجية مثلت عائقاً حقيقياً يضاف إلى العوائق الأخرى التي قد تؤجل أمر الانضمام إلى أجل غير مسمى .

وفي ظل سياسة تحقيق الممكن تقدمت الحكومة اليمنية إلى المانحين ببرنامجها الاستثماري في إطار الخطة الخمسية الثالثة (٢٠١٠-٢٠٠٦) وحددت الاستثمارات المطلوبة بنحو (٤٨) مليار دولار وقدرت حجم الفجوة التمويلية في بداية الأمر بنحو ١٧ مليار دولار، وانخفض مبلغ العجز تدريجياً إلى أن انتهى مؤتمر المانحين بلندن إلى تقديم (٤,٧) مليار دولار لليمن لسد العجز في تمويل المشروعات الاستثمارية العامة خلال الأربع سنوات المتبقية من فترة الخطة (٢٠١٠-٢٠٠٧) مع بقاء آلية التنفيذ موضع اختلاف وحتى هذا التاريخ كما يشترط المانحون مزيداً من الإصلاحات التي يتطلب من الحكومة اليمنية تنفيذها وفي مقدمة تلك الإصلاحات تحقيق الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتحسين بيئة الاستثمار وتحقيق الشفافية في إدارة الموارد النفطية وغيرها من الإصلاحات والتي يعني عدم تنفيذها أن جزءاً مهما من المبالغ التي وعدت بها اليمن لن تأتي .

وقد جاء تأجيل مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية والذي كان مقرراً في صنعاء في بداية الشهر الحالي وتم تأجيله إلى ابريل القادم – جاء هذا التأجيل ليكشف عن فشل الحكومة في تحقيق أي تقدم ملموس خلال الفترة التي تلت الانتخابات وحتى الآن وهو الأمر الذي يبدو جلياً من خلال أحدث التقارير الدولية التي تضع اليمن في حالة تراجع مستمر على صعيد مؤشر مكافحة الفساد ، ومعظم المؤشرات

الاقتصادية والاجتماعية كما أن هذا التأجيل يظهر أن مستوى الحزم لدى المانحين في التعاطي مع أداءات الحكومة اليمنية كبيراً هذه المرة وهو ما يتناسب مع درجة المخاطر المرتفعة التي يخشى أن تقود إليها الأوضاع في حالة تركها دون إجراء إصلاحات شاملة وجادة وسريعة لا تقبل الانتظار.

ومن جانبنا نؤكد أن آفاق الشراكة الإقليمية هي دون أدنى شك أحد الخيارات الإستراتيجية التي تحتاجها اليمن والاقتصاد اليمني يجب أن يحظى بالدور المناسب في إطار الشراكة المؤملة مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة على صعيد استقبال الاستثمارات الخليجية في اليمن وتصدير العمالة اليمنية إلى أسواق العمل الخليجية ، ومن جانب آخر نؤكد أن تحقيق هذا المسار، وجعله متاحاً لا يتم من خلال ما تبديه الحكومة من تفاؤل مفرط حول آفاق الشراكة لا نجد له رصيد مكافئاً من السياسات والأداءات الحكومية الايجابية الداعمة لهذا التوجه،وانما من خلال إحداث تحولات جوهرية تهيأ الاقتصاد اليمني للاندماج بالاقتصاديات الخليجية التي تتسم بقدرة تنافسية عالية مقارنة بالاقتصاد اليمني الذي يتسم بالضعف والهشاشة .

إن القراءة المتأنية لحقائق الوضع الاقتصادي وبقية الأوضاع أمر ضروري لمعرفة كم هي الخروقات الواسعة في سفينتنا الواحدة ،وكم هي الفجوات كبيرة بين أهل السفينة.

إن تلكم القراءة تمثل أهمية حاسمة لتحديد ماهية الحلول وتقرير أين نتجه، كما أنها تعين على تحقيق الشراكة الجادة في القضايا الوطنية وفي مقدمتها الإصلاحات الشاملة التي ينبغي التوافق عليها باعتبارها مخرجاً وحيداً من خلاله فقط نستطيع أن نقي أنفسنا وبلادنا شر السياسات الانفرادية وفشل الإصلاحات الجزئية وتفادي المسار الكارثي الذي تتصاعد أصوات الأجراس المحذرة منه في الداخل والخارج. وإن آفاق التعجيل بسد الخروقات الواسعة ، وتضييق الفجوات الكبيرة يتوقف على نجاح وديمومة التوافق المتولد عن إدراك الجميع بهشاشة الأوضاع .

خامسا : الخاتمة

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر العام الرابع :

فهذا هو تقرير أداء الإصلاح بمختلف تكويناته وأنشطة ومواقفه ورؤاه بصورة إجمالية خلال العاميين الماضيين ، وضعناه بين أيديكم حريصين على إبداء آراءكم فيه ، وهي دعوة جادة وصادقة لأن نقف على جوانب القصور في أداءنا ومعالجتها من خلال رؤية شاملة لمتطلبات النجاح في المستقبل ، وأن نراجع أدائنا في مختلف وحداتنا داخل الإصلاح مستشعرين الأمانة والمسئولية التي كلفنا الله بها حيث قال عز وجل ((إن عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا)) الأحزاب .

لنخرج بعد مؤتمرنا هذا يحدونا الأمل ويدفعنا الإخلاص لله للعمل الجاد والجهد المتواصل رافعين شعار

((النضال السلمي طريقنا للإصلاح الشامل)) .

الأخوة والأخوات أعضاء المؤتمر العام الرابع :

بلا شك أن نضالكم وكفاحكم في سبيل الإصلاح السياسي الشامل سوف يجد طريقة نحو التمام والجمال مهما تعددت العوائق والعراقيل فإننا ماضون في نضالنا نمد أيدينا للحوار والتعاون مع الجميع بدون استثناء لما فيه مصلحة ديننا وشعبنا وامتنا .

واخيراً:

أرجوا الله أن يكلل أعمالنا بالتوفيق والسداد ، وأن يكون مؤتمرنا هذا نقطة وضاءة في خط سير تجمعنا المبارك وان يوفقنا لما فيه خير شعبنا وامتنا متعاونين على البر والتقوى ((ربنا وآتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا))

والحمد لله رب العالمين ، وصلى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أخوكم

الشيخ / عبد الله بن حسين الأحمر

رئيس الهيئة العليا

للتجمع اليمني للإصلاح

صنعاء ١٤٢٨/٢/٦هـ الموافق ٢٠٠٧/٢/٢٤م